جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

تخصص: إحصاء واقتصاد تطبيقي.

دراسة قياسية لمحددات الانفتاح التجاري في الجزائر

(2012-1996)

إعداد الطالبتين:

- آيت وعمر ليندة.
- مكيوي سامية.

تحت إشراف الأستاذ:

صغيري سيد علي.

لجنة المناقشة:

الأستاذ تهتان مراد..... رئيسا

الاستاذ صغيري سيد علي.....عضوا مشرفا ومقررا

الأستاذ هدروق أحمد.....عضوا ممتحنا

2014-2015

إهـــــــداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى

الحمد لله حمدا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ولا اله إلا أنت

أهدي عملي هذا إلى والديا الكريمين حفضهما الله اللذان صهرا جاهدين لأصل إلى هنا.

إلى إخوتي: أبوبكر، فيصل، يعقوب، محمد، وأشرف.

وإلى أختي الوحيدة كنزة.

وإلى أعمامي، وعماتي، وأخوالي، وخلاتي، وأولادهم، وإلى كل الأحباب والأقارب.

وإلى كل صديقاتي اللواتي رافقنني طوال مساري الدراسي خاصة: صبرينة، سليمة، وكريمة.

إلى زميلتي التي شاركتني هذا العمل ليندة.

إلى كل الزملاء من قسم علوم اقتصادية تخصص إحصاء تطبيقي خاصة : دليلة ،سعاد.

إلى كل من أتذكرهم دائما.

إلى كل من لم تسعهم مذكرتي ووسعتهم ذاكرتي.

مكيوي سامية

0 220406
119022

كلمة شكر:

قال الله تعالى { ولئن شكرتم لأزيدنكم } .

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد حين الرضا، ولك الحمد إذا رضيت، الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وتوفيقه لنا لإنجاز هذا العمل.

ونحن نضع اللمسات الأخيرة على هذا العمل لا يسعنا إلاّ أن: نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العظيم للأستاذ المشرف المحترم: "سيد علي صغيري" لتوجيهاته القيمة، ونصائحه، وحسن معاملته لنا، فكان نعم المرشد والموجه.

كما يملي واجب الاعتراف بالفضل شُكر كل من قدم لنا يد العون ونخص بالذكر كل من الأساتذة "رتيعة، تهتان وهدروق" و كل من ساهم معنا من قريب وبعيد من أجل إكمال هذا العمل حتى يكون مفيدا ونافعا، فشكرا جزيلا.



0 220406
119022



إهداء

إلى الملجأ الآمن والحضن الدافئ، إلى القلب الكبير والصدر الحنين، إليك يا من ربيتني أحسن تربية

إلى ملاك الدنيا **أمي** الحبيبة.

إلى من كان سندا لي وتاجا ارفع به رأسي، إلى من أحمل إسمه بكل فخر، إليك يا من ربيتني أحسن تربية، إلى من يرتعش قلبي لذكره، إليك يا من أودعتني لله

إلى روح **أبـي** الطاهرة.

إلى جدتي الغالية أدامها الله لنا بركة.

إلى إخوتي وأخواتي .

إلى أخي الأصغر نسيم.

إلى زميلتي في العمل منبع الحب والصداقة "سامية "

إلى أمينة ،دليلية وسعاد

إلى كل زميلاتي وزملائي في السنة الثانية ماستر إحصاء واقتصاد تطبيقي.

إلى كل من يعرف ليندة آيت وعمر.



ليندة



المستخلص:

يرتكز النظام الاقتصادي الدولي الحالي على العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي يولد تكامل الاقتصاديات الوطنية مع الاقتصاد الدولي، و قد زاد اهتمام الدول بمختلف درجة تقدمها بمسألة التقدم نحو فتح أسواقها خاصة أو اقتصادياتها عامة، لأنها أدركت أن تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته و إنما وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية.

الجزائر كغيرها من الدول تحاول الاستفادة من مزايا التبادل و الاندماج في الاقتصاد العالمي فعمدت بذلك إلى تحرير تجارتها الخارجية مع جملة من الإصلاحات تهدف من خلالها الانتقال نحو اقتصاد السوق و الانفتاح على الشراكة الأجنبية بتوقيعها لاتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي ومن أجل الانفتاح على نطاق أوسع تعمل الجزائر على الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية .

الكلمات المفتاحية: الانفتاح الاقتصادي، الانفتاح التجاري، محددات، الصادرات، الواردات.

Résumé

Le régime économique actuel est basé sur la mondialisation et l'ouverture économique qui engendre la complémentarité entre l'économie nationale et l'économie internationale .Quelque soit le degré de leur développement, les états ont manifesté un plus grand intérêt pour procéder à l'ouverture de leurs marchés ,en particulier, et à l'ouverture de leurs économies à titre plus général, car ils ont réalisé que le fait d'adopter la politique de l'ouverture économique ne constitue pas un objectif ,en lui-même, mais il n'est qu'un moyen en vue de la réalisation du développement économique.

L'Algérie comme ,tout autre état, essaye de tirer profit des avantages d'échange et de l'intégration dans l'économie mondiale ; à cet égard, l'état algérien s'est donné pour objectif d'ouvrir son commerce externe avec un nombre de réformes par lesquelles il vise le passage à l'économie de marché et l'ouverture sur les sociétés étrangères en signant la convention de partenariat avec les états de l'union européenne .En vue d'atteindre une ouverture sur une plus ample étendue, l'Algérie se déploie à rejoindre l'organisation mondiale du commerce.

Mots clés : l'ouverture économique, l'ouverture commerciale, déterminants, exportations, importations .

شهد الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين تحولات و تطورات تشير إلى تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، و يتضح ذلك من خلال التزايد المستمر في حجم و نوع المعاملات على السلع و الخدمات العابرة للحدود و تعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية، مع سرعة تداول و انتشار التكنولوجيا ، فلم يعرف العالم درجة من التداخل و الترابط الاقتصادي كما يعرفه اليوم و لم يعد الأمر يقتصر على مجرد علاقات اقتصادية بين الدول ، بل إننا أصبحنا في عصر العولمة، بحيث لم تعد للحدود السياسية القيود نفسها على ممارسة النشاط الاقتصادي كما كان الأمر في الماضي، إذ أن أهم ما ترمي إليه هذه العلاقات هو تحقيق النمو الاقتصادي لبعض الدول ، من خلال تحرير اقتصادياتها مما أدى إلى زيادة معدلات نمو التجارة الدولية المصاحبة لهذه العلاقات.

للتجارة الخارجية دور مهم في التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر احدى الركائز الاساسية في النهوض باقتصاد الدول، فهي تساهم وبشكل فعال في رفع مستوى المعيشة ورفاهية مجتمعاتها، ويتمثل ذلك في اهتمامها بتحرير الاسواق و زيادة الانفتاح التجاري من خلال رفع القيود الجمركية و حرية حركة عوامل الإنتاج وإقامة مناطق لتبادل الحر.

فالانفتاح التجاري طوّر العلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية والدول النامية، وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية وانضمام أغلب دول العالم إليها وما يترتب عليها من إزالة القيود الجمركية بين هذه الدول, وزيادة التبادل فيما بينهم عن طريق الصادرات والواردات.

و بما أن الجزائر جزء من المنظومة العالمية فقد عمدت هي الأخرى الى تحرير تجارتها الخارجية لمواكبة عملية الاندماج الدولي الذي توجته باتفاقية الشراكة مع الأوروبي إضافة الي سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي .

وفقا لطرح السابق و بغية تحديد العوامل و المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة و المفسرة للانفتاح التجاري في الجزائر، يمكننا طرح إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

في ظل الملامح الجديدة للاقتصاد العالمي الحديث المبني على الانفتاح والحرية الاقتصادية، ما هي محددات الانفتاح التجاري في الجزائر؟

انطلاقا من الاشكالية المطروحة يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالانفتاح التجاري وماهي مظاهره؟
- هل تحرير التجارة الخارجية للجزائر ساهم في تغيير التركيبة السلعية و التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات ؟
- ما هي أهم العوامل المؤثرة على الانفتاح التجاري في الجزائر؟

فرضيات البحث:

ومما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1/ الانفتاح التجاري يكون بدمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي .

2/ تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تحسين وضعية الاقتصاد الجزائري.

3/ تعتبر القروض الممنوحة للقطاع الخاص والمديونية الخارجية أهم المتغيرات المفسرة للانفتاح التجاري في الجزائر.

أهمية البحث و أهدافه:

تستوحي هذه الدراسة أهميتها في ظل التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية، والاتجاه نحو تحرير الاقتصاد العالمي، وزيادة تشابك الأسواق، أين حظيت التّجارة الخارجية باهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين وأصحاب القرار لارتباطها بعامل السيادة، كما أنها الوسيلة الأمثل لاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، إذ يتميز العصر الحالي بتزايد حدة المنافسة وتنامي ظاهرة العولمة، كما أنّ تزايد اهتمام الدول والمؤسسات بإقامة التحالفات والتكتلات قصد مواجهة ظاهرة العالمية واللحاق بركب التطور الاقتصادي. وعلى هذا الاساس سنحاول في دراستنا هذه ايجاد المتغيرات المفسرة للانفتاح التجاري التي تجعل الجزائر أكثر انفتاحا على الخارج.

أسباب اختيار الموضوع: من بين الأسباب التي قادتنا إلى اختيار الموضوع :

- التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي من انفتاح وتكامل اقتصادي.

- الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع المرتبطة بالتجارة الخارجية والتي تمس بالاقتصاد الوطني.

منهج البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث و اختبار مدى صحة الفروض المتبناة اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي و يكمن ذلك خاصة في الفصلين الأول و الثاني من خلال توضيح ماهية الانفتاح الاقتصادي و مختلف أشكاله وأيضا بما يتلاءم مع تجربة الجزائر في تحرير تجارتها و التي نسعى في إطارها لتحليل بنية التجارة الخارجية و تطور وضعية الميزان التجاري، كما استخدمنا المنهج الاستقرائي الذي يظهر جليا في الفصل الثالث لقياس و تحليل العلاقة بين مختلف المتغيرات **المفسرة للانفتاح التجاري. و بناءا مع ما** يتلاءم و طبيعة المنهج **المستخدم في دراسة موضوع بحثنا فقد استعنا بأدوات تخدم الدراسة تمثلت في البرامج** الإحصائية spss16 و eviews6.

حدود الدراسة: في مذكرتنا هذه تمثل المدى الزماني في فترة التحرير التجاري(1996-2012)، أما المدى المكاني فتمثل في التجارة الخارجية الجزائرية.

الدراسات السابقة: إن الدراسات التي عنيت بالتجارة الخارجية عديدة سواء على المستوى المحلي أو الدولي لما تكتسبه من أهمية و ارتباطها بـ**النمو الاقتصادي، خاصة الدراسات ذات** الطابع التحليلي والقياسي، وعليه سنقوم باستعراض بعض الدراسات لما يتوافق و طبيعة **الدراسة.**

الدراسة التي قام الأستاذين الدكتور **صالح تومي و الدكتور عيسى شقبقب تحت عنوان :**

"**النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)**" حيث تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج قياسي لقطاع التجارة الخارجية من خلال المتغيرات المتحكمة في تفسير الصادرات و الواردات الجزائرية، **و جاءت نتائج الدراسة كالتالي:**

بالنسبة لدالة الواردات الكلية: لقد اتضح من نتائج الدراسة أن الواردات تتأثر بكل من الطلب **الداخلي** (D_t) و السعر النسبي، أسعار البترول باستثناء متغيرة سعر الصرف (RER) **التي لا** تظهر من خلال النموذج كمتغيرة مفسرة للواردات كما قام الباحثين بتقدير نموذج الواردات حسب التركيبة السلعية.

و بالنسبة لدالة الصادرات الكلية: فإنه يتضح من خلال نتائج الدراسة أن دالة الصادرات مفسرة **بالإنتاج الوطني** (Q_t) **و السعر النسبي**(P_{xw}) و المتغيرة الصماء (D86) **التي تبرز تأثر دالة**

الصادرات بانخفاض أسعار البترول باعتبار قطاع المحروقات الأكثر مساهمة في عملية التصدير، إضافة لذلك فقد قام الباحثين بتقدير دالة الصادرات حسب التركيبة السلعية.

-الدراسة التي قام بها **عبد العزيز عبدوس بعنوان" سياسة الانفتاح التجاري و دورهافي رفع القدرة التنافسية للدول (دراسة حالة الجزائر)"** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بالقايد **تلمسان** 2011.

تناولت الدراسة الدور الذي تلعبه سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في رفع أو تحسين القدرة التنافسية وبيان مدى أهمية هذه السياسة على المؤشرات التنافسية الاقتصادية، كما تهدف إلى تقدير درجة الانفتاح للاقتصاد الجزائري.

هيكل البحث:

لبلوغ الهدف المنشود قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول، فالفصل الأول والذي تحت عنوان" الابعاد النظرية للانفتاح الاقتصادي"، يتضمن ثلاث مباحث حيث نتطرق فيه إلى أهميته الانفتاح الاقتصادي والأهداف التي يرمي إليها في مختلف المجالات وكذا مختلف أشكاله **وآثاره بالإضافة إلى الطرق** التي يعتمد عليها في قياس درجة الانفتاح.

وفي الفصل الثاني الذي هو بعنوان" الانفتاح التجاري بالجزائر" ويتضمن كذلك ثلاث مباحث، حيث تطرقنا من خلالها إلى مراحل الانفتاح التجاري في الجزائر بداية من مرحلة الرقابة إلى مرحلة التحرير وبعد ذلك قمنا بدراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية وتوضيح التوزيع السلعي والجغرافي للصادرات والواردات، وفي الأخير تناولنا تحليل تطور وضعية الميزان **التجاري ودرجة الافتاح التجاري.**

وبالنسبة للفصل الثالث والأخير الذي يتضمن الدراسة التطبيقية كان بعنوان" نمذجة قياسية **للافتاح التجاري بالجزائر**" فتضمن ثلاث مباحث تناولنا فيها مدخل لتعريف بالاقتصاد القياسي والنماذج التي يستخدمها ومختلف مشاكل النمذجة القياسية ومن ثمة نقوم بعرض نموذج قياسي يفسر الانفتاح التجاري بالجزائر.

تمهيد:

أصبحت العولمة من أبرز سمات العصر حيث تعددت أبعادها و تزايدت وتيرة نموها و تطورها منذ النصف الثاني من القرن العشرين، لتمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية بما في ذلك العلاقات بين الحكومات والدول، هذه العلاقات التي أصبحت محكومة من خلال المصالح الاقتصادية باعتبارها الدافع الأقوى للتقارب والاندماج بينها، وذلك ما تجسد من خلال ظهور الانفتاح الاقتصادي الرامي إلى إقامة التكتلات الاقتصادية في اطار انشاء مناطق لتبادل الحر أو الاتحادات الجمركية أو غيرها من الاشكال التي تمثل صورا من التكامل الاقتصادي على اختلافها، ونظرا لما يتمتع به الانفتاح الاقتصادي من مزايا كتوفير موارد الانتاج بسعر أقل والانفتاح على الاسواق العالمية فقد اعتبرته الدول الحل الأمثل للنهوض باقتصاداتها و رفع معدلات نموها من جهة ومن جهة أخرى كان للمنظمات العالمية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي) الدور الكبير في انفتاح الدول خاصة النامية منها.

وللتعرف أكثر على مختلف جوانب الانفتاح الاقتصادي والآثار المترتبة عنه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث سنتعرض في المبحث الأول إلى ماهية الانفتاح الاقتصادي في حين نعالج في المبحث الثاني مختلف أشكال الانفتاح الاقتصادي وأثاره لنتطرق في الأخير إلى طرق قياسه.

المبحث الأول: ماهية الانفتاح الاقتصادي

اختلفت الآراء حول مفهوم الانفتاح الاقتصادي وتعددت تعاريفه فكلا له وجهة نظر خاصة حول هذا الموضوع نظرا لأهميته وأهدافه التي شملت شتى المجلات.

المطلب الأول :مفهوم الانفتاح الاقتصادي.

أولا: التعريف اللغوي للانفتاح:

يرجع لفظ انفتاح في اللغة العربية إلى أصل الفعل فتح وهو ضد أغلق، كما يقال فتح الطريق أي هيأه وأذن بالمرور فيه، وفتح الباب يفتحه فتحا خلاف أغلقه والفتح نقيض الإغلاق، فتحه بفتحة وافتتحه فانفتح وتفتح وكل ما انكشف عن شيء قد انفتح عنه وتفتح[1].

ويحمل هذا اللفظ أكثر من معنى في اللغة العربية ومنها فتح القناة أي فجرها ليجري فيها الماء، وفتح عينيه أي تنبه، وفتح الله عليه علمه ما كان يجهل أو هداه وأرشده، و فتح الله على فلان أي رزقه، وفتح عليه أي هيأ له سبل الخير، وفتح الله قلبه للأمر أي شرحه له، ويقال فتح الجلسة أي بدأ عملها، وفتح صفحة جديدة أي بدأ بداية جديدة وتناسى الماضي، ويقال فتح القاضي بين الناس قضى و حكم، وفتح له قلبه أي باح سره.

كما تتعدد معاني لفظ الانفتاح في اللغتين الفرنسية "Ouverture" والإنجليزية "Openness" لتعني أيضا عدم التقيد بأي شيء والقبول والاستماع إلى مختلف الأفكار وإمكانية الدخول أو المشاركة في المسابقة أو المنافسة[2].

ونجد في دائرة المعارف البريطانية أن اليونانيين القدماء استخدموا هذا المفهوم أيضا وهو الانفتاح ولكن بمعناه الواسع، وهو الانفتاح على العالم الخارجي.

أما " كوزموفيل " فقد عرف الانفتاح على أساس حب الشخص للعالم بشكل عام وأن يكون الشخص متفتح على البلدان كلها.

---

[1] محمد علي سلامة، عاصم السوقي، **الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 80.

[2] عبد العزيز طيبة، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990 – 2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :نقود و مالية، جامعة الجزائر،سنة 2012، ص ص 1-2.

وتستخدم لفظة انفتاح في علم الاجتماع أكثر منها في علم الاقتصاد فنجد هذا المصطلح يستخدم لوصف سلوك الأفراد الذين يجدون مصالحهم التلقائية واهتماماتهم في العالم المحيط بهم سواء أكان ذلك متعلقا بالأشخاص أو الأحداث[1].

ونجد علماء الاقتصاد يستخدمون لفظ انفتاح بمعنى يفتح ـ افتتاحي بمعنى يبدأ أو ينشئ كأن يقوم مصرف بفتح حساب تسليف لأحد زبائنه، وتشمل هذه اللفظة معاني كثيرة في علم الاقتصاد، منها:

ـ حساب مفتوح Openacount: وهو شكل من أشكال التعامل التجاري بالدين لا يتطلب فيه من الزبون أن يرسل إلا كمبيالة عن البضائع التي اشتراها دينا أم أن يدفع فائدة عنها، بل كل ما عليه أن يفعله هو تسديد المبلغ المطلوب منه خلال مدة معية بعد كل مرة يشتري فيها بضاعة.

- شركة مفتوحة open conporation: وهي شركة تطرح أسهمها للبيع بصورة علنية ويكون الحصول عليها متيسرا لأفراد الجمهور.

- سوق مفتوح: بمعنى وجود حرية لدخول و خروج البائعين والمشترين إلى هذا السوق دون تمييز، بحيث أن كميات وأسعار السلع تتحدد بقوى العرض والطلب.

- اقتصاد مفتوح: أي يبنى نموذج من النماذج الاقتصادية الكلية على مجموعة من الفرضيات منها اعتبار الاقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، أي وجود اعتماد متبادل مع الخارج في شكل صادرات أو واردات أو دخول أو خروج رأس المال بمختلف أشكاله، و هو ما يصطلح عليه بالانفتاح الاقتصادي.

ثانيا: التعريف الاقتصادي للانفتاح.

تضاربت الآراء حول إيجاد تعريف محدد لمفهوم الانفتاح الاقتصادي، فهناك من يراه مرادفا لمبدأ الحرية الاقتصادية وهناك من يراه تعبيرا عن اتجاه سياسي أكثر منه تعبيرا عن اتجاه اقتصادي في المعنى الدقيق.

يعرف بعض الاقتصاديين الانفتاح الاقتصادي كسياسة يجب أن تطبق داخل الاقتصاد القومي وفي علاقاته الدولية كما يجب أن تشمل القطاعين الخاص والعام معا، وهناك من يرى أن الانفتاح الاقتصادي هو أسلوب لإدارة الاقتصاد القومي على أساس تحقيق التفاعل الصحيح بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد في إطار خطة قومية شاملة طويلة الأجل[2].

ويعرف البعض الآخر الانفتاح الاقتصادي بأنه فتح الأبواب لرأس المال الأجنبي والاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج، أما البعض الأخر فيرى أنه يعني تخفيف القيود التي يشتغل في ظلها

[1] محمد علي سلامة، عاصم السوقي، المرجع السابق، ص 86.
[2] المرجع نفسه، ص ص 80-83.

الاقتصاد الوطني مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الأجنبية والأجور والضرائب.

وهناك من يرى أن الانفتاح الاقتصادي هو مجموعة السياسات الاقتصادية التي تنظم حركة التجارة وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية واستخدام التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الناتج الوطني[1].

وهناك من يعرف الانفتاح الاقتصادي على أنه سياسة اقتصادية أخذت بها إلى جانب غيرها من السياسات بهدف تشجيع، وتحفيز رؤوس الأموال العربية والأجنبية والوطنية على القيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التي يحتاجها البلد في ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية الوطنية وتزويدها بأحدث الخبرات والعلم والتكنولوجيا واستثمار رؤوس الأموال هذه ليس قاصراً على إنشاء المشروعات الجديدة، بل انه من الممكن أن يساهم في تحسين وتطوير المشاريع القائم[2].

وهناك من يربط مفهوم الانفتاح الاقتصادي بالتحول الاقتصادي، وكلمة التحول تدل في اللغة العربية على التغير والتبدل فتغير الشيء هو تحول وتبدل ذلك الشيء بغيره، وتدل كلمة التغير في اللغة الانجليزية (change) على معنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته خلال فترة زمنية محددة[3]، والتحول في الاقتصاد هو عملية تغيير مستمرة في الهياكل الاقتصادية، أي إلغاء القديم وتأسيس نظام جديد فينتقل الاقتصاد من نظام معين إلى نظام أكثر تطوراً وأكثر تناسباً للواقع وهذا يعني أن عملية التحول هي عملية تغير فعلي تلبي احتياجات الواقع من حيث الأفراد والمؤسسات والأوطان والعلاقات الدولية من خلال إعادة هيكلية الأنشطة القديمة إلى الأنشطة الجديدة، وعملية التحول تمر من خلال تحرير الأسعار والأسواق واستخدام أدوات غير مباشرة مرتبطة بالسوق وبإدارة كفء للمشاريع عبر تحويل الملكية العامة إلى خاصة (وطنية أو أجنبية) وتقييد الميزانية ووضع قوانين مناسبة لضمان حقوق الملكية الفردية وطالما إن التحول الاقتصادي هو الانتقال إلى اقتصاد السوق يتولى عملية التنمية والنمو فهو إذن يحدث تغيرات جذرية للنظام الاقتصادي الموجود يتضمن هيكله وتفكيك النظام الموجود لبناء نظام السوق محلية يرافقها إلغاء القوانين السابقة الملازمة للنظام السابق لوضع قوانين وتشريعات مناسبة لاقتصاد السوق وهي فكرة منطلقة من الفكر الرأسمالي ومعبره عن مصلحته الذاتية وهي من متطلبات طبيعية النظام الرأسمالي وحاجته إلى أسواق واقتصاديات مفتوحة لتصريف منتجاته بعد مرحلة من الحمائية سادت العالم أثناء الحربين وبعدها[4].

---

[1] عبد العزيز طيبة، المرجع السابق، ص 3.

[2] منى يونس، **اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح والتحول**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 26، 2011، ص 125.

[3] طاهر بوشلوش، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967- 1999)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، سنة 2006، ص 25.

[4] منى يونس، المرجع السابق، ص 126.

وكخلاصة للتعاريف السابقة يمكن أن نعطي تعريفا شاملا للانفتاح الاقتصادي كونه يعبر عن مجموعة السياسات الاقتصادية التي تعمل على تخفيف أو إلغاء كافة القيود على حركة السلع و الخدمات وانتقال مختلف أشكال رأس المال عبر الحدود بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية خلال فترة معينة من الزمن.

و من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص الملاحظات التالية[1]:

- إن اختلاف وجهات النظر حول مفهوم الانفتاح الاقتصادي يجعله ظاهرة متعددة المظاهر مما يزيد من صعوبة وضع تعريف شامل له.

- يعبر مفهوم الانفتاح الاقتصادي على مجموعة من الظواهر الاقتصادية مما يجعله يضيق ويتسع في مفهومه ليشمل إلى جانب حركة السلع والخدمات ورأس المال كل من التكنولوجيا والعمالة والاستثمار الأجنبي.

- لا يعد الانفتاح الاقتصادي غاية في حد ذاته بل مدخلا أو أسلوبا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

- يعبر الانفتاح الاقتصادي عموما على مدى الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد المحلي وباقي العالم الخارجي، ويتجلى ذلك في حركة السلع والخدمات ورأس المال من وإلى خارج الاقتصاد.

- إن هذه الخصائص المميزة للانفتاح الاقتصادي تجعله يأخذ أكثر من شكل للتعبير عنه.

المطلب الثاني: أهمية الانفتاح الاقتصادي وأهدافه.

أولا: أهمية الانفتاح الاقتصادي:

تكمن أهمية الانفتاح الاقتصادي في النقاط التالية[2]:

- يولد تكامل الاقتصاديات الوطنية مع الاقتصاد الدولي وتفاعلات جديدة مع العديد من الأطراف المختلفة.

- وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

- حماية المصالح الداخلية وتحقيق النمو والتوسع حيث يساعد الانفتاح الاقتصادي على حماية مصالح الدولة المنفتحة وإعطائها الفرصة على امتلاك القدرة على التوسع والنمو، وفي الوقت ذاته زيادة قدرة الدولة على الإحساس بتقلبات السوق الدولية والتنبؤ والإنذار المبكر عن أي خطر متوقع يمكن أن يحدث في هذه الأسواق الدولية، وبالتالي إتاحة فرصة التعامل مع هذا الخطر قبل حدوثه وتنجم آثاره المدمرة، ولذلك يستخدم الانفتاح بهدف حماية المصالح وزيادة المكاسب الاقتصادية وتنويع مسائل الحماية والوقاية، وبالتالي اكتساب قدرة أعلى على مواجهة الأزمات والمواقف الصعبة.

ثانيا: أهداف الانفتاح الاقتصادي:

[1] عبد العزيز طيبة، ، المرجع السابق، ص 4.
[2] المرجع نفسه، ص 5.

1/ أهداف الانفتاح الاقتصادي في مجال الإنتاج الصناعي: تتمثل في النقاط التالية[1]:

- الانتقال بالصناعات المحلية من الإنتاج بالحجم الصغير أو المتوسط إلى الإنتاج بالحجم الكبير، لما له من مزايا تنافسية، فقد تؤدي هذه الوفرات في الحجم الكبير إلى امتلاك نصيب أو جزء من الأسواق الدولية لا يمكن مزاحمتها.
- تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى إدخال المنافسة الشريفة التامة بين المشاريع المحلية والمشاريع الأجنبية والحد من الممارسات الاحتكارية، الأمر الذي ينعش قطاع الصناعة ويجعله يعمل في جو تنافسي جيد لا تفريط ولا إفراط فيه.

وأهم ما تهدف إليه سياسة الانفتاح الاقتصادي كغيرها من السياسات وهو رفاهية الفرد وذلك عن طريق النقاط التالية[2]:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المنتجات التي يتم استكمال حاجة الاستهلاك منها حاليا عن طريق الاستيراد أو تقليل كمية المستورد منها بقدر الإمكان.
- زيادة القدرة الإنتاجية للمشروعات بما يسمح بتغطية حاجة الاستهلاك المحلي مع تبقي فائض للتصدير ومع الأخذ في عين الاعتبار الزيادة السنوية المتوقعة في السكان.
- إدخال أحدث ما في العصر من خبرة وعلم وتكنولوجيا إلى الصناعات الأمر الذي سوف يترتب عليه ارتفاع جودة المنتجات وانخفاض تكلفة إنتاجها، لتصل إلى الفرد بأرخص الاثمان.

2/ أهداف الانفتاح الاقتصادي في مجال الإنتاج الزراعي فهي كما يلي[3]:

- الارتفاع بإنتاجية الأراضي الزراعية من المحاصيل المختلفة بالحد من استعمال الأساليب البدائية والتقليدية في الزراعة واستعمال أحدث ما وصل إليه العلم من أساليب علمية ووسائل تكنولوجية في المجال الزراعي.
- التوسع في زراعة المحاصيل التصديرية لتحقيق هدفين معا في آن واحد، الأول زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية والثاني زيادة قيمة الإنتاج الزراعي.

وبشكل عام تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي في هذا المجال إلى زيادة الإنتاج الزراعي بصفة عامة وتحسين خواصه وتصنيفه مع إدخال الأساليب العلمية الحديثة في مختلف جوانبه بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للإنسان.

[1] عبد العزيز عبدوس، المرجع السابق، ص 38.
[2] محمد علي سلامة، عاصم السوقي، المرجع السابق، ص 137.
[3] المرجع نفسه، ص ص، 135- 136.

3/ أهداف الانفتاح الاقتصادي في مجال العمالة: وهي كالتالي[1]:

- العمل على إيجاد فرص عمل جديدة عن طريق تحرير التجارة في كل القطاعات مما سيتيح للدول إمكانية الحصول على تكنولوجيا حديثة في مجالات متعددة، حيث أن انخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية ستؤدي بالمكاتب الاستشارية العالمية إلى الاستعانة بهم وتدريبهم وإحلالهم محل الأجانب في إدارة تلك المكاتب، مما ينتج عنه فرص عمل لبعض الكفاءات في هذه الدول.

- الحد من ظاهرة انتقال وهجرة العمالة وتوطينها، حيث تؤدي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق مناصب جديدة في الدول المضيفة، من خلال تحفيزها بالأجور المرتفعة والحوافز المادية والمكافئات، خاصة الإطارات والكفاءات، لأن أغلب الدراسات والبحوث تشير أن سبب الهجرة هو إما قلة مناصب الشغل أو انخفاض الأجور بها.

- كذلك تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى القضاء أو على الأقل التخفيف من ظاهرة العمالة في القطاعات غير الرسمية.

- تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تقليص الفجوة في أجور العمال، فغالبا ما يؤدي تحرير التجارة إلى تخصيص مكافئات لدى المهارات، حيث أن الزيادة في فجوة الأجور بين العاملين المهرة وغير المهرة تؤدي بدورها إلى توسيع فجوة الأجور بين العمال، وهذه نتيجة سلبية للانفتاح الاقتصادي، لهذا ينبغي وضع و تنفيذ سياسات من شأنها الحد من فجوة الأجور بين العمال تكمن في تعليم العمال وتراكم مهاراتهم وتدريبهم لأن التعليم يوفر درجات أعلى من المرونة والقوة على التفاوض حول الأجور وظروف العمل الأخرى، ويحفظ كرامة العامل كانسان محترم ومقيد.

- نتيجة لدخول مشروعات الانفتاح الاقتصادي في سوق العمل بما لديها من معدات وأدوات فنية حديثة ولتطبيقها لأحدث الأساليب العملية في الإنتاج والإدارة فإن العمالة سوف تكتسب خبرات وماهرات جديدة، كما تتحسين ظروف مجالات العمل وارتفاع الأجر النقدي[2].

عموما تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى توفير اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة التي هي من العوامل التي تؤدي إلى نجاح عملية الانفتاح الاقتصادي، من حيث أن هذه السياسة تعمل على خلق وانتقال اليد العاملة، بمعنى حرية انتقال الأشخاص بين الدول المنفتحة على بعضها البعض، وبهذا يتم تحقيق أكفء استخدام ممكن لليد العاملة، وبها يتم نقل الفائض من العمالة للدول التي تكتظ بها إلى الدول التي تعاني من عجز في هذا المورد الهام، و لن يتحقق هذا الانتقال لليد العاملة إلا إذا كانت مدربة تدريبا جيدا، و توفر اليد العاملة الفنية في الدول المنفتحة عادة ما يؤدي إلى تنمية الموارد الإقليمية، كما يتيح استخدام موارد ما بطريقة فعالة.

[1] عبد العزيز عبدوس، المرجع السابق، ص 41.

[2] محمد علي سلامة، عاصم السوقي، المرجع السابق، 138.

4/ أهداف الانفتاح الاقتصادي في المجال التجارة كانت كالتالي[1]:

- توفير احتياجات ومطالب السوق المحلي من السلع المختلفة وبأسعار مناسبة.

- زيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات وبالتالي تصحيح وضع الميزان التجاري.

- تنويع مصادر التصدير والاستيراد لتحقيق الاستغلال لتجارة الخارجية.

- التخصص و تقسيم العمل الدولي، الذي يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية، على أساس اختلاف النفقات النسبية، والظروف الطبيعية و التاريخية للسلع المناسبة للإنتاج[2].

- العمل على تخفيض أسعار السلع والخدمات، إذ أن الانغلاق الاقتصادي، وممارسة الإجراءات الحمائية لطالما تسببت في ارتفاع أسعار السلع بفضل سلوك المنشآت الاحتكارية والتي تتحصن من المنافسة الخارجية بفضل هذه الإجراءات الحمائية وفتح الاقتصاد أمام تدفق السلع الأجنبية سيكون له حتما أثارا في تخفيض أسعار السلع المحلية، وتكون لدى المستهلك أجود أنواع السلع بأحسن الأسعار، والمنتج من جهته يوجه موارده إلى إنتاج السلع التي يتميز في إنتاجها و ينتفع من مزايا التخصص ويستغل موارده الاقتصادية على أحسن وجه[3].

كخلاصة يمكن القول أن أهداف عملية الانفتاح الاقتصادي في المجال التجاري تظل مرهونة بواقع الاقتصاديات واختلافات، وكذلك مدى استعداد هذه الدول على فتح أبوابها للتدفقات التجارية والمالية، وطبيعة ونمط هذا الانفتاح.

5/ أهداف الانفتاح الاقتصادي في مجال السياحة وهي كالتالي[4]:

- زيادة أعداد السائحين القادمين وتنشيط حركة السياحة.

- خلق مناطق جذب سياحي جديدة وتنويع أوجه الجذب السياحي.

- زيادة حجم الموارد المالية المتوفرة من قطاع السياحة باعتباره من القطاعات التي تحقق دخلا من العملات الأجنبية.

6/ أهداف الانفتاح الاقتصادي في مجال الاجتماعي هي كالتالي:

- يساعد على تسريع النمو الاقتصادي للتخلص من ظاهرة الفقر في أي مجتمع، وحيث أن التجارة الدولية الحرة تعمل على إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، فهي بالتالي تساعد في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي يفترض أن تساعد على الحد من ظاهرة الفقر، وإعادة توزيع الدخل بين الأغنياء و الفقراء بالتساوي[5].

---

[1] محمد علي‌سلامة، عاصم السوقي، المرجع السابق، ص 139.
[2] عبد العزيز عبدوس، المرجع السابق، ص، 38.
[3] المرجع نفسه، ص ص، 38- 39.
[4] محمد علي‌سلامة، عاصم السوقي، المرجع السابق، ص 140.
[5] عبد العزيز عبدوس، المرجع السابق، ص 42

- تحسين مستوى معيشة الفرد والارتقاء به إلى مستوى عالي[1].

7/ أهداف الانفتاح الاقتصادي في المجال المالي والاقتصادي هي كالتالي[2]:

- زيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية المختلفة كالضرائب والجمارك رسوم الإنتاج.....الخ
- إعفاء الدولة من عبء توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية الجديدة.
- تنشيط بورصة الأوراق المالية.
- تصحيح وضع ميزان المدفوعات والميزانية النقدية.
- تصحيح وضع ومسار الاقتصاد.

المطلب الثالث: أسباب ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي.

أولا: أسباب الانفتاح الاقتصادي: من دواعي العلنية المتعاضدة للاندماج الاقتصادي في السوق الرأسمالية العالمية، تركز على الحقيقة الموضوعية القائمة على الأسباب التالية[3]:

- إن النمو الاقتصادي يزداد بمعدلات عالية في إطار السوق العالمية المستندة إلى قوانين الاقتصاد الرأسمالية، ومن الدور الأساسي لنشاط القطاع الخاص وحرية المنافسة، وتحديد دور الدولة الاقتصادي في تنظيم التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية داخليا وخارجيا.
- إن الاندماج في السوق العالمية وتوسعها سيؤديان إلى تقليص التفاوت في مستويات الإنتاج والدخول بين الدول النامية والدول المتقدمة، ذلك أن الأولى ستحقق زيادات كبيرة في النمو الاقتصادي وفي دخولها الوطنية، كما يرى المحللين لهذه الظاهرة أن اقتصاد السوق قد انتصر على اقتصاد الأوامر في المباراة الاقتصادية للإنتاجية والتحديث، وأثمرت عولمة اقتصاد السوق وظائف أفضل وأعلى إنتاجية، وأسهمت في تقليل الفقر العالمي.
- اقتصاد السوق يحمل بدائل ويتيح خيارات ويخلق إمكانيات تحقيق التنمية، إذا أمكننا من دراسة أوضاعنا وتعرفنا على قدراتنا وأحسنا إدارتها.

هناك أسباب ومبررات أخرى للانفتاح الاقتصادي تتعلق بطبيعة الانفتاح الاقتصادي، فإذا كان الانفتاح الاقتصادي يقصد به تلك السياسات الاقتصادية التي تسمح بإزالة القيود على انتقال السلع والخدمات وحركة رأس المال بمختلف أشكاله عبر الحدود الدولية لاستخدامها بشكل كفء، فثمت عدة مبررات تفسر طبيعة هذا الانتقال واتجاهاته، فقد قامت النظريات الاقتصادية بتفسير أسباب قيام التبادل الدولي على أساس المبادئ والفرضيات التي تبنتها كل نظرية[4]، ويصب مضمون نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشاكل الاقتصادية في إطارها الدولي وفي أسس التبادل التجاري الذي

[1] محمد علي سلامة، عاصم السوقي، المرجع السابق، ص 140.
[2] عبد العزيز عبدوس، المرجع السابق، ص 40.
[3] مليكة بن سيد أحمد، **الانفتاح الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، سنة 2011، ص ص 222- 223.
[4] عبد العزيز طيبة، المرجع السابق، ص 13.

يعود بالفائدة على طرف المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات الوطنية المتباينة فيما بينها من أجل تلبية الحاجات الإنسانية المتعددة[1].

وهناك أسباب أخرى للانفتاح الاقتصادي تتعلق بالاقتراض الأجنبي، حيث يرى ثرووال أن الاقتراض من الخارج - سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة - يدعم الادخارات المحلية عن طريق توفير عملة أجنبية لشراء سلع رأسمالية معوض لسلع استهلاكية تنتج محليا، أي أن القروض الخارجية تلعب دورا مهما في توفير النقد الأجنبي عندما تعجز المدخرات المحلية عن تمويل الواردات للمدخلات الضرورية للنمو الاقتصادي، ذلك أن عددا مهما من المدخلات الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي لا يمكن لها أن تنتج في البلدان النامية التي عادة ما تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها الدولية، وبالتالي يتعين عليها أن تمول وارداتها بالقروض الخارجية، فتطلب القروض الأجنبية لمواجهة فجوة" الصادرات -الواردات "من جهة ومواجهة فجوة" الادخار -الاستثمار "من جهة أخرى[2].

أما الاستثمار الأجنبي المباشر فينطلق حسب المفكرين الاقتصاديين في تحليلهم من المنافسة التامة والسوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج[3]، والأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر هي القدرات وإمكانيات التي تتمتع بها شركات المتعددة الجنسيات ولا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات وتلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية هي إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق[4].

ثانيا: متطلبات الانفتاح الاقتصادي: إن عملية الانفتاح الاقتصادي تتطلب خطوات منظمة ومرتبة، حيث لا تستطيع أي دولة أن تقوم بعملية التحرير دفعة واحدة فلابد من برنامج محدد، لذلك هناك مجالات ينبغي أن تنص عليها تدابير الإصلاح الاقتصادي وتحريره، وهي كالتالي[5]:

- تخفيض العجز المالي، أي إحكام السيطرة المالية وضبط الإنفاق الحكومي، وذلك بتقليل نسبة الإنفاق الحكومي.

- تحرير التجارة الخارجية، وذلك بتخفيض التعريفة الجمركية، وإزالة نظام الحصص وغير ذلك من القيود غير الجمركية.

---

[1] أشرف احمد العدلي، **التجارة الدولية، التجارة الخارجية: الصادرات و الواردات التعريفة الجمركية**،شركة رؤية للنشر، الطبعة الأولى، ص7 .

[2] عبد العزيز طيبة، المرجع السابق، ص 21.

[3] جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة على مقلد وعلى زيعور، منشورات عويدات،سنة 1981، ص7.

[4] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشرفي عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية بالمنصورة، مصر،سنة 2007، ص 48.

[5] مختار بوضياف، **أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، جامعة المدية، سنة 2012، ص 14.

- التحرر من الرقابة على الصرف الأجنبي.

- وإدارة سعر الصرف، إن أسعار الصرف المزدوجة وتجزئة أسواق الصرف الأجنبي ينبغي القضاء عليها من خلال عملية الإصلاح، لأن تحقيق الاستقرار في سعر الصرف يعد من أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي، حيث أن تقلبات سعر الصرف تمثل مخاطر اقتصادية يتعرض لها المستثمر من خلال تغير قيمة استثماراته، أو عوائده بالعملة المحلية في حالة رفع الصرف، كما ينبغي القضاء على وجود سعر صرف للسوق الرسمية وأخر للسوق السوداء، لأن الفجوة الواسعة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء تؤدي إلى تدفق رأس المال للخارج.

- تحرير القطاع المالي المحلي، وهذا يتطلب الخطوات التالية[1]:

أ/ تحرير أسعار الفائدة وإزالة السقوف المفروضة عليها لكي تتحدد وفقا لآليات الطلب والعرض.

ب/ التخلص من أساليب تخصيص الائتمان إداريا.

جـ/ توفير حرية الدخول والخروج في عمليات الوساطة المالية.

د/ تزايد الاعتماد على الأدوات غير المباشر للسياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة) للتأثير على العرض النقدي.

هـ/ إزالة الضوابط المفروضة على حساب رأس المال بميزان المدفوعات وقابلية العملة للتحويل.

و/ توفير بنية تشريعية ومالية قوية.

[1] عاطف وليم اندراوس، **أسواق الأوراق المالية، بين ضروريات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي**، الاسكندرية، الطبعة الأولى، السنة 2006، ص 198

المبحث الثاني: أشكال الانفتاح الاقتصادي وآثاره.

للانفتاح الاقتصادي عدة أشكال وآثار أهمها الآثار الاقتصادية على العديد من المتغيرات الاقتصادية، فتتباين هذه الآثار من اقتصاد لآخر نظرا لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي، ومدى التقدم الاقتصادي، والظروف التي يمر بها أي اقتصاد، كما أن اختلاف طبيعة وشكل الانفتاح من انفتاح تجاري أو انفتاح مالي له آثار مختلفة على الاقتصاد ككل.

المطلب الأول: الانفتاح التجاري والمالي.

أولا: الانفتاح التجاري:

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الأساسي في أي اقتصاد، فلقد أصبح العالم كله اليوم يعيش في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية وخاضعة لمبدأ التنافس الحر، وذلك عن طريق إزالة وإلغاء كافة الحدود و الحواجز الجمركية في العالم، وما ترتب عن ذلك من فوائد مرتبطة بالضرورة التجارة الدولية، وفي هذا الشأن ظهرت عدة مصطلحات، فقد نجد مصطلح التحرير التجاري la libéralisation commerciale و مصطلح الانفتاح التجاري l'ouverture commerciale ومصطلح الانفتاح نحو التجارة الدولية l'ouverture vers le commerce international وكلها مصطلحات يقصد بها سياسة حرية التجارة الخارجية[1]، ولقد حدث تطور كبير في مفهوم الانفتاح التجاري، فوفقا للتعريف الذي قدمه krueger (1978) "فإن بلد ما قد يتمتع باقتصاد مفتوح من خلال تبنيه لسياسة سعر الصرف مفضلا تشجيع قطاع التصدير، وفي نفس الوقت قد يستخدم عوائق تجارية لحماية قطاع الاستيراد لديه، فقد يكون النظام محررا بالكامل ومع ذلك يستخدم تعريفات جمركية عالية لتشجيع الإحلال محل الواردات.

إن تعريف krueger يبحث عن كيفية تحرير التجارة من خلال توظيف سياسات تؤدي إلى خفض التحيز ضد التصدير مع إمكانية استخدام عوائق تجارية كالتعريفات الجمركية لحماية قطاع الاستيراد، فالانفتاح التجاري وفقا لهذا التعريف يبقى مفهوما ضيقا اهتم فقط بتحرير الصادرات على حساب الواردات[2].

وهناك من يرى أن الانفتاح التجاري على أنه تحرير التجارة من القيود التي تعترضها كالتعريفات الجمركية وغيرها من القيود المفروضة الاستيراد[3].

وعرف Bhagawati- Krueger الانفتاح التجاري على أنه تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في الرسوم

[1] عبد العزيز عبدوس، المرجع السابق، ص 9.

[2] عبد العزيز طيبة، **المرجع السابق**، ص 6.

[3] Bertrand Blancheton , **criossance et développement : malentendus et ambiguïtés des débats,** le concept de développement en débat, 16,17 Septembre 2004 Université montesquieu – Bordeaux, p 4.

وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة[1]، أي أن الانفتاح التجاري هو عملية تبتعد عن فرض قيود على حصص الاستيراد ربما بمعدل أسعار صرف غير متوازنة كي تصل إلى نظام لا تستخدم فيه سوى تعريفات جمركية مفروضة حسب أسعار صرف عادلة على أن يتم إزالة تلك التعريفات تدريجيا[2]، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوحا ومحررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية[3].

قد يكون الانفتاح التجاري مطابقا لفكرة الحيادية، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات، أي أن تكون الحوافز محايدة بين ادخار وحدة من النقد الأجنبي من خلال إحلال الواردات وبين كسب وحدة من نقد أجنبي من خلال تنمية الصادرات، فإذا كانت الأسواق المحلية تنافسية مقارنة بالأسواق الدولية، فإن المقارنة السعرية تتضمن أثر السياسات التجارية و سعر الصرف التي تؤثر على الأسعار المحلية والتعريفة الجمركية و الحصص.

و قد أشار Harrison (1996) إلى أن الاقتصاد القائم على التوجه القوي للتصدير لا يكون حياديا بهذا المعنى، خاصة إذا قام بتوجيه الحوافز من أجل الإنتاج للتصدير من خلال أدوات مثل دعم الصادرات، ومن الممكن أيضا أن يكون النظام حياديا في المتوسط، و لكن في نفس الوقت يتدخل في بعض القطاعات[4].

- تعريف الانفتاح التجاري حسب M, Michelaly, Papar Georgion, A,M, choksi :

التعريف التجاري يعرف حسب درجة تحريره من خلال دليل الأرقام (1- 20) حسب درجة تحرير التجارة بحيث (1) هي أقل درجة تحرير، و(20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة أنه أي تغير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد ولا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربع مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات).

- تعريف الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية:

يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة

[1] حورية بوسبعين، مريم ناوي، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة البويرة، سنة 1014، ص44.

[2] عبد العزيز طيبة، **المرجع السابق**، ص 6.

[3] حورية بوسبعين، مريم ناوي، المرجع السابق، ص 44.

[4] عبد العزيز طيبة، **المرجع السابق**، ص 7.

والتحكم فيها بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد لهذه الأخيرة[1].

وأصبح معنى الانفتاح التجاري حديثا مرادفا لمفهوم التجارة الحرة و التي تتمثل في إقامة نظام تجاري تلغى وتختفي فيه جميع قيود التجارة سوءا، كانت قيودا سعرية (تعريفات جمركية) أو قيودا غير سعرية (نظام الحصص) أو قيودا إدارية.

ثانيا: التحرير المالي:

توجد عدة تعريفات لهذا النوع من الانفتاح أو بما يعرف بتحرير المالي منها:

- يعرف الانفتاح المالي بمدى قيام القطاع المالي بأداء وظائفه في بيئة خالية من القيود الحكومية(كمية، إدارية أو تنظيمية) التي تقيد منح وتخصيص الائتمان، وبيئة خالية من وجود قيود على المعاملات المالية الدولية وعلى سعر الفائدة، ومن وجود عوائق على دخول المصارف الأجنبية ومدى تلاشي القيود المفروضة على أسواق المال (الأسهم والسندات).

ويكون اقتصاد ما منفتحا ماليا إذا كان يتمتع بالحرية التامة لانتقالات رؤوس الأموال عبر الخارجيين بحرية تامة[2].

- وعرف McKinnon وShaw التحرير المالي بأنه الوسيلة الوحيدة الفعالة لتطوير الوساطة المالية، للبدء في تراكم رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان.

- وعرفه Murat Ucer بأنه عملية تحتوي على مجموعة من التدابير الموجهة نحو إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي.

كما عرف أيضا بأنه أي إجراء أو قرار يهدف إلى جعل النظام المالي أكثر استجابة لتغيرات قوى السوق وجعل السوق أكثر تنافسيا[3].

كما عرف التحرير المالي بأنه عملية تقوم عليها عولمة الأسواق المالية يكمن جوهرها في تحرير حساب رأس المال أي إلغاء الخطر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية كميزان المدفوعات فيما يخص الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية إذ يقتضي كل ذلك إلغاء القيود على المعاملات العملة الأجنبية وضوابط أخرى المرتبطة بهذه المعاملات وخاصة فيما يتعلق بمعاملات المؤسسات الاقتصادية والتي تشمل الودائع غير المقيمة والاقتراض البنكي الخارجي وكذا القروض والودائع الأجنبية[4].

---

[1] حورية بوسبعين، مريم ناوي، المرجع السابق، ص ص 44- 45.

[2] عبد العزيز طيبة، **المرجع السابق**، ص ص 7- 8.

[3] مختار بوضياف، المرجع السابق، ص 15.

[4] عبد اللطيف بلغرسة، **آثار العولمة المالية على المؤسسات المصرفية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عنابة، دون عدد، سنة 2004، ص 3.

و يعرف أيضا تحرير حساب رأس المال بأنه حرية تحويل التدفقات النقدية والمالية العابرة لحدود الدول والخارجة منها في إطار التكامل المالي والاقتصادي العالمي، وعادة ما تكون هذه التدفقات طويلة الأجل، والتي تزيد فترتها عن السنة مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض طويلة الأجل، ويشترط في هذا النوع من التدفقات البدء بتحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير الاستثمار في المحافظ المالي، أو ما يعرف بالاستثمار غير المباشر، وكما يشترط أيضا أن عمليات التحرير الشامل للمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني بالضرورة التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل قد تحتاج هذه القواعد إلى تقوية وتعديلات تتكيف مع واقع ذلك الاقتصاد الراغب في الانفتاح.

و ينقسم بدوره الانفتاح على التدفقات الرأسمالية إلى عدة أقسام منها:

1/ **الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر**: هو أن تفتح دولة اقتصادها نحو الشركات أو الأفراد غير المقيمين من أجل تملك مشاريع في الدول المضيفة ما لا يقل عن 10% من رأس مال تلك الشركة المحلية في هذه الدولة.

2/ **الانفتاح على استثمارات المحافظ المالية**: ويتضمن شراء الأعوان غير المقيمين (مؤسسات أفراد) للأوراق المالية والمشتقات المالية القابلة للمتاجرة والتبادل الدولي، ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات في الأوراق المالية من الأموال الساخنة في الأسواق المالية الدولية.

3/ **الانفتاح على استثمارات أخرى**: وهي كل التدفقات الرأسمالية في الأوراق غير القابلة للمتاجرة كالقروض والودائع والتسهيلات الائتمانية وخدمة الديون المستحقة.....الخ[1].

فمن خلال التعاريف السابقة، نستنتج أن التحرير المالي يندرج ضمن سياق الإصلاحات المالية والمصرفية، وذلك بإلغاء مختلف القيود المفروضة على العمل المالي والمصرفي، من خلال تحرير أسعار الفائدة، وتخفيف القيود على تعامل البنوك، ورفع القيود على حركة رأس المال من وإلى البلد[2].

المطلب الثاني: أشكال أخرى للانفتاح.

أولا: الانفتاح الجزئي والانفتاح الكامل:

1/ الانفتاح الجزئي: هذا النوع من الانفتاح الاقتصادي يكون خطوة بعد خطوة أي يتم نقل إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية كأن يكون الأسعار أو يكون الانتقال جزء بعد جزء بمعنى وضع خطة للوصول لهدف ما في جزء أو مجال من مجالات الاقتصاد وإجراء عملية الانفتاح وانتظار نتائج العملية ومحاولة امتصاص القدر الأكبر من آثارها السلبية لتجنبها عند الانتقال في جزء آخر من الاقتصاد[3]، فالانتقال من الحماية بأسلوب الحصص الخفية إلى الحماية بالتعريفة الجمركية ثم إزالتها هي الأخرى

[1] عبد العزيز عبدوس، **المرجع السابق**، ص ص 12- 13.
[2] مختار بوضياف، **المرجع السابق**، ص 15.
[3] منى يونس، **المرجع السابق**، ص 128.

يعتبر بمثابة انفتاح تجاري تدريجي، كما أن تحرير الصادرات (سياسة التوجه نحو التصدير) ثم رفع القيود عن الواردات (سياسة إحلال الواردات) هو الآخر يصب في هذا المضمون[1].

2/ الانفتاح الكامل: هذا الانفتاح يكون بشكل واسع يشمل كامل القطاعات وفي آن واحد يجري خلالها تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة وهذا ما يسمى بالخصخصة وإصلاح آليات الاقتصاد الكلي عبر السياسة المالية وأدواتها والنقدية وأدواتها من حرية أسعار الصرف والفائدة مما يتطلب ذلك وضع تشريعات تحكم الوضع الجديد وتجربة الانتقال الكامل يؤخذ على هذا الانفتاح ما يلي:

أ/ عامل الزمن: إن الانتقال مرة واحدة من نظام إلى آخر مهما كان نوع النظامين يتطلب وقت فان العامل الزمني يسمى بلغة الاقتصاد الكلي (فترات التأخير) ما بين التفكير بالانتقال ووضع القرار ثم اتخاذه ثم اختيار الجهة المنفذة بعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتي غالباً ما تأخذ وقتاً ليس قليل ثم عملية التنفيذ هذا إذا كانت عملية التخطيط والدراسة سليمين فهذا يضمن سلامة التنفيذ وتجنب العقبات (الميدانية، الدينية والعادات والتقاليد والإيديولوجيات المحلية التي تشكل ثقافة البلد) بعد ذلك يضمن احترام الفترة الزمنية اللازمة لذلك.

ب/ الانفتاح مرة واحدة وفي آن واحد وبشكل كامل قد يعرض الاقتصاد إلى عملية الإغراق ودخول استثمارات غير مرغوب فيها ولا في أصحابها ولا في الدول القادم منها لأن سرعة الانتقال لا تتيح عملية التدقيق والتحري حول أمانة هؤلاء أو كفاءتهم أو ارتباطاتهم والأهداف الحقيقية كما إن الخطورة في امتلاك الأراضي والمباني والمؤسسات التي تؤدي إلى إخضاع القرار السياسي[2].

ثانيا: الانفتاح من خلال الإطار الإقليمي و الإطار متعدد الأطراف:

يركز هذا التقسيم أساسا على الانفتاح التجاري، فرغم أن هدف الانفتاح هو تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، إلا أن هناك مدخلين مختلفين لبلوغ هذا الهدف هما:

- ترتيبات التجارة الإقليمية: أو ما يعرف بالتكامل الاقتصادي الدولي بمختلف مراحله، والذي تقوم فيه مجموعة من الدول بخلق أو تطوير ترتيبات للتجارة الإقليمية فيما بينها بحيث تحصل دول أعضاء، التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري فيما بينها، وتأخذ عدة أشكال أهمها: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة والتكامل الاقتصادي.

- الإطار متعدد الأطراف: أو ما يعرف بمنظمة التجارة العالمية، بحيث تقوم المنظمة على قواعد متفق عليها في إطار متعدد الأطراف لتنظيم نشاط التجارة الدولية في مجالات السلع الصناعية والزراعية، والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحرير إجراءات الاستثمار فضلا عن قواعد إجراءات مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية، ونظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء.

---

[1] عبد العزيز طيبة، **المرجع السابق**، ص 12.

[2] منى يونس، **المرجع السابق**، ص ص 127- 128.

بقيت الترتيبات التجارية الإقليمية محل خلاف طيلة تاريخ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، التي مضى عليها أكثر من نصف قرن، وازدادت المخاوف بعد إنشاء، منظمة التجارة العالمية في جانفي 1995 حول مدى التوافق والتكامل بين الإطارين خاصة أن هناك تداخل وتشابك في طبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطار الإقليمي والإطار متعدد الأطراف، وأضيفت لها أحكام مكملة تعرف بأحكام التمكين ناهيك عن اتفاقية التجارة في الخدمات الخاصة بالتكامل الاقتصادي، تهدف هذه الأحكام إلى جعل الترتيبات الإقليمية بمثابة قوة دفع لتعزيز تحرير التجارة العالمية في إطار متعدد الأطراف.

ثالثا: الانفتاح الإرادي والانفتاح الإجباري.

تسعى الدول بشكل إرادي إلى تحرير معاملات ميزان مدفوعاتها بهدف تحقيق مستوى أعلى من الاندماج في الاقتصاد العالمي بغية الاستفادة من المكاسب التي تترتب على انفتاح اقتصادها، وهذا الشكل يناسب الدول المتقدمة واقتصاديات الدول الصاعدة، أما الانفتاح الإجباري فعادة ما يتم تحت ضغوط وشروط المنظمات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتتبنى هذه الاقتصاديات برامج للإصلاح الاقتصادي حتى تضمن استمرار دعم هذه المؤسسات، وتشمل هذه البرامج إصلاح النظام التجاري ونظام سعر الصرف وانتقال رؤوس الأموال، ففي تقرير للبنك الدولي حول التنمية لسنة 1998 نجد أن من بين ستة وثلاثين إصلاحا من إصلاحات التجارة في تسعة عشر بلدا ناميا بين الفترة 1945- 1984 استمر بشكل كامل خمسة عشرة إصلاحا[1].

المطلب الثالث: آثار الانفتاح الاقتصادي.

أولا: الآثار الإيجابية للانفتاح الاقتصادي:

للانفتاح الاقتصادي مزايا متعددة ومكاسب ومنافع كبيرة وعوائد متزايدة وفوائد يتم الحصول عليها، وهي جميعها ترتبط بقضية الوجود واستمرار البلد المنفتح، فإذا كانت العوائد والمردودية من أجل الاستمرار، فالانفتاح عمل يتم من أجل ضمان استمرارية وبقاء البلد.

إن أفق عمليات الانفتاح الاقتصادي بمختلف أشكاله، مساره يظل دائما مرتبطا بالمزايا والمكاسب المتحققة عن عمليات الانفتاح، فإن هناك العديد من المزايا التي تعود على الدول المنفتحة ومن بينها التالي[2]:

- يؤدي الانفتاح التجاري إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة نتيجة للتخصص الدولي في إنتاج المنتجات التي تتمتع فيها الدول بتكلفة إنتاج أقل، وبالتالي استخدام أقل للموارد يكسبها ميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها واستيراد منتجات من دول أخرى استخدمت الموارد المتاحة لها بشكل أمثل في إنتاج تلك المنتجات.

[1] عبد العزيز طيبة، **المرجع السابق**، ص ص 11- 12.
[2] المرجع نفسه، ص ص 39- 40.

- إن النظم التجارية الأكثر انفتاحا تجذب استثمارات أجنبية وتهدف إلى الإنتاج الموجه نحو الأسواق الدولية، وبالتالي تنقل معها التكنولوجيا ومهارات إدارية أكثر كفاءة مما مكنها من تقوية قدراتها التنافسية.

- يجعل تحرير التجارة المنتجات أرخص بالنسبة للمستهلكين مما يزيد من قدرتهم الشرائية، ولا تستطيع المشروعات المحلية رفع أسعار منتجاتها لما يمكن أن تواجهه من منافسة المنتجات الأجنبية التي لم تفرض قيود على استيرادها.

- يسمح الانفتاح التجاري باتساع نطاق السوق، فيمكن للصناعات المحلية أن تنتج وتصدر منتجات محددة تتميز بوفرات الحجم مما يسمح لها بتدنئة تكاليف الإنتاج، وفي نفس الوقت تستورد منتجات بأسعار منخفضة، فالانفتاح التجاري القائم على أساس التخصص الدولي يزيد من المنافع التي تعود على أطراف التبادل حتى وإن كانت هذه الأطراف متشابهة نسبيا في عوامل الإنتاج أو تطبق نفس التكنولوجيا.

- تعد زيادة حجم الاستثمارات الحقيقية في الدول النامية من أهم المظاهر الإيجابية للانفتاح المالي مما يزيد من قدرة هذه الاقتصاديات على تحقيق أهداف التنمية، فزيادة حجم الاستثمارات في الدول النامية سوف يؤدي طبقا لعلاقة المضاعف إلى زيادة أكبر في الدخل الوطني مما يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل التقلبات في الناتج.

- يضمن تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية تنوع المحافظ الاستثمارية والتوزيع الكفء للاستثمارات والمدخرات[1].

- يؤدي إلى توسع الأسواق بفعل تحرير التجارة الخارجية وتحرير حساب رأس المال ومن ثم زيادة معدلات التبادل الخارجي بين الدول المنفتحة، وإلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فيها وارتفاع مستويات الدخل، مما يساعد على خلق احتياجات جديدة وزيادة الطلب على السلع والخدمات[2].

- يسمح التحرير المالي للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى، بخلق فرص استثمارية واسعة وأكثر ربحية، وتوفير ضمانات وتنويعها ضد المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين مختلف الأسواق المختلفة.

- يمَكِن التحرير المالي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة التمويلية المحلية – أي قصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات – مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

[1] عبد العزيز طيبة، **المرجع السابق**، ص ص 41- 42.
[2] عبد العزيز عبدوس، المرجع السابق، ص ص 27- 28.

- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحفظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية، وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية[1].

ثانيا: الآثار السلبية للانفتاح الاقتصادي: تتمثل هذه الآثار في النقاط التالية[2]:

- التضخم: مع الانفتاح الاقتصادي سيزداد الاستثمار وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار التغير في الاستثمار مضروب في مضاعف الاستثمار هذا سيولد زيادة بالطلب على السلع والخدمات بمقدار التغير بالدخل ولأنه بداية الانفتاح لا يمكن لكل الاستثمارات أن يتم انجازها في آن واحد فلا يمكن زيادتها في الأجل القصير لكي يزيد الإنتاج فيغطي الطلب مما يشكل خلل أو قصور بالعرض وضغط على الأسعار فترتفع وتولد تضخم الذي يقود إلى المطالبة بزيادة الأجور ليظهر التضخم اللولبي ثم ينتقل إلى باقي القطاعات.

- حرية حركة رؤوس الأموال: سيؤدي إلى نقل عكسي إلى رأس المال الوطني لأن رأس المال الأجنبي سيحل محله والوطني لا يستطيع أن ينافس رأس المال الأجنبي لما لديه من معلوماتية وتكنولوجيا وخبرات.

- تبعية السوق المحلية إلى السوق العالمية: وهذا مرتبط بطبيعة حركة الأسعار الدولية وانعكاسها من خلال التجارة الخارجية واعتماد البلد على المنتجات المستوردة لأنه لن يكون منتج بل مستهلك مما يعرضه للأزمات التي تصيب العالم.

- الإغراق: وفق الانفتاح الاقتصادي ينبغي رفع الحواجز الجمركية وهذا يعني إغراق الأسواق المحلية بالسلع والخدمات دون ضوابط و فحص وقد تكون سامة أو تنقل أمراض أو تخلق سلوكيات غير موجودة سابقاً عن طريق الاستيراد.

- حرية دخول السلع الأجنبية قد يقضي على الصناعة الوطنية لعدم قدرتها على المنافسة في بداية الانفتاح نظرًا لوجود الماركة وانخفاض التكاليف مما يقلل سعرها أمام المنتج الوطني.

- ارتفاع معدل الصرف الحقيقي بسبب التدفقات الرأسمالية الكبيرة، وما يترتب عليه من فقدان القدرة على المنافسة الخارجية، وزيادة العجز في الحساب الجاري[3].

- يترتب على انخفاض الطلب العالمي على السلع التي تتخصص الدول النامية في إنتاجها انخفاض في حجم دخلها الوطني خاصة إذا لم تستطيع تعويضه داخليا وحدوث انكماش اقتصادي لها، وبالتالي انخفاض حجم صادراتها مما لا يسمح لها بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتغطية وارداتها وبالتالي حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها[4].

---

[1] مختار بوضياف، المرجع السابق، ص ص 17- 18.

[2] منى يونس، **المرجع السابق**، ص ص 146- 147.

[3] مختار بوضياف، **المرجع السابق**، ص 19.

[4] محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الدولية بين التأييد و المعارضة**، دار الحكمة للنشر، القاهرة، 2002 ، ص61.

- إن تزايد ترابط الاقتصاديات العالمية جعل الاقتصاديات المحلية أكثر تأثرا بما يحدث في الاقتصاديات الأخرى، وأصبحت الأزمات الاقتصادية تنتقل إلى كل الاقتصاديات وبسرعة كبيرة، فتعتبر التدفقات التجارية إحدى أهم قنوات انتقال عدوى الأزمات[1].

- التوزيع غير المتماثل للمعلومات عمليات المضاربة، تباعد الحدود الجغرافية واختلاف الظروف الاقتصادية تؤدي جميعها إلى عدم التوزيع الكفء للموارد الاقتصادية عند تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية.

- تحدث التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل أثر على تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية بالعملات الأجنبية انطلاقا من أن تدفق رأس المال الأجنبي يؤدى إلى تغطية عجز الحساب الجاري بفائض ميزان رأس المال قصير الأجل الذي يمكن له في أية لحظة أن يسلك اتجاها معاكسا بخروجه فجأة مما يوقع البلد في مديونية.

هذه السلبيات للانفتاح الاقتصادي تجلت بوضوح في الأزمات التي تعرضت لها الكثير من الدول خاصة في العقدين الأخيرين وكان لها أثر سلبي على استقرار الاقتصاد الكلي وعلى القدرة الدول على المنافسة لقطاع التصدير وارتفاع بموجبها سعر الصرف الحقيقي[2].

[1] عدنان عباس علي، **مخاطر التكامل المالي الدولي في البلدان** النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 22 ، العدد الثاني، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2001 ، ص 353.
[2] المرجع نفسه، ص ص 354- 355.

المبحث الثالث: طرق قياس الانفتاح الاقتصادي.

يواجه قياس درجة الانفتاح التجاري أو المالي عدة صعوبات، فانه لا يوجد معيار واحد يلقى إجماعا من قبل الاقتصاديين في القياس نظرا لاختلاف مفهوم الانفتاح في حد ذاته، وما يزيد من صعوبة القياس عدم إمكانية تطبيق بعض المعايير على كل التدفقات نظرا لاختلاف طبيعتها، لذا نحاول عرض عدة نماذج تستخدم في قياس كل من الانفتاح التجاري والمالي والوقوف عند حدود كل واحد منها.

المطلب الأول: طرق قياس الانفتاح التجاري.

أولا: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق:

1/ مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي: ويعرف أيضا بدرجة الانكشاف التجاري، ويعتبر المقياس الأساسي للتعبير عن الانفتاح التجاري، واستخدمت معظم الدراسات هذا المقياس في تحديد طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ويتمثل هذا المقياس في مجموع الصادرات زائد الواردات نسبتا إلى الناتج المحلي الإجمالي[1]، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني (F) ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به أو درجة انفتاحه عليه[2] والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$F = \frac{(X+M)}{P} * 100$$

حيث: x: تمثل الصادرات.

M: تمثل الواردات.

PIB: تمثل الناتج الوطني الداخلي.

ويقيس هذا المؤشر شدة الانفتاح التجاري كما يقيس حجم التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) بالنسبة للناتج المحلي[3]، ويوضح هذا المؤشر مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، ويشير أيضا ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية، والتبعية للخارج، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية

[1] عبد العزيز طيبة، **المرجع السابق**، ص 31.

[2] حورية بوسبعين، مريم ناوي، المرجع السابق، ص 57.

[3] Abdekader Kadid , **Nouvelle Approche de musure de l'ouverture commerciale dans les Modèles de Gravite,** Revue, des études humaines et Sociales – A sience économique et droit, N° 13, janvier, 2015, p 50.

كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية[1].

2/ مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية: يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد عن المواد الأولية، وتصدر في غالبيتها إلى الدول المتقدمة، وبالتالي يعتبر الزيادة في التركيز على سلع معينة في التصدير من مظاهر التبعية التي تربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة، وذلك من خلال اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مظهراً آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية، ويستخدم هذا المؤشر أيضا في قياس التبعية الاقتصادية.

يقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني-هيرشمان وهو أكثر المقاييس استخداما ولقياس هذا المؤشر ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$CC = [\sum_{i-1}^{i-n}(x_{ii}/x_t)^2]$$

حيث أن: CC: مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

x_{ii}: صادرات الدولة من السلعة (i) خلال السنة (t).

x_t: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (t).

عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60% في دولة ما، تصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعس سلبا على حصيلة تلك الدولة في حصولها على العملات الصعبة[2].

3/ مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية: يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدولة المعنية عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المصدرة، ويعتبر هذا المؤشر كسابقه من أهم المؤشرات التي تحكم به على تبعية الدول المستوردة للدول المصدرة، ويقاس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني- هيرشمان بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية مع استبدال متغير البلد مكان متغير السلعة مكان، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي: $CC = [\sum_{i-1}^{i-n}(x_{ii}/x_t)^2]$

[1] عبد العزيز عبدوس، **المرجع السابق**، ص 69.

[2] **خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية**، دار المناهج، عمان، 2006، ص 59.

حيث أن: cc : مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

x_{ij}: الصادرات الوطنية مع دولة معينة من السلعة (i) خلال السنة (t).

x_t: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (t).

والمفروض أن لا تزيد قيمة هذا المؤشر على نسبة 60% وإلا اعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد[1].

4/ الميل المتوسط للاستيراد: وهذا المؤشر يوضح مدى اعتماد الدولة على الإنتاج العالمي ومدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$\text{الميل المتوسط للاستيراد} = \frac{\text{قيمة الإردات}}{\text{قيمة الدخل القومي}} \times 100$$

حيث كلما كان اعتماد هذه الدولة على الواردات كبير كانت النسبة مرتفعة، فالدولة التي يبلغ فيها متوسط الميل (60 أو 70) مثلا هي دولة تعتمد على الواردات لكي تعيش[2].

5/ مؤشر التبادل التجاري: يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما، ونظرا لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين والإحصائيين وصناع السياسة، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري، وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد[3]، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر رياضيا عن طريق النسبتين الآتيتين:

أ/ $$\text{نسبة التبادل التجاري} = \frac{\text{مستوى أسعار الصادرات}}{\text{مستوى أسعار الواردات}}$$

ب/ $$\text{نسبة التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}$$

وهذا المؤشر يبين كم يلزم من وحدة من السلع المستوردة نحصل عليها بمقابل كل وحدة من السلع المصدرة[4].

ثانيا: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي:

1/ مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية: بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري، هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية المتسببة من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية مثل: رخص الاستيراد أو حصص التصدير أو الإعانات...الخ،

[1] **خالد محمد السواعي، المرجع السابق، ص 61.**

[2] عادل أحمد حشيش، محمود شهاب مجدى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون طبعة، سنة 2005، ص ص 53- 54.

[3] **خالد محمد السواعي ، المرجع السابق، ص 61.**

[4] عادل أحمد حشيش، محمود شهاب مجدى، المرجع السابق، ص 56.

وتعتبر مسألة التعريفات الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري، فلقد تمت دراسات سعت إلى تقييم الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، إلا أن أغلبية هذه الدراسات تعرضت إلى عدة صعوبات من أهمها النقاط التالية[1]:

- أنه من الصعب تحديد الفوارق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية من طرف السياسات التجارية بالإضافة إلى تكاليف النقل.
- عدم تسوية سعر الصرف .
- فوارق المرونة السعرية والسلوكيات الاستراتيجية للمؤسسات والتمييز في الأسعار، وكذلك تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول وغير القابلة للتداول.

2/ معدل التعريفة غير الموزون: يحسب هذا المعدل بمتوسط عدد معدلات التعريفة الجمركية

مثال: يستورد بلد ما ثلاثة سلع وتفرض عليها ثلاثة معدلات التعريفة الجمركية، السلعة(أ) تفرض عليها15%، السلعة (ب) تفرض عليها 20%، السلعة(ج) تفرض عليها 25% فيصبح معدل التعريفة غير المتوازن= 3/ (15 % + 20% + 25%) = 20%

لكن هذا المؤشر لا يعكس مستوى الانفتاح الحقيقي، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع ولهذا نلجأ إلى استخدام مؤشر آخر يعكس الأهمية النسبية للسلعة.

3/ معدل التعريفة الموزون: حيث يأخذ معدل تعريفة كل سلعة ويرجح بأهمية النسبية، فإذا افترضنا أن قيمة الاستيراد من السلعة (أ) بلغت 700 وحدة نقدية، والسلعة (ب) بلغت 400 وحدة نقدية، والسلعة (ج) بلغت 200 وحدة نقدية:

$$\text{معدل التعريفة المتوازن} = \frac{(0.25 * 200) + (0.2 * 400) + (0.15 * 700)}{200 + 400 + 700} * 100$$

معدل التعريفة المتوازن= 18,1%

وهناك عدة أنواع أخرى التي يتم بها قياس التعريفة الجمركية[2].

المطلب الثاني: طرق قياس التحرير المالي.

أولا: النماذج المستخدمة في قياس الانفتاح المالي: يهتم كل نموذج في قياس الانفتاح المالي بشكل معين من أشكال التدفقات الرأسمالية الدولية، مثل:

[1] حورية بوسبعين، مريم ناوي، المرجع السابق، ص 60.
[2] عبد العزيز عبدوس، المرجع السابق، ص 62.

1/ نموذج حجم التدفقات الرأسمالية: تكون الدول أكثر انفتاحا إذا كان حجم التدفقات الرأسمالية فيما بين الدول كبيرا، فكلما زادت درجة حرية التدفقات الرأسمالية الدولية كبر حجم التدفقات بين الدول، و يتم قياس الانفتاح المالي بحجم الأصول و الخصوم الدولية التي يحوزها اقتصاد ما بالنسبة إلى ناتجه المحلي الإجمالي[1].

إن ملاحظة Glub (1990) حول كبر حجم التدفقات الرأسمالية الدولية فيما بين الدول التي تسمح لرؤوس الأموال بالانتقال بحرية لا يعد دليلا على حرية انتقالات رؤوس الأموال، إذ أنه:

- قد تكون هناك دولة ما لها التحرير التام للتدفقات الرأسمالية ومع ذلك لا تتسم بكبر حجم التدفقات الرأسمالية نظرا لعدم وجود حافز على انتقال رؤوس الأموال إليها.
- في حالة تساوي معدلات العائد على الأصول المالية المحلية والأجنبية (الانفتاح المالي التام)، فإن الكثير من هذه التدفقات تكون ذات أجل قصير مما يجعل حجم هذه التدفقات قليلا على الرغم من التحرير التام.
- قد يؤدي انحياز المستثمرين المحليين - على الأقل صغار المستثمرين - للأوراق المالية المحلية إلى قلة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية.

لقد أجريت عدة دراسات تطبيقية لهذا المنهج على الدول النامية لقياس درجة انفتاحها المالي وتوصلت إلى أن الدول النامية غير المثقلة بالديون والتي تتمتع بدرجات مختلفة من الانفتاح قد يتجه إليها قدر كبير من التدفقات الرأسمالية الدولية.

2/ نموذج تعادل أسعار الفائدة: تعد نظرية تعادل أسعار الفائدة أحد المناهج الأساسية الدالة على درجة حرية التدفقات الرأسمالية الدولية قصيرة الأجل حيث أنها تقيس الأثر المترتب على التدفقات الرأسمالية فيما بين الدول، وترى النظرية الاقتصادية أنه نتيجة لاختلافات أسعار الفائدة تتجه رؤوس الأموال إلى الانتقال بفعل عمليات المراجحة الدولية للاستفادة من فروق أسعار الفائدة، وتظل عمليات التدفق سارية إلى أن تتساوى معدلات الفائدة المحلية مع العالمية (قانون السعر الواحد)، وطبقا لهذا التعامل تقاس درجة الانفتاح المالي بالحد الذي تتساوى عنده معدلات العائد على الأصول المالية المحلية والأجنبية المتماثلة بفعل عمليات المراجحة الدولية.

إن تعدد صور تعادل أسعار الفائدة (غير المغطاة) المحلية والدولية من خلال عمليات المراجحة الدولية يترتب عليها انتقالات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، فتقاس درجة تحرر تلك التدفقات من خلال مقارنة معدلات العائد على الأصول المالية المحلية والأجنبية، فكلما قل الفارق بينهما كلما ارتفعت درجة

[1] عبد العزيز طيبة،**المرجع السابق**، ص 33.

حرية التدفقات الرأسمالية الدولية، ففي حالة الحرية التامة للتدفقات الرأسمالية تتساوى معدلات العائد على الأصول المحلية والأجنبية.

و بالرغم من منطقية هذا المعيار لقياس درجة الانفتاح المالي، فإنه يبقى محدودا للأسباب التالية:

- اختلاف الأوراق المالية من حيث عملة الإصدار، المدة الزمنية، المخاطر وتباين العوائد، ناهيك عن اختلاف تطور أسعارها بين السوقين المحلية والأجنبية.

- إن الاختلافات في العائد و تطور الأسعار المحلية والأجنبية يمكن أن يعود إلى توقعات معينة بتطورات سعر الصرف أو إلى اختلاف تقييم السوق المحلي والأجنبي للمخاطر السائدة في السوقين.

3/ نموذج" الادخار – الاستثمار": ففي حالة تحرير حساب رأس المال تميل رؤوس الأموال طويلة الأجل للانتقال إلى حيث ترتفع معدلات العائد على الاستثمار وتنقطع العلاقة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، إذ أن حركة رؤوس الأموال تكون الضامن لتسوية الاختلالات التي تصيب المدخرات المحلية، فإذا افترضنا تراجع حجم المدخرات المحلية لأي سبب من الأسباب، فإن أسواق المال المتكاملة ستكون الضمانة الأكيدة لتمويل الاستثمارات المحلية من مجمل المدخرات العالمية دون أن تكون هناك حاجة لإغراء رأس المال بعلاوة على معدل الفائدة السائد[1].

إن مدى الارتباط بين المدخرات والاستثمارات المحلية يقيس لنا درجة الانفتاح المالي للدولة على العالم الخارجي، فإذا كان هذا الارتباط شديدا(يصل إلى +1) فإن هذا الاقتصاد يعرف انغلاقا تاما، ولا يتوقف حجم الاستثمار المحلي على حجم الادخار المحلي (معدل الارتباط يصل إلى الصفر) في حالة وجود حرية تامة لانتقالات رؤوس الأموال الدولية.

ولا يعني نموذج" الادخار -الاستثمار "أن تكون بالضرورة الأسواق متكاملة أم لا لأن جملة معطيات اقتصادية (كالحجم الاقتصادي للبلد، النمو السكاني، الإنفاق العام...الخ)تؤثر على نتائج مثل هذه الدراسات، فان يمكن اعتبار هذا النموذج مقياسا كافيا لقياس درجة تحرير انتقالات رؤوس الأموال الدولية.

ثانيا: مؤشرات قياس الانفتاح المالي.

يتم استخدام عدة مؤشرات لقياس الانفتاح المالي، من أهمها:

1/ مؤشر صندوق النقد الدولي IMF- Restrictions Index: هو مؤشر القيود على معاملات حساب رأس المال، حيث يتم تصنيف الاقتصاديات وفقا لما لديها من قيود على حساب رأس المال إلى اقتصاديات منفتحة ماليا (تكون قيمة المؤشر تساوي 1 في السنوات التي لا توجد فيها قيود) أو منغلقة

[1] عبد العزيز طيبة، **المرجع السابق**، ص ص 34- 35.

(قيمة المؤشر تساوي صفر) ويتمثل مصدر البيانات التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي لحساب هذا المؤشر في تقريره السنوي الخاص بترتيبات المعاملات والقيود على المعاملات، وأصبح هذا المؤشر غير دقيق في تصنيف الاقتصاديات لأنه لم يعد تصنيف الاقتصاديات وفقا لما لديها من حساب رأس المال مفتوح أو مقيد نظرا لتعدد أشكال التدفقات الرأسمالية.

2/ مؤشر Sachs and Warner (1995): يتم تصنيف الاقتصاديات وفقا لهذا المؤشر مثل ما تصنف في مؤشر صندوق النقد الدولي إلا أنه يعتمد على خمسة معايير تمثل قيود غير مالية لقياس درجة انفتاح حساب رأس المال، تتمثل في متوسط معدلات الرسوم الجمركية المطبقة في الاقتصاد والتي تزيد عن 40%، متوسط معدلات الرسوم غير الجمركية المطبقة في الاقتصاد والتي تزيد عن 40 % من الواردات، إذا كان الاقتصاد قائما على نظام الاقتصاد الموجه، مدى احتكار الدولة لأغلب الصادرات، إذا كان حجم السوق الموازي يفوق 20%، قد استخدمت عدة دراسات هذا المؤشر لقياس أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي على غرار دراسة Arteta et al (2001).

3/ مؤشر Quinn (1997): طور Quinn (1997) مؤشر صندوق النقد الدولي للقيود على حساب رأس المال بحيث تصنف الاقتصاديات وفقا لهذا المؤشر من 0 إلى 4، و يتم الانتقال بنصف نقطة من درجة إلى أخرى بحيث أن القيمة القصوى توافق أعلى درجة من الانفتاح المالي.

ومن أهم مزايا مؤشر صندوق النقد الدولي للقيود على حساب رأس المال ومؤشر Quinn أنهما قدما مؤشرا مباشرا للعوائق الحكومية لقابلية حساب رأس المال للتحويل، إلا أنهما غير قادرين على التقدير الدقيق لحجم وفعالية المعوقات الحكومية إضافة إلى أن أرقام هذين المؤشرين متوفرة لسنوات قليلة فقط[1].

المطلب الثالث: طرق أخرى لقياس الانفتاح الاقتصادي.

1/ ثم مؤشرات يمكن الاسترشاد بها لتقويم التحرير المالي أهمها:

- درجة العمق المالي: والتي تشير إلى درجة السيولة النقدية بالنسبة لحجم الاقتصاد الوطني، ويساعد ارتفاع درجة العمق المالي على نقل القرار النقدي من منبعه الأساسي إلى مختلف القطاعات الاقتصادية وبانتشار واسع، ويتحقق هذا الانتشار عن طريق التأثير على احتياطات البنوك، ومن المفروض أن ترتفع نسبة العمق المالي مع تنمية القطاع المالي.

- الهامش بين أسعار الفائدة على القروض وأسعار الفائدة على الودائع: حيث يؤدي التحرير المالي إلى تزايد الاعتماد على الأدوات النقدية غير المباشرة (عمليات السوق المفتوحة) في إدارة السيولة، ومن

[1] عبد العزيز طيبة، المرجع السابق، ص ص 36- 37.

المفترض أن تؤدي تلك الخطوة إلى تخفيض الهامش بين سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع، وتبعا لذلك تستخدم تلك الهامش للدلالة على كفاءة الوساطة المالية فكلما تحسنت الكفاءة وزادت المنافسة داخل القطاع المالي من المتوقع أن يتقلص ذلك الهامش والعكس صحيح.

- **معدل الخصم الحقيقي:** الذي يشير إذا كان التحرير المالي قد أدي إلى تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة ومن ثم تزيد المدخرات، وبالتالي ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

2/ هناك مؤشرات يمكن استخدامها لتقييم الانفتاح التجاري[1]، أهمها:

- **مؤشرات التوجه التجاري**: وهي عبارة عن مؤشرات أعدها بعض الباحثين لاختبار أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مثل مؤشر Dollar(1992), Leamer (1998), Sachs et Warner(1995)، وتم استخدام هذه المؤشرات المركبة بسبب أن معظم المقاييس السابقة الذكر غير مرتبطة أو ضعيفة الارتباط فيما بينها رغم أنها مؤشرات تعبر عن نفس الظاهرة، إلا أن هذه المؤشرات المستخدمة من قبل الباحثين لا يمكن الاعتماد عليها في قياس آثار السياسات التجارية كونها مرتبطة بمتغيرات اقتصادية أخرى وليس بالضرورة أن تعبر عن مدى حرية التجارة[2].

مؤشر Sachs – Warner يقوم بتصنيف الدول إلى مجوعتين البلدان المنفتحة والمنغلقة على التجارة الخارجية وذلك بالاعتماد على المعايير التالية:

أ/ معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، إذ لا يجب أن تفوق 40% من قيمة المنتج.

ب/ معيار حصة السوق السوداء، إذ لا يجب أن تفوق 20% .

ج/ معيار النظام السياسي، إذ لا يجب إن يكون نظام اشتراكي.

د/ معيار تدخل الدولة، إذ لا يجب إن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

[1] مختار بوضياف، المرجع السابق، ص 25.
[2] عبد العزيز طيبة، **المرجع السابق**، ص 33.

ويقاس انفتاح أو انغلاق البلدان تجاريا من خلال هذه المعايير إذ أن الدول التي لا تستطيع أن توفير هذه الشروط أو المعايير كما هي فتصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقة بينما البلدان التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية[1].

- قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب Edwards: يعتبر مؤشر الانفتاح المركب لـ Edwards (1998) أحد أحدث المؤشرات التي عنيت بقياس وتقييم الانفتاح التجاري، وبالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى Edward أن أغلبيتها لا تعطي تفسيرا منطقيا لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية، حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، ولهذا اقترح Edwards مؤشر يرتكز على فرضية أساسها أن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل.

استخدم Edwards المؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد واقترح جمعها في شكل مؤشر مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى منها تصنف وجود سياسات الانفتاح، بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوتات التجارية، وهي: مؤشر Sachs-Warner، مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987) ، مؤشر البواقي لـ Leamer (1988)، مؤشر علاوة الصرف (la prime de change) للسوق السوداء، التعريفة المتوسطة على الواردات، المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية، مؤشر التفاوت للمؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة، معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية، ومؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف Wolf (1993) .

قام Edwards بجمع كل هذه المؤشرات في مؤشر واحد لغرض تبيان مختلف مظاهر السياسة التجارية في المؤشر المركب لـ Edwards.

لقد ذهب Edwards في تفسير مؤشره أن الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد على مدى ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من20%، وهو نفس مذهب Sachs – Warner، إلا أن النسبة أكبر من ذلك (40%)، أما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيرى Edwards أنه يصف تدخل الدولة في مظهر مؤسسي، و بالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد[2].

[1] عبد العزيز عبدوس، المرجع السابق، ص 79.

[2] Gilbert Niyongabo**, Politiques d'ouverture commerciale et d_eveloppement _economique**, domain other, Universit_e d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2007 , P P 20-21

خلاصة:

بعد تعرضنا بالدراسة والتحليل للانفتاح الاقتصادي تبين لنا اختلاف وجهات نظر الاقتصاديين للانفتاح الاقتصادي فمنهم من يعتبره مجرد مصدر تمويلي يسمح بجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني والمساهمة في تمويل الاستثمارات المحلية، بينما يرى البعض الآخر أنه أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني من خلال التفاعل مع الاقتصاد العالمي لتحقيق أهداف التنمية، لكن أجمعت هذه الوجهات على أن الانفتاح الاقتصادي ينصرف إلى دمج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي. كما أن اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية التي تتبناها الاقتصاديات العالمية وكذا الظروف الاقتصادية التي تمر بها هذه الاقتصاديات يؤدي إلى تباين الآثار الاقتصادية للانفتاح الاقتصادي على مستوى عدة متغيرات اقتصادية، فهناك آثار سلبية تجعل الاقتصاديات الأكثر انفتاحا عرضة للأزمات الاقتصادية وآثار أخرى ايجابية تتمثل أساسا في تحسين إنتاجية عناصر الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي. وقد تعددت طرق قياس الانفتاح الاقتصادي نتيجة لتعدد مظاهره، إذ يعتبر نصيب إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من أبرز مؤشرات قياس الانفتاح التجاري، أما بالنسبة للانفتاح المالي فتوجد عدة نماذج ومؤشرات لقياسه تختلف باختلاف أشكال التدفقات الرأسمالية الدولية أهمها مؤشر القيود الحكومية لصندوق النقد الدولي ومؤشر Quinn.

تمهـــيد:

كان من الطبيعي أن تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى مواكبة التحولات العالمية جديدة التي أدت إلى التخلي عن النظام الاشتراكي كنموذج للتنمية، وتبني نظام اقتصاد السوق كأسلوب جديد للتنمية والخروج من الأزمات التي كانت تتخبط فيها بسبب المديونية والأزمة البترولية، إضافة إلى عدم نجاعة السياسات الاقتصادية التي كانت تنتهجها، فمن خلال هذه الصعوبات التي عاشتها البلاد ظهر اقتناع السلطة الجزائرية بالاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بعد عدة إصلاحات اقتصادية لعبت خلالها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما، و بذلك سعت الجزائر إلى القيام بتحرير تجارتها الخارجية تمهيدا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي الدخول في العولمة الاقتصادية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل معالجة الانفتاح التجاري للجزائر أين سنتطرق في المبحث الأول منه إلى أهم مراحل و أهداف التحرير التجاري في الجزائر، وفي المبحث الثاني نقوم بتشريح التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات بغية التعرف على الهيكل السلعي لكليهما وعلى أهم الشركاء التجاريين للجزائر وكذا وضعية الميزان التجاري و درجة الانكشاف الاقتصادي، أما في المبحث الأخير فسنعالج تجربة الجزائر للانضمام في الاقتصاد العالمي من خلال الشراكة الأوروجزائرية و كذا أهم المفاوضات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و المختلف الاثار التي يكمن أن تترتب عن ذلك.

المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

شرعت السلطات الجزائرية بداية من التسعينات بانتهاج جملة من الإصلاحات الهيكلية استهدفت قطاع التجارة الخارجية، و يأتي هذا بعد صدور المرسوم رقم 88-201 المؤرخ في 18أكتوبر1988 الذي يقضي بإلغاء جميع الأحكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد بأي نشاط اقتصادي أو احتكار للتجارة، حيث تم وضع مجموعة من القوانين والإجراءات تعمل على دفع عملية تحرير التجارة الخارجية عبر مجموعة من المراحل.

المطلب الأول: دوافع وأسس تحرير التجارة الخارجية.

أولا: دوافع تحرير التجارة الخارجية: ان تحرير التجارة الخارجية يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية وأسعار الصرف من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، وقد تستغرق وقتا طويل نظرا لظروف كل بلد[1].

وعليه فإنه تعود عملية التحرير التجاري بالجزائر إلى مجموعة من العوامل والأسباب المحلية والخارجية.

أ- الأسباب الخارجية: و قد تمثلت في:

1/ التحولات الاقتصادية العالمية: والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وانعدام السيطرة على البنوك المركزية نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات وكذا اختلال توزيع الثروات بين الفقراء والأغنياء.

2/ انهيار الاتحاد السوفيتي: وذلك سنة 1989 وتوحيد الألمانيتين سنة 1990 فقد أحدث صدمة على العالم عامة وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي الذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره.

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص 249.

ب- الأسباب الداخلية: و هي أسباب ناتجة الأوضاع الداخلية للاقتصاد تمثلت في:

1/ فشل سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية: تميز الاقتصاد الجزائري لمدة عشريتين بالتكفل المتزايد بالتجارة الخارجية من طرف هياكل الدولة المختلفة، ولقد كان لذلك انعكاسات ملموسة على هيكل التجارة الخارجية التي عانت من عجز كبير نظرا لاعتمادها على صادرات منتوج وحيد وهو المحروقات، مما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف التي كانت مسطرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة أساسا في توجيه المبادلات التجارية نحو إعطاء دفع قوي لتطور فعلي على مستوى الآلة الإنتاجية.[1]

كما أدى تطبيق قانون الاحتكار لفائدة مؤسسات الدولة إلى وجود تضارب وتعارض بين المؤسسات المستفيدة من الاحتكار، إذ نجد بعضها يمارس نشاطات مختلفة وبالتالي برزت مشكلة توزيع امتياز الاحتكار ويرجع السبب في ذلك إلى غياب الانسجام و التنسيق فيما بينهم من جهة و إلى البيروقراطية التي كانت تسيّر البرنامج العام للاستيراد من جهة أخرى.

وقد أظهرت سياسة احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية بصفة عامة عدة نقائص من بينها:

- زيادة مستمرة في حجم الواردات دون الصادرات خاصة ما تعلق بالسلع الاستهلاكية الغذائية.
- عجز في الميزان التجاري.
- الاعتماد على صادرات المحروقات فقط دون ترقية منتوجات أخرى.
- تموين غير منتظم للسوق الوطنية.
- ضعف التفاوض الوطني على مستوى الأسواق الخارجية أدى إلى سوء استخدام الموارد المالية المخصصة لذلك.
- عدم وجود علاقات فيما بين القطاعات المختلفة بحيث أن كل قطاع يتجه للتمويل الخارجي ليحصل على مدخلات العملية الإنتاجية.
- إن سياسة إحلال الواردات كانت لها نتائج ضعيفة من حيث تلبية الاحتياجات الداخلية عن طريق الإنتاج الوطني نظرا لعدم توفر اليد العاملة المؤهلة والتي تساير التكنولوجيا الحديثة.

[1] عبد المجيد قدي، **المرجع السابق**، ص251.

2/ أزمة المديونية: إنّ المخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر والقائمة أساسا على الصناعات الثقيلة تطلبت مبالغ باهظة لتجسيدها، وبالتالي قامت الدولة باستثمارات مالية ضخمة تطلبت لتمويلها قروض معتبرة مقابل أن يتم تسديدها من إيرادات النفط، إلاّ أن سوء استعمال هذه القروض في معظم الحالات أدّى إلى فقدان التوازن في الاستثمار وتطور الديون ومعدل خدمتها التي استنزفت الجزء الأكبر من الاحتياط من الذهب والعملات الأجنبية من جهة والنمو الديمغرافي وعدم فعالية طرق التسيير من جهة ثانية، كلها عوامل أدّت إلى تصعيد الأزمة إضافة إلى انخفاض معدلات النمو، عجز الجزائر عن الاستيراد، وتدهور مستويات الإنتاج والاستثمار والتوظيف، فقد كانت الجزائر تختنق بحبل من الديون بالعملة الصعبة و التي أبرمتها مع المؤسسات الدولية[1] والجدول التالي يوضح تطور المديونية في الجزائر:

الجدول رقم (1-2): تطور المديونية خلال الفترة (1990-1998).

الوحدة: مليون دولار

السنوات / الديون	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة و طويلة الأجل	26.58	26.63	25.88	25.02	28.85	31.31	33.23	31.06	30.26
ديون قصيرة الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	**28.37**	**27.87**	**26.67**	**25.72**	**29.48**	**31.57**	**33.56**	**31.22**	**30.47**

المصدر: مدني بن شهرة، الاصطلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص411.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق**، ألفا ديزاين، باريس، فرنسا، 2004، ص4.

نلاحظ من هذا الجدول أن الديون تراجعت لتصل إلى30.47 مليار دولار مقابل 33.56 مليار دولار سنة 1997، بعدما قفزت من 25.72 مليار دولار إلى 29.48 مليار دولار سنة 1994 فانهيار أسعار البترول وتراجع مداخيله أفرز ارتفاع في خدمات الديون، إضافة إلى تراجع الديون المتوسطة وطويلة الأجل، إذ بلغت سنة 1998 حوالي 30.26 مليار دولار مقابل 31.06 مليار دولار عام 1997، في حين ارتفعت في نفس الفترة قيمة الديون قصيرة الأجل إلى 212 مليون دولار مقابل 162 مليون عام 1997.

3/عجز الميزان التجاري: يتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات من السلع والخدمات ويعتبر أهم عناصر ميزان المدفوعات، حيث أن ارتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة والى زيادة القدرات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني من جهة ثانية، ومؤشر ذو أهمية بالغة الدلالة على الوضع الاقتصادي للدولة، فنجد أنه منذ سنة 1967 كان الميزان التجاري الجزائري في حالة عجز دائم، لكنه عرف تغيرات في سنة 1979 حيث سجل فائضا خلال سنوات متتالية إلى غاية 1985 السنة التي عاود فيها العجز ليستمر ذلك إلى غاية .

4/ التضخم: إن عدم نجاح السياسات الاقتصادية المنتهجة والاختلالات التي سادت طرق التسيير أدت إلى ظهور مشكلة التوازنات المالية الداخلية، و يتجلى هذا في التضخم حيث أصبح العرض لا يستطيع مواكبة الطلبات التي كانت في السوق .

إن فشل نموذج التنمية التي اتبعتها الجزائر عقب حصولها على استقلالها باعتبار أن الاستراتيجية التنموية المعتمدة لم توفر شروطا موضوعية تتلاءم وخصوصيات اقتصادياتها واعتمادها على الأيديولوجية أكثر منه على الواقعية جعل من السياسة المنتهجة غير نافعة وبالتالي أضحى التغير يفرض نفسه و تحرير الاقتصاد الوطني و فروعه الهامة كقطاع التجارة الخارجية ضرورة ملحة لا يمكن التغاضي عنها[1].

ثانيا: أسس التحرير التجاري: لقد كان لعملية التحرير التجاري الجزائري أسسا لا تكون إلا بها تمثلت فيما يلي:

[1] زهية بن طيب، **تحرير التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون(غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008، ص43.

1/ الخوصصة: تعرف بصف عامة بأنها " نقل الملكية جزء أو كل رأسمال شركة من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص"[1] و قد حاولت الجزائر تفعيل الخوصصة بسنّ العديد من القوانين إضافة إلى استحداث جهازين مكلفين بهذه العملية وهما المجلس الوطني لمساهمات الدولة والمجلس الوطني للخوصصة، حيث بلغ مجموع المؤسسات والأصول المتنازل عنها في الجزائر في الفترة الممتدة من شهر جوان 2003 إلى نهاية 2005 حوالي 238 منها 124 لمتعاملين خواص ووطنيين و81 لمجموعات من الأجراء و31 لشركاء أجانب، كما بلغ السعر الإجمالي لعمليات التنازل 4.63 مليار دينار جزائري ورغم أن هذه العملية باءت بالفشل نتيجة تعدد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية وانعدام السوق المالي الحقيقي إضافة إلى الحالة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، إلاّ أنّ القطاع الخاص يمثل حاليا في الجزائر حوالي 80% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ويشغّل أكثر من مليون عامل رسمي، لكنه بالمقابل يعاني من عدة عراقيل مثلا فيما يتعلق بمنتجي الدواء في الجزائر الذين يعانون من عدم دعم الدولة وعدم تدخلها لحماية الإنتاج الوطني للأدوية جعل نسبة تغطية السوق الوطنية بالإنتاج المحلي لا تتجاوز 03% و 10% فقط للأدوية الأساسية، مقابل ارتفاع فاتورة استيراد هذا المنتوج بأكثر من 100% بين سنتي 2001 و2006.

2/ **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:** من أجل خلق مناخ استثماري جديد، وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانات البشرية والطبيعية، كما أنها سنّت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار وذلك في 1993 ثم 2001، تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما أنّها ألغت المميزات التي كانت بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية، الجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

3/ الشراكة: تعتبر الشراكة الأجنبية "عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كلا منها

[1] Claud Daniele ECHAUDEMAISON : dictionnaire de l'économie et de science sociales, BERTI edition, 2009, Algérie, page 791.

في أرس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع العلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية، ولعل أهم أوجه الشراكة بالنسبة للجزائر هي الاتحاد الأوربي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني: أهداف التحرير التجاري.

تسعى الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية الى تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت في:

أولا: الاعداد لمرحلة ما بعد البترول: يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد الوطني، حيث يمثل ما نسبته 98% من مجموع الصادرات و بالتالي فهو يحتل مركزا هاما في تمويل ميزانية الدولة والتجارة الخارجية، فيعد فرع حيوي في المبادلات التجارية الخارجية، و لكن كون المحروقات ثروة زائلة جعل الاقتصاد الوطني مرهون بتغيرات أسعاره و مع تدهور السوق البترولي وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، أضحى من الضروري البحث الضروري البحث عن سبل أخرى غير قطاع المحروقات في السياسة الاقتصادية للبلاد واثره رسمت الدولة عدة بدائل لتنويع الصادرات للتحضير لمرحلة ما بعد البترول[1].

ثانيا: التحكم في التضخم: وذلك بامتصاص المعروض النقدي عبر السياسة النقدية و الائتمانية بالقدر الذي يضبط معدل التغيير في نصيب الوحدة من الكمية النقود سعيا وراء المحافظة على استقرار مستويات الأسعار، و يكون امتصاص فائض العرض بتوجيه وسائل السياسة المالية نحو تخفيض الانفاق العام و ترشيده و زيادة حصيلة الدولة من الضرائب و تبعية أكبر قدر ممكن من المدخرات بغية القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة ، بدلا من الاعتماد على التوسع في اصدار نقود جديدة، كما يتكامل مع وسائل السياسة النقدية و المالية الهادفة لامتصاص الفائض النقدي والإنفاقي، و بالتالي يكون على الجزائر توسيع طاقاتها الإنتاجية و

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **المرجع السابق**، ص18.

تنويعها لتصحيح الاختلالات و العقبات السابقة و تجاوزها باستغلال و استخدام و استغلال كل الطاقات المتاحة في هياكلها الإنتاجية[1].

ثالثا: تحسين الجودة: في الفترة السابقة كانت تهتم المؤسسات الوطنية بالإنتاج الكمي بغض النظر عن الإنتاج النوعي و لابد عند انتاج سلعة ما أن تكون مقبولة في السوق و قابلة للبيع بالسعر الأمثل الذي يرضي المنتج و المستهلك، و من هذه القاعدة ينتج رقم أعمال إيجابي كفيل بتحسين الحالة المالية للمؤسسة، و لهذا فإن هدف تحقيق الجودة في المنتج يقابله هدف آخر و هو الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة، هذا الهدف له أهمية في جانب تحديد السعر الذي يجب أن يكون تنافسيا لضمان بيع المنتجات بدون خسارة[2].

المطلب الثالث: مراحل تحرير التجارة الخارجية:

لقد جاءت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي في ظرف تميز بتحولات عالمية جديدة أدت إلى التخلي عن النظام الاشتراكي وتبني نظام اقتصاد السوق كأسلوب للتنمية و الذي لعبت فيه المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا هاما خاصة في مجال تحرير التجارة الخارجية و برزت إجراءات و قوانين تعمل على تحرير التدريجي للتجارة الخارجية والصرف

أولا: التحرير المقيد للتجارة الخارجية (1990-1994): بدأت هذه المرحلة مع صدور قانون النقد

والقرض في 14 أفريل 1990 والذي يعتبر نواة التغيرات في السياسة التجارية الجزائرية حيث ينص على حرية تنقل رؤوس الاموال من و إلى الخارج، هذا الاجراء يعني إلغاء أحكام قانون احتكار التجارة الخارجية و بالتالي إلغاء البرنامج العام للاستيراد والميزانيات بالعملة الصعبة و استبدالها بالمخطط التمويل الخارجي تحت اشراف البنوك.

وقد عزز قانون المالية التكميلي لسنة 1990 مبدأ كسر احتكار التجارة الخارجية و المضي في تحريرها من خلال المادتين 40 و41 التي يمنح المشرع فيهما الحق لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين الذين يقيمون داخل التراب الوطني باستيراد البضائع لأجل إعادة بيعها

[1] بن طيبة زهية، المرجع السابق، ص45.
[2] المرجع نفسه، ص 50.

وإعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية و الصرف، كما تم تحديد قائمة البضائع المستثناة من مجال التطبيق وكذا شروط إعادة بيع البضائع المعروضة للاستهلاك عند الضرورة التي يستثنى منها السيارات بغرض إعادة بيعها ويبقى استيرادها للاستهلاك حكرا على المجاهدين و ذوي الحقوق، رغم ذلك فإن هذا الانفتاح له طابع تقييدي وجزئي وذلك للأسباب التالية[1]:

- كانت تخص فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بالملتزمين أو البائعين بالجملة.

- لأنه يتطلب انتقال رؤوس الأموال و ذلك لأن تسديد ثمن البضائع يستوجب وجود رصيد بالعملة الصعبة.

- لم يكن الاستيراد يخص كل البضائع كما تم تحضير قائمة مقيدة.

- كان نشاط الملتزمين أو البائعين بالجملة يستوجب موافقة البنك الجزائري للإدارة التجارية.

كما قام البنك الجزائر بإصدار تعليمة في 1991/04/21 تنص على[2]:

- إلغاء الميزانية بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية.

- إجبار المستوردين على الحصول على وسائل دفع أجنبية لأجل يفوق 18 شهر وإيداع مبلغ الواردات بالدينار.

- إلغاء الدفع بالعملة الصعبة على مستوى السوق الوطني للسلع المستوردة من قبل أصحاب الامتياز وتعويضه بالتسوية بالدينار الجزائري.

- إعاقة المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بالاستيراد بدون دفع في الحال أن تكون أرصدتهم واعتماد مبادلاتهم لدى بنوك تجارية محلية، غير أنه مع تجدد الاختلالات المالية لسنة 1992 قامت السلطات العمومية بوضع قيود مشددة على منح العملة الصعبة وعلى توسيع مجال الواردات.

---

[1] مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006، ص 165.

[2] عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم و تطور التجارة الخارجية(حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2003، ص 438-439

فبغية تأطير عمليات التجارة الخارجية ومعالجة القرارات السابقة المتعلقة بالتمويل والنقد الأجنبي وضبط مجال نطاق الواردات التي أثرت سلبا على الدين الخارجي والعملة الصعبة، تم انشاء لجنة متابعة عمليات التجارة الخارجية AD-HOC من أجل ترشيد استعمال الموارد المالية ومراقبة التعامل بالعملة الصعبة و حماية المنتوج الوطني.

ثانيا: التحرير التام للتجارة الخارجية 1994: شرعت الجزائر خلال هاته المرحلة في وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ اجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وذلك تنفيذا لشروط ص.ن.د للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال وبالتالي قامت الحكومة بإصدار مجموعة من التعليمات و اتخاذ بعض الاجراءات منها[1]:

- التعليمة رقم (13/94) القاضية بحل AD-HOC المتعلقة بمراقبة عمليات الاستيراد.
- التعليمة رقم (20/94) التي اصدرها بنك الجزائر و بموجبها كل شخص طبيعي و معنوي يمارس النشاط التجاري والمسجل في السجل التجاري يمكنه الحصول على العملة الصعبة وبالتالي ممارسة نشاط الاستيراد.
- اقامة سوق الصرف ما بين البنوك سنة 1995.
- أصبح النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية ابتداء من يوليو 1996.
- الاعفاء المؤقت لمدة 5 سنوات من الضريبة على ارباح الشركات والاعفاء من الدفع. الجزائي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع و الخدمات.
- تخفيض التعريفة الجمركية من 50% سنة 1996 ثم 45% سنة 1997 لتصل الى 90% سنة 1998.
- التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بتاريخ 22 أفريل 2002 ودخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005.

وفي نفس السياق شهد التشريع والتنظيم المسيرين للتجارة الخارجية إعادة تأهيل للوصول إلى إطار قانوني للتجارة مطابق لقواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة وتسارعت وتيرته كرد فعل لإرادة

[1] مراد زايد، مرجع سابق، ص167.

الجزائر الصريحة للاندماج في الاقتصاد العالمي، هذا الإطار القانوني كرسه إصدار الأمر 40/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات البضائع و تصديرها.

وطبقا للأمر رقم 03-04 تم اعتماد المرسوم التنفيذي رقم 05-458 الصادر في 30 نوفمبر 2005 المحدد لكيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية و المنتجات والسلع الموجهة للبيع على حالتها، كما خصص الأمر رقم 05-05 الصادر في 25 جويلية 2005 والمتضمن قانون المالية التكميلي، و المادة 13 التي نصت على أنه " لا يمكن أن تمارس نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتجات الموجهة للبيع على حالتها إلا من الشركات التي يساوي أو يفوق رأسمالها 20 مليون دج". وعلى هذا الأساس أصبحت الشركات التجارية التي تقوم بنشاط الاستيراد ملزمة باحترام الشروط الثلاثة التالية[1]:

- امتلاك البنية التحتية المناسبة للتخزين والتوزيع.

- امتلاك إمكانيات النقل المناسبة لخصوصيات النشاط.

- امتلاك إمكانيات مراقبة النوعية والمطابقة والمراقبة الصحية والمراقبة البيطرية والنباتية الصحية للمواد المستوردة قبل بيعها.

وعليه فمن خلال هذه الإجراءات التي انتهجتها السلطات وضعت السياسة التجارية في رواق يكاد تحرير التجارة الخارجية فيه أن يكون كاملا، وذلك من خلال إصلاح مؤسسات القطاع العام وتهيئتها للخوصصة واصلاح النظام الضريبي والغاء القيود المالية على الواردات وتحرير الصادرات والسعي لتفعيلها خارج قطاع المحروقات.

[1] عبد الرشيد بن ديب، **المرجع السابق**، ص310.

المبحث الثاني: بنية التجارة الخارجية في الجزائر

سنتناول بالدراسة في هذا المبحث واقع التجارة الخارجية بالأرقام خلال الفترة (1990-2013) وذلك بدراسة تحليلية و تقييمية لهيكل الصادرات و الواردات في الجزائر من خلال المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى أهم الشركاء التجاريين للجزائر من خلال التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية، و في المطلب الثالث سنتناول تطور الميزان التجاري في الجزائر و كذا الانفتاح التجاري.

المطلب الأول: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية

يكشف هيكل التجارة الخارجية عن طبيعة اقتصاد الدولة ومدى اندماجها في السوق الدولية، كما يعكس نوعية النشاط الاقتصادي القائم ومن ثم نوع المنتجات المفروض إنتاجها وتلك التي تستورد من الخارج وعلى هذا الأساس سنعرض أهم صادرات و واردات الاقتصاد الجزائري.

أولا: الصادرات: رغم السياسة التي انتهجتها الجزائر لإصلاح قطاع التجارة الخارجية إلا أن الصادرات الجزائرية تميزت بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات وهو قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى فيها، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (2-2): الهيكل السلعي للصادرات الجزائري خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليون دولار

السنوات		المواد الغذائية	طاقة و محروقات	مواد اولية	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	المجموع
1990	القيمة	50	10.865	32	211	3	76	67	**11.304**
	النسبة	0.44	96.12	0.28	1.87	0.03	0.67	0.59	**100**
1991	القيمة	55	1.172	43	169	5	61	42	**1.211**
	النسبة	045.	96.60	0.36	1.40	0.04	0.50	0.35	**100**
1992	القيمة	79	1.038	32	226	2	66	44	**1.083**
	النسبة	0.73	95.86	0.30	2.09	0.02	0.61	0.41	**100**
1993	القيمة	99	9.612	26	287	0	17	50	**10.091**
	النسبة	0.98	95.24	0.26	2.85	0	0.17	0.50	**100**
1994	القيمة	33	8.053	23	198	2	9	22	**8.340**
	النسبة	0.40	96.56	0.28	2.37	0.02	0.11	0.26	**100**
1995	القيمة	110	9.731	41	274	5	18	61	**10.240**
	النسبة	1.07	95.02	0.39	2.67	0.04	0.17	0.59	**100**
1996	القيمة	136	12.494	44	496	3	46	156	**13.375**
	النسبة	1.02	93.41	0.33	3.71	0.02	0.34	1.17	**100**
1997	القيمة	37	13.378	40	387	1	23	23	**13.889**
	النسبة	0.27	96.32	0.29	2.79	0.01	0.17	0.17	**100**
1998	القيمة	27	9.855	45	245	7	9	16	**10.213**
	النسبة	0.27	97.33	0.44	2.51	0.07	0.09	0.16	**100**
1999	القيمة	24	12.084	41	281	25	47	20	**12.522**
	النسبة	0.19	96.50	0.33	2.24	0.20	0.09	0.38	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

الجدول (3-2): الهيكل السلعي للصادرات الجزائري خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: مليون دولار

السنوات		المواد الغذائية	طاقة و محروقات	مواد اولية	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	المجموع
2000	القيمة	32	21.419	44	465	11	47	13	**22.031**
	النسبة	0.15	96.82	0.21	2.44	0.06	0.24	0.08	**100**
2001	القيمة	28	18.484	37	504	22	45	12	**19.132**
	النسبة	0.14	96.61	0.19	2.63	0.11	0.23	0.06	**100**
2002	القيمة	35	18.091	541	551	20	50	27	**18.825**
	النسبة	0.19	96.10	0.27	2.93	0.11	0.27	0.14	**100**
2003	القيمة	48	23.039	50	509	1	30	35	**24.612**
	النسبة	0.20	97.27	0.20	2.07	0.00	0.12	0.14	**100**
2004	القيمة	65	30.925	102	552	1	52	16	**31.713**
	النسبة	0.21	97.52	0.32	1.74	00	0.16	0.05	**100**
2005	القيمة	67	45.094	134	651	-	36	19	**46.001**
	النسبة	0.15	98.03	0.29	1.43	-	0.08	0.03	**100**
2006	القيمة	73	53.429	195	828	1	44	43	**54.613**
	النسبة	0.13	97.83	0.36	1.52	0.00	0.08	0.08	**100**
2007	القيمة	88	58.831	169	993	-	46	35	**60.136**
	النسبة	0.15	97.79	0.28	1.65	-	0.08	0.06	**100**
2008	القيمة	119	77.361	334	1.384	1	67	32	**79.298**
	النسبة	0.15	97.56	0.42	1.75	-	0.08	0.04	**100**
2009	القيمة	113	44.128	170	692	-	42	49	**45.194**
	النسبة	025	97.64	0.38	1.53	-	0.09	0.11	**100**
2010	القيمة	315	55527	94	1056	1	30	30	**57053**
	النسبة	0.55	97.33	0.16	1.85	0.002	0.05	0.05	**100**
2011	القيمة	355	71427	161	1496	-	35	15	**73489**
	النسبة	97.2	2.83	0.47	1.97	-	0.03	0.02	**100**
2012	القيمة	315	69804	168	1527	-	32	19	**71865**
	النسبة	94.72	2.75	0.42	2.04	-	0.04	0.02	**100**
2013	القيمة	402	62960	109	1458	-	28	17	**64974**
	النسبة	93.76	3.19	0.59	2.38	-	0.03	0.02	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

1/صادرات المحروقات: بناءً على معطيات الجدول أعلاه المتعلق بالتركيبة السلعية لصادرات الجزائر خلال الفترة (1990-2013) يتضح جليّا هيمنة صادرات المحروقات و التي نالت حصة الأسد من إجمالي الصادرات بتحقيقها معدل متوسط لا يقل عن 96.55% خلال الفترة المدروسة رغم الانخفاض الذي عرفته صادرات المحروقات بأكثر من2.8 مليار دولار ما بين 1990 و 1994 والذي يعود إلى انخفاض أسعار البترول إلى 16.3 دولار سنة 1994، لتعرف بعد ذلك ارتفاعا بداية من 1995 أين انتقلت من 10240 مليون دولار إلى 13889 مليون دولار عام 1997، لتنخفض هذه الصادرات عام 1998إلى 10213 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار البترول.

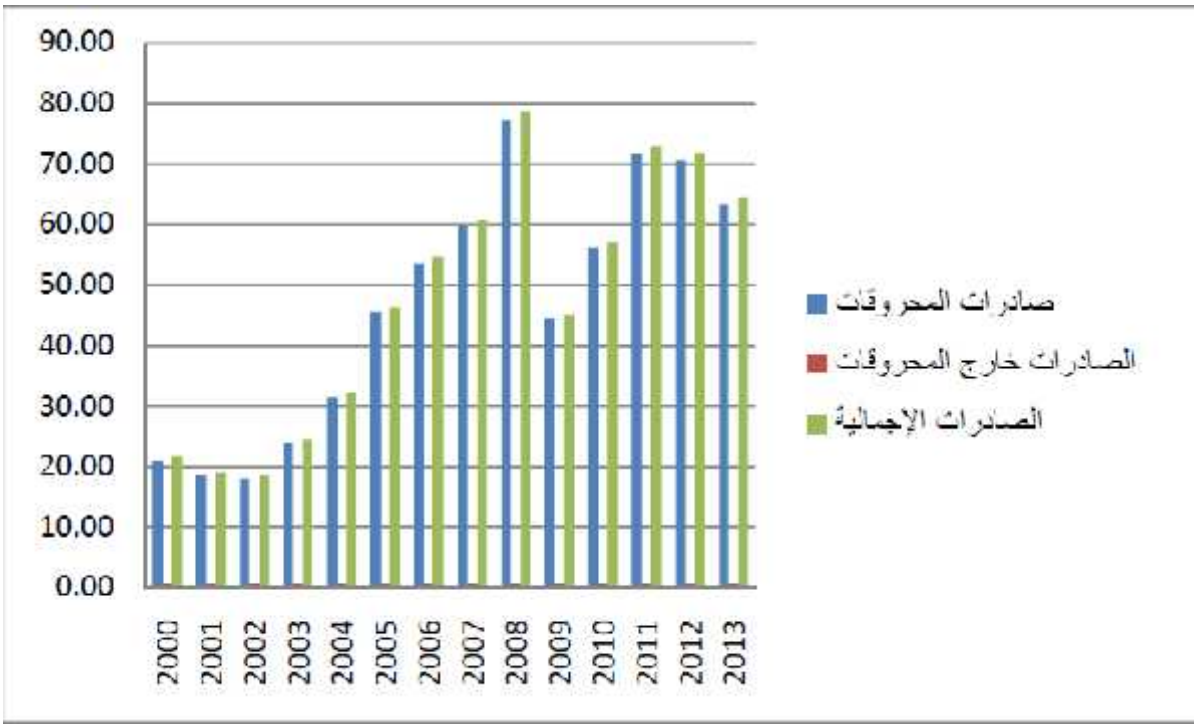
إلا أنه و انطلاقا من سنة 2002 سجلت صادرات المحروقات ارتفاعا متزايد وصل أوجّه سنة 2008 أين سجل قيمة قدرت بحوالي 97.298 مليار دولار و هو ما يمثل 97.14 % من إجمالي الصادرات بعدما كان في عام 2002حوالي 18.091 مليار دولار، و يرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع سعر البترول إلى 140 دولار للبرميل في المتوسط عام 2008 . إلا أن صادرات الجزائر انخفضت إلى 45.195 مليار دولار أي بقيمة 34.01 مليار دولار سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 وذلك نظرا للأزمة المالية العالمية حيث انخفض سعر البترول إلى 53 دولار لتعاود الارتفاع سنة 2010 لتبلغ 57.053 مليار دولار و70.584 مليار دولار سنة 2012 لتنخفض الى 63.327 سنة 2013 و60.146 مليار دولار سنة 2014 و ذلك لتراجع أسعار النفط لأقل من 50 دولار للبرميل.

2/ **الصادرات خارج المحروقات:** إن الملاحظ لتركيبة السلعية لصادرات يدرك ضعف مساهمة المنتجات خارج المحروقات في حصيلة الصادرات اذ بلغ متوسط مساهمتها 3% طيلة فترة الدراسة حيث سجلت الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2004) أحسن قيمة لها عام 1996 أين وصلت إلى 881 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 6.58% من مجموع الصادرات (مثلت منها المنتجات نصف مصنعة 71.3% و السلع الاستهلاكية غير غذائية بنسبة 17.1% والباقي لسلع التجهيز والمواد الغذائية) في حين بلغت سنة 2005 ما قيمته 907 مليون دولار أي بنسبة 1.97% ، أما سنة 2007 فقد بلغت قيمتها 1332 مليار دولار بنسبة 2.71% وفي سنة 2010 سجلت ارتفاع قدره 52 %

مقارنة بسنة 2009 وقد مثلت فيها المنتجات النصف مصنعة نسبة 35.36% في حين تضاعفت المواد الغذائية بثلاث مرات أمام انخفاض صادرات المواد الخام ب 2.94% وغياب التجهيزات الفلاحية عن هيكل الصادرات ابتداءً من سنة 2009 ، لكن في السنوات الثلاث الاخيرة احتلت المواد الغذائية صدارة الصادرات خارج المحروقات بنسبة فاقت 2.75%

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن صادرات الجزائر خارج المحروقات وإن كانت قد عرفت تحسن في بعض السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى ضئيلة والشكل التالي يوضح تطور صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات من اجمالي الصادرات.

الشكل (1-2): المحروقات والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000- 2013):



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-2).

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا ضعف الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة(2000 - 2007) ولكنها بدأت في التحسن و لو كان بالقدر القليل انطلاقا من سنة 2008.

من خلال تحليلنا لهيكل الصادرات يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، وهذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات مقابل ارتفاع حصتها في هيكل الواردات، كما ان أي تحسن في قيمة الصادرات ناتج عن تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط ، وبالتالي فالاقتصاد الجزائري ككل مرهون و ببساطة بسعر النفط وتقلباته في السوق الدولية.

ثانيا: الواردات: إن التوزيع السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عن غيره من التوزيعات السلعية للدول النامية والتي تشكل فيها التجهيزات الصناعية و السلع المصنعة والمواد الغذائية الجزء الأكبر من إجمالي الواردات والجدولين التاليين يوضحان لنا التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990- 2013).

الجدول (4-2): الهيكل السلعي للواردات الجزائري خلال الفترة (1990-2000)

الوحدة: مليون دولار

السنوات		المواد الغذائية	طاقة و محروقات	مواد اولية	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	المجموع
1990	القيمة	2.140	144	677	1.806	78	3.693	1.146	**9.640**
	النسبة	22.10	1.49	6.99	18.65	0.81	38.14	11.83	**%100**
1991	القيمة	1.938	156	410	1.861	153	243	720	**7.681**
	النسبة	25.33	3.33	5.34	24.23	1.99	30.50	9.37	**%100**
1992	القيمة	2.092	120	612	1.933	51	2.445	1.153	**8.406**
	النسبة	24.86	1.43	7.28	23.00	0.61	29.09	13.72	**%100**
1993	القيمة	2.177	125	595	2.074	55	2.567	1.195	**8.788**
	النسبة	24.77	1.42	6.77	23.60	0.63	29.21	13.60	**%100**
1994	القيمة	2.816	56	619	2.143	33	2.428	1.270	**9.365**
	النسبة	30.07	0.60	6.61	22.88	0.35	25.93	13.56	**%100**
1995	القيمة	2.753	118	789	2.372	41	2.937	1.751	**10.761**
	النسبة	25.58	1.10	7.33	22.04	0.38	27.29	16.27	**%100**
1996	القيمة	2.601	110	498	1788	41	3.022	1.038	**9.098**
	النسبة	28.59	1.21	5.47	19.65	0.45	32.22	11.41	**%100**
1997	القيمة	2.544	132	499	1.564	21	2.833	1.094	**8.687**
	النسبة	29.29	1.52	5.74	18.00	0.24	32.61	12.59	**%100**
1998	القيمة	2.533	126	540	1.722	43	3.120	1.319	**9.403**
	النسبة	30.35	1.51	6.47	20.63	0.52	37.38	15.80	**%100**
1999	القيمة	2.307	154	469	1.547	72	3.219	1.396	**9.164**
	النسبة	25.17	1.68	5.12	16.88	0.79	35.13	15.23	**%100**
2000	القيمة	2.415	129	428	1.655	85	3.068	1.393	**9.173**
	النسبة	26.32	1.4	4.66	18.04	0.92	33.44	15.18	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

الجدول (5-2): الهيكل السلعي للصادرات الجزائري خلال الفترة (2001-2013)

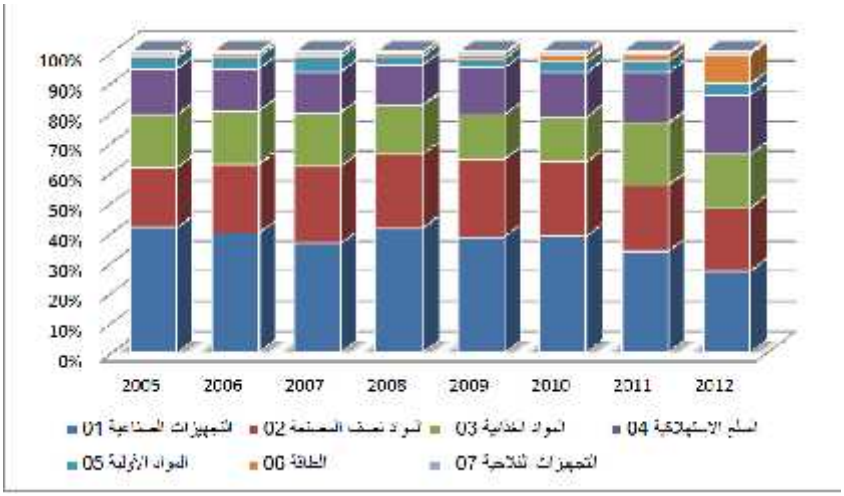
الوحدة: مليون دولار

السنوات		المواد الغذائية	طاقة و محروقات	مواد اولية	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	المجموع
2001	القيمة	2.395	139	478	1.872	155	3.435	466.	**9.940**
	النسبة	24.09	1.39	4.80	18.83	1.55	34.55	14.74	**%100**
2002	القيمة	2.740	145	562	2.336	148	4.423	1.655	**12.009**
	النسبة	22.82	1.21	4.68	19.45	1.23	36.83	13.78	**%100**
2003	القيمة	2.678	114	689	2.857	129	4.955	2.112	**13.534**
	النسبة	19.97	0.86	5.11	21.33	0.95	36.12	15.66	**%100**
2004	القيمة	3.597	173	784	3.645	173	7.139	2.797	**18.308**
	النسبة	19.80	1.14	4.41	19.73	1.14	38.57	15.19	**%100**
2005	القيمة	3.587	212	751	4.088	160	8.452	3.107	**20.375**
	النسبة	17.62	1.04	3.69	20.08	0.79	41.52	15.26	**%100**
2006	القيمة	3.800	244	843	4.934	96	8.528	3.011	**21.456**
	النسبة	17.71	1.14	3.93	23.00	0.45	39.75	14.03	**%100**
2007	القيمة	4.954	324	1.325	7.105	146	10.026	3.751	**27.631**
	النسبة	17.93	1.17	4.80	25.71	0.53	30.89	18.98	**%100**
2008	القيمة	7.813	594	1.394	10.014	174	13.093	6.397	**39.479**
	النسبة	19.79	1.50	3.53	25.37	0.44	33.16	16.20	**%100**
2009	القيمة	5.863	549	1.200	10.165	233	15.139	6.145	**39294**
	النسبة	14.92	1.40	3.05	25.87	0.59	38.53	15.64	**%100**
2010	القيمة	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	**40473**
	النسبة	15	2	3	25	1	39	14	**%100**
2011	القيمة	70571	2140	357	1495	-	36	16	**74615**
	النسبة	95.23	2.83	0.47	1.97	-	0.03	0.02	**%100**
2012	القيمة	70571	2048	314	1519	-	30	18	**74500**
	النسبة	94.72	2.75	0.42	2.04	-	0.04	0.02	**%100**
2013	القيمة	63326	2161	402	1608	-	25	18	**67540**
	النسبة	93.76	3.19	0.59	2.38	-	0.03	0.02	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

ومن أجل التوضيح أكثر قمنا بإدراج الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2012)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5-2).

من خلال الشكل رقم (3-2) والجدولين السابقين الموضحين لتركيبة السلعية للواردات نلاحظ ان هناك سيطرة لسلع التجهيز الصناعي على بنية الواردات الجزائرية طيلة فترة الدراسة بمتوسط 34% حيث بلغت 3.692 مليون دولار سنة 1990 لتستمر في الصدارة اين بلغت 8.452 مليون دولار بنسبة 41.52% من اجمالي الواردات و هذا راجع الى البرامج التنموية التي انتهجتها الدولة في اطار بناء الهياكل القاعدية . اما السلع الغذائية فقد احتلت المرتبة الثانية الى غاية 2003 لتصبح بعد ذلك في المرتبة الثالثة بعد السلع النصف مصنعة حيث شكلت 30.28% من اجمالي الواردات سنة 1994 لتنخفض سنة 2009 إلى 14% و تستقر بعدها في حدود 17% ، ويمكن ارجاع هذه النسب المرتفعة الى ضعف القطاع الفلاحي و عجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة من هذه المواد بالإضافة الى زيادة الطلب عليها نتيجة زيادة عدد السكان. بينما السلع النصف مصنعة فهي أيضا تحتل حيزا كبيرا من الواردات السلعية حيث مثلت ما نسبته 24%، 23% خلال السنوات 1992، 1993 لتنخفض بعد ذلك سنة 1999 إلى 16%، رغم ذلك فقد عرفت تزايد مستمر في قيمتها حيث بلغت 10810 مليون دولار سنة 2013 بعدما كانت 1655 سنة 2000، وبمعدل لا يقل عن 25% من اجمالي الواردات.

و فيما يخص السلع الاستهلاكية فقد عرفت هي الأخرى تزايد مستمرا في قيمتها حيث بلغت 3011، 2797، 6145 مليون دولار على التوالي خلال السنوات 2007، 2004، 2009 لتضاعف الى 12205 مليون دولار سنة 2013 بمعدل 22%.

في حين تعود المرتبة الاخيرة لسلع التجهيز الفلاحي ومواد الطاقة بمعدل لا يزيد عن 2%.

يتضح لنا من خلال ما سبق أنه منذ أن قامت الجزائر بتحرير تجارتها والواردات في تزايد خاصة المواد الغذائية والمواد المصنعة وهذا راجع إلى التخفيضات الجمركية من جهة وإلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية من جهة أخرى بالإضافة إلى محاولة الجزائر استغلال الفائض المالي في الفترة الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار البترول في البرامج التنموية، غير أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب والدليل على ذلك هو عدم انخفاض الواردات بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي مما تطلب تغطية العجز عن طريق الاسواق الأجنبية.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية

إن الهدف من دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية هو دراسة اتجاه المبادلات التجارية (الصادرات و الواردات السلعية) نحو البلدان و التكتلات الاقتصادية و المناطق الجغرافية المختلفة، بغرض ابراز مدى اعتمادنا على دولة واحدة أو مجموعة من الدول أو التكتل دولي معين في تصريف الفائض الاقتصادي عن طريق تصديره و في الحصول على الواردات، أي تحديد الوزن النسبي لكل طرف من الشركاء التجاريين المتعاملين مع الجزائر، سواء بالنسبة لحصة استعابه لصادراتنا أو بالنسبة لحصة تموينه لواردتنا.

أولا: تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (1990-2013): يمكن توضيحه من خلال الجدولين التاليين:

الجدول (6-2): التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (1990-2000).

الوحدة: مليون دولار

السنوات		الاتحاد الاروبي	بلدان منظمة التعاون والتنمية	دول أوروبية اخرى	أمريكا اللاتينية	دول أسيا	دول المحيط الهادي	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول افريقيا	المجموع
1990	القيمة	7.595	2.317	375	238	190		56	238	295	**11.304**
	النسبة	76.19	20.5	3.32	2.1	1.67		0.5	2.1	2.61	**100**
1991	القيمة	8.657	2.593	214	286	108		33	192	18	**12.106**
	النسبة	71.55	21.43	1.76	2.32	0.89		0.27	1.59	0.15	**100**
1992	القيمة	7.890	1.943	220	377	168		2	227	12	**10.838**
	النسبة	73.8	17.90	2.03	3.47	1.55		0.02	2.1	0.11	**100**
1993	القيمة	6.952	1.931	246	520	245		15	167	12	**10.091**
	النسبة	68.94	19.13	2.43	5.15	2.43		0.15	1.65	0.13	**100**
1994	القيمة	5.734	1.867	140	226	118		7	231	17	**8.340**
	النسبة	68.76	22.38	1.68	271	1.42		0.09	2.77	03	**100**
1995	القيمة	6.638	2.521	325	294	195		18	226	18	**10.240**
	النسبة	64.82	24.61	3.17	2.91	1.9		0.17	2.2	0.17	**100**
1996	القيمة	8.059	3.276	740	734	186		16	251	13	**13.375**
	النسبة	60.25	25.24	5.53	5.48	1.39		0.11	1.87	0.097	**100**
1997	القيمة	8.663	2.702	150	897	227		21	215	14	**13.889**
	النسبة	62.27	26.65	1.07	6.45	1.63		0.15	1.54	01	**100**
1998	القيمة	6.643	2.538	109	726	34		22	136	5	**10.213**
	النسبة	65.04	24.85	1.06	7.1	0.33		0.21	1.33	0.04	**100**
1999	القيمة	8.058	3.095	78	903	145		80	127	36	**12.522**
	النسبة	64.35	24.71	0.62	7.21	1.15		0.63	1.01	0.24	**100**
2000	القيمة	12.792	5.835	181	1.672	210		55	254	42	**22.031**
	النسبة	66.15	23.34	2.02	5.04	1.36		0.2	1.72	0.15	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

الجدول (7-2): التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (2001-2013).

الوحدة: مليون دولار

السنوات		الاتحاد الاروبي	بلدان منظمة التعاون والتنمية	دول أوروبية اخرى	أمريكا اللاتينية	دول أسيا	دول المحيط الهادي	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول افريقيا	المجموع
2001	القيمة	12.344	4.549	87	1.037	476	23	315	275	26	**19.132**
	النسبة	64.52	23.77	0.45	5.4	2.48	0.12	1.64	1.44	0.13	**%100**
2002	القيمة	12.10	4.602	130	951	456	38	248	250	50	**18.825**
	النسبة	64.28	24.45	0.69	5.05	2.42	0.20	1.32	1.33	0.27	**%100**
2003	القيمة	14.09	7.098	296	1.235	529	-	327	248	7	**23.836**
	النسبة	59.14	29.78	1.24	5.18	2.22	-	1.37	1.04	0.03	**%100**
2004	القيمة	18.325	10.068	174	1.480	699	-	604	337	26	**31.713**
	النسبة	57.78	31.75	0.55	4.67	2.20	-	1.90	1.06	0.08	**%100**
2005	القيمة	25.593	14.963	15	3.124	-	-	621	418	49	**46.001**
	النسبة	55.64	32.53	0.03	6.79	-	-	1.35	0.91	0.11	**%100**
2006	القيمة	28.750	20.546	7	2.398	1.792	-	951	515	14	**54.613**
	النسبة	52.64	37.62	0.01	4.39	3.28	-	1.08	0.94	0.03	**%100**
2007	القيمة	26.83	25.387	7	2.596	4.004	55	479	760	42	**60.163**
	النسبة	44.60	42.20	0.01	4.31	6.66	0.09	0.80	1.26	0.07	**%100**
2008	القيمة	41.24	28.614	10	2.875	3.765	-	797	1.626	365	**79.298**
	النسبة	52.01	36.08	0.01	3.63	4.75	-	1.01	2.05	0.46	**%100**
2009	القيمة	23.18	15.326	7	1.841	3.320	-	564	857	93	**45.194**
	النسبة	51.30	33.91	0.02	4.07	7.35	-	1.25	1.90	0.21	**%100**
2010	القيمة	28.009	20.278	10	2.620	4.082	-	694	1.281	79	**57.053**
	النسبة	49.09	35.54	0.02	4.59	7.15	-	1.22	2.25	0.14	**%100**
2011	القيمة	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	**73489**
	النسبة	50.76	32.73	0.13	5.81	7.03	0.05	1.01	2.15	0.19	**100**
2012	القيمة	39797	20029	36	4228	4683	-	958	2073	62	**71866**
	النسبة	55.73	27.86	0.05	5.88	6.51	-	1.33	2.88	3.32	**100**
2013	القيمة	41277	12210	52	3211	4697	-	19.58	2639	91	**64974**
	النسبة	63.52	18.79	0.08	4.94	7.22	-	3.01	4.06	0.14	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية

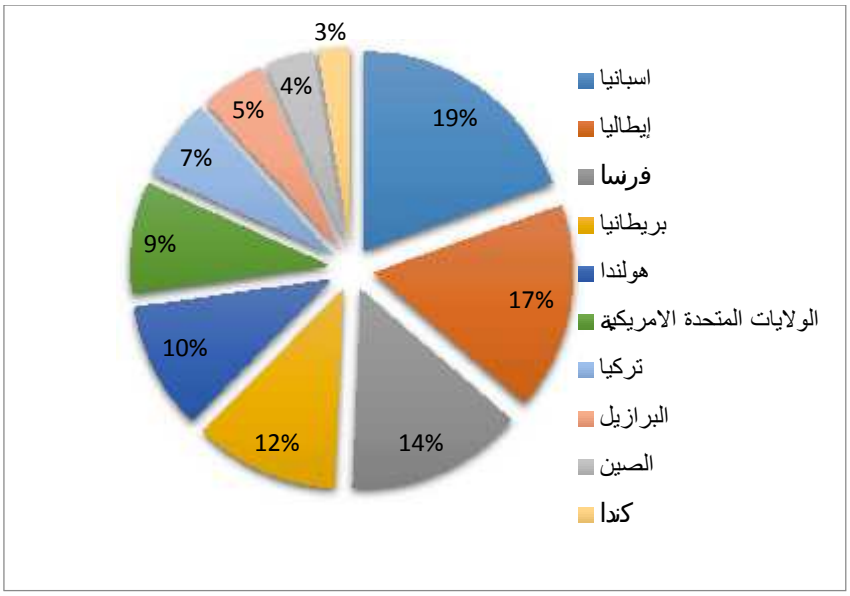
انطلاقا من معطيات الجدولين السابقين الممثلين لمبادلات التجارية للجزائر يمكن تصنيف زبائن الجزائر كالتالي:

- **الاتحاد الأوربي:** تعتبر دول الاتحاد الأوربي أهم سوق لتصريف السلع الجزائرية وذلك بما لا يقل عن 50%حيث بلغت صادرات الجزائر لهذه الدول 76% سنة 1990 من اجمالي الصادرات و 73% سنة 1994 لتستقر بمتوسط 64% خلال الفترة (1995- 2003) لكن الملاحظ هو انخفاض صادرات الجزائر نحو هذه الدول بعد توقيع اتفاقية الشراكة سنة 2005 لتبلغ ادنى قيمة لها سنة 2010 و بمعدل 49.09% من اجمالي الصادرات.
- **دول منظمة التعاون الاقتصادية:** تأتي هذه الدول في المرتبة الثانية كأهم شريك للجزائر وذلك بنسب تتراوح بين 20% و 25% خلال فترة التسعينيات لتستمر بالارتفاع بعد ذلك و تسجل اعلى نسبة لها سنة 2007 بمعدل 42% ثم عاودت الانخفاض إلى 33% سنة 2009 و27% سنة 2012.
- **باقي الدول الاوربية:** بلغت صادرات الجزائر الى هذه الدول ما نسبته 3.32% سنة 1990 لتصل الى اعلى نسبة 5.53% سنة 1996، ثم بعد ذلك اتجهت إلى الانخفاض لتصل إلى 0.02% و 0.05% سنتي 2009 و2012 على الترتيب و هذا التراجع ناتج عن انضمام الدول الاوربية تباعا إلى الاتحاد الأوربي.
- **أمريكا اللاتينية:** تأتي في المرتبة الثالثة بمعدل متوسط 5% من اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة اذ سجلت اعلى قيمة لها سنة 1999 بحوالي 7.21% من اجمالي الصادرات لتنخفض الى 3.68% سنة 2008 لتعاود الارتفاع الى 5.88% سنة 2012.
- **دول آسيا:** بلغت الصادرات سنة 1994 نسبة 1.9% و لم تتجاوز 2.48% الا سنة 2006 مسجلة 3.28 من اجمالي الصادرات، في حين سجلت أعلى نسبة لها سنة 2009 بمعدل 7.35% من اجمالي الصادرات.
- **دول المحيط:** على مدى فترة الدراسة لم تقم الجزائر بأي عملية تصدير نحو هذه المجموعة سوى السنوات 2001،2002،2007 وقد كانت بنسب ضئيلة جدا.

- **الدول العربية (عدا المغرب العربي):** لم تستفد الجزائر من هذه الدول كثيرا حيث لم تتجاوز نسبة صادرات الجزائر نحوها 1.90%و قد يعود ذلك إلى تشابه السلع المنتجة من قبل هذه الدول.
- **دول المغرب العربي:** تراوحت بين 0.01% و2.88% خلال فترة الدراسة وهي ضئيلة جدا وقد يرجع ذلك إلى مشاكل الأنظمة والتشابه السلعي هي الأخرى.
- **باقي الدول الافريقية**: شكلت هي الأخرى نسب ضئيلة جدا في التبادل وكانت أحسن نسبة لها سنة 2011 بـ 1.22% من اجمالي الصادرات.

و لغرض معرفة أهم زبائن الجزائر تم ادراج الشكل التالي الذي يوضح الزبائن العشرة الأوائل للجزائر و حصصهم من صادرات الجزائر لسنة 2014.

الشكل رقم (4-2): الزبائن العشرة الأوائل للجزائر لسنة 2014.



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد معطيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية على الموقع: http://www.algex.dz في: 02-04-2015.

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه أن اسبانيا تحتل المرتبة الأولى في الدول المستقبلة لصادراتنا بقيمة 9713 مليون دولار أي ما يعادل 15% من اجمالي الصادرات أما في المرتبة الثانية نجد إيطاليا بمعدل 13% لتليها بعد ذلك فرنسا 11% في حين نجد أن

بريطانيا تستقبل 9% من صادراتنا في حين تستقبل كل من هولندا والولايات المتحدة وتركيا 7%،8%، 5% على الترتيب.

ثانيا: تحليل التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (1990-2013): إن متتبع لتصنيف الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية يجد أنها لا تختلف كثيرا عن نظيرتها الصادرات، حيث أن أهم زبائن الجزائر هم نفسهم أهم الموردين لها ويمكن توضحهم من خلال الجدولين التاليين:

الجدول (8-2): التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (1990-2000).

الوحدة: مليون دولار

السنوات		الاتحاد الاروبي	بلدان منظمة التعاون والتنمية	دول أوروبية اخرى	أمريكا اللاتينية	دول أسيا	دول المحيط الهادي	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول افريقيا	المجموع
1990	القيمة	5.583	2.531	411	274	607	-	78	153	47	**9.684**
	النسبة	57.65	26.13	4.24	2.83	6.27	-	0.80	1.6	0.48	**100**
1991	القيمة	4.663	2.188	167	216	161	-	41	172	72	**7.680**
	النسبة	60.70	28.49	2.17	2.81	2.10	-	0.3	2.24	0.93	**100**
1992	القيمة	5.318	2.118	102	180	352	-	98	217	21	**8.406**
	النسبة	63.26	25.19	1.2	2.14	4.18	-	1.16	2.58	0.25	**100**
1993	القيمة	5.118	2.539	109	160	517	-	83	213	42	**8.788**
	النسبة	58.24	28.89	1.24	1.82	5.88	-	0.94	2.63	0.48	**100**
1994	القيمة	5.232	2772	157	216	588	-	125	257	47	**9.365**
	النسبة	55.87	29.60	1.67	2.30	5.95	-	1.33	2.74	0.50	**100**
1995	القيمة	6.394	2785	271	368	576	-	133	198	45	**10.761**
	النسبة	59.42	25.88	2.52	3.42	5.35	-	1.23	1.83	0.42	**100**
1996	القيمة	5.689	2.000	223	357	499	-	131	124	75	**9.098**
	النسبة	62.53	21.98	2.45	3.92	5.48	-	1.44	1.36	0.82	**100**
1997	القيمة	4930	2181	423	517	155	-	336	24	121	**8687**
	النسبة	56.75	25.11	4.86	5.95	1.78	-	3.87	0.27	1.39	**100**
1998	القيمة	6.643	2.538	109	726	34	-	22	136	5	**10.213**
	النسبة	57.40	24.67	4.25	1.97	6.84	-	2.82	0.26	1.80	**100**
1999	القيمة	8.058	3.095	78	903	145	-	80	127	36	**12.522**
	النسبة	58.48	23.36	04.98	02.98	7.07	-	1.95	0.26	1.00	**100**
2000	القيمة	5.256	2.194	603	124	599	-	144	52	119	**9.173**
	النسبة	57.29	23.91	6.57	1.35	6.53	-	1.56	0.56	2.23	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

الجدول (9-2): التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2001-2013).

الوحدة: مليون دولار

السنوات		الاتحاد الاروبي	بلدان منظمة التعاون والتنمية	دول أوروبية اخرى	أمريكا اللاتينية	دول أسيا	دول المحيط الهادي	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول افريقيا	المجموع
2001	القيمة	5.903	2.125	636	269	579	179	92	72	85	**9.940**
	النسبة	59.38	21.38	6.38	2.70	5.82	1.80	0.92	0.72	0.85	**100**
2002	القيمة	6.732	2.485	757	385	943	127	366	127	87	**12.009**
	النسبة	56.06	20.69	6.30	3.21	7.85	1.06	3.05	1.06	0.72	**100**
2003	القيمة	7.954	2.242	855	567	1.206	47	17	120	125	**13.534**
	النسبة	58.77	16.57	6.32	4.19	8.91	0.35	3.09	0.89	0.92	**100**
2004	القيمة	10.109	3.3110	1.526	1.071	1.554	66	474	160	129	**18.199**
	النسبة	55.55	17.09	8.38	6.02	8.54	0.36	2.60	0.75	0.71	**100**
2005	القيمة	11.219	3.506	1.088	1.248	2.504	-	427	217	148	**20.357**
	النسبة	55.11	17.22	5.34	6.13	12.30	-	2.10	1.07	0.73	**100**
2006	القيمة	11.729	3.738	777	1.281	3.055	-	493	235	148	**21.456**
	النسبة	54.67	17.42	3.62	5.97	14.42	-	2.30	1.10	0.69	**100**
2007	القيمة	14.427	5.363	715	1.672	4.318	-	621	284	231	**24.631**
	النسبة	52.21	19.41	2.59	6.05	15.63	-	2.25	1.03	0.84	**100**
2008	القيمة	20.985	7.245	659	6.916	2.179	-	705	935	395	**39.479**
	النسبة	53.15	18.35	1.67	5.52	17.52	-	1.79	1.00	1.00	**100**
2009	القيمة	20.772	6.435	728	1.866	7.574	2	1.089	478	350	**39.294**
	النسبة	52.86	16.38	1.85	4.75	19.28	-	2.77	1.22	0.89	**100**
2010	القيمة	20.704	6.519	388	2.380	8.280	-	1262	544	396	**40.473**
	النسبة	51.16	16.11	0.96	5.88	20.46	-	3.12	1.34	0.98	**100**
2011	القيمة	24616	6219	579	3931	8873	-	1760	691	578	**47247**
	النسبة	52.10	13.16	1.22	0.32	18.78	-	3.72	1.46	1.22	**100**
2012	القيمة	26333	6160	1652	3590	9538	-	1555	807	741	**50376**
	النسبة	52.27	12.22	3.27	7.12	18.93	-	3.08	1.60	1.47	**100**
2013	القيمة	28723	6965	1213	3466	10623	-	2414	1029	594	**55028**
	النسبة	52.19	12.58	2.40	6.29	19.30	-	4.38	1.86	1.08	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

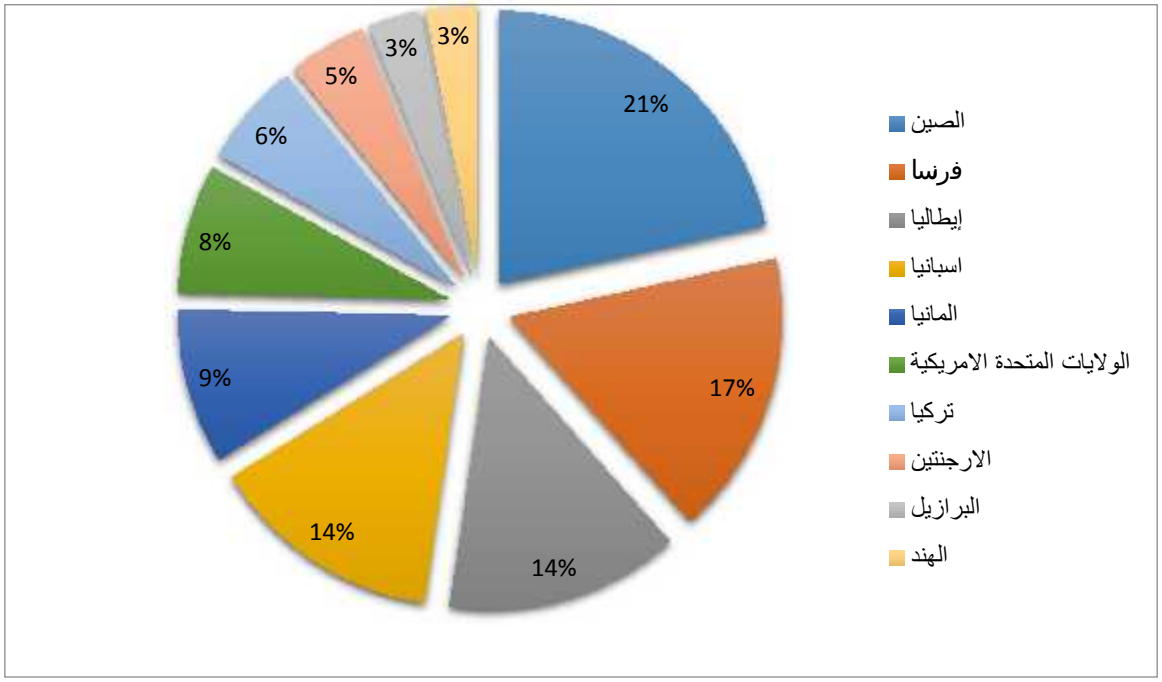
يمكن تصنيف أهم موردي الجزائر كما يلي:

- **الاتحاد الأوربي:** تعتبر دول الاتحاد الأوربي أهم شريك تجاري للجزائر إذ تغطي أكثر من نصف وارداتها طيلة فترة الدراسة حيث بلغت سنة 1990 نسبة 57.65% لتصل سنة 1999 إلى 58.48% وقد سجلت أدنى مستوى لها وبـ 51.16% سنة 2010 وهذا يدل على توجه الموردين إلى أسواق أخرى غير أوربا رغم اتفاقية الشراكة.
- **دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** تمثل دول هذه المنظمة خارج الاتحاد الأوربي ثاني مورد للاقتصاد الجزائري بنسب 28.89% سنة 1992 وبلغت 23.91% سنة 2000 لتستمر بعد ذلك نسبتها في الانخفاض مع محافظتها على المرتبة الثانية إلى غاية 2009 لتتنازل عن هذه المرتبة لصالح دول أسيا وتحتل بذلك هي المرتبة الثالثة.
- **باقي دول أوربا:** اخذت واردات الجزائر من هذه الدول قيم متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض فسجلت احسن نسبة لها بـ 6.57% سنة 2000 وادنى مستوى لها سنة 2010 بـ 0.96% حيث ابتداءً من 2007 وهي في انخفاض و ذلك نظرا لانضمام بعض هذه الدول للاتحاد الأوربي.
- **دول أمريكا اللاتينية**: كانت واردات الجزائر من هذه الدول ضعيفة خلال التسعينيات حيث لم تتجاوز نسبتها 3% من اجمالي الواردات ولكن تضاعفت هذه النسبة ابتداءً من 2004 إذ بلغت 6.02% واستقرت عند هذا المعدل بالتقريب طيلة الفترة المتبقية.
- **دول آسيا:** تحتل هذه الدول المرتبة الثالثة بعد كل من الاتحاد الأوربي ودول منظمة التعاون بالنسبة لموردي الجزائر اذ شكلت نسب تتراوح بين 4.18% سنة 1992 و7.07% سنة 1999 ومنذ 2003 ووارداتنا من هذه الدول في ارتفاع لتحتل بذلك المرتبة الثانية ابتداءً من 2009 و هذا راجع إلى الاقبال الكبير على السلع الصينية.
- **دول المحيط:** كانت واردات الجزائر من دول المحيط فقط خلال الفترة (2000-2004) وبنسب ضئيلة جدا.
- **الدول العربية (غير المغرب العربي):** مثل اجمالي الصادرات كانت تغطية هذه الدول لواردات الجزائر منخفضة إذ تراوحت بين 1% و 3% طيلة فترة الدراسة وهذا يبين ضعف التبادل مع هذه الدول رغم دخول الجزائر في منطقة التجارة الحرة العربية

- **دول المغرب العربي:** كانت مساهمة هذه الدول ضعيفة حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 1994 بـ 2.74% ثم انخفضت الى 0.26% سنة 1999 لتعود بعد ذلك الارتفاع الى 1.86 سنة 2013.
- **باقي الدول الافريقية:** هي الأخرى كانت تغطيتها لوارداتنا ضئيلة حيث لم تتجاوز 1.47% من اجمالي الواردات طيلة فترة الدراسة.

و فيما يخص الموردين العشرة الأوائل للجزائر لسنة 2014 نجد:

الشكل رقم (5-2): الممونين العشرة الأوائل للجزائر لسنة 2014.



المصدر: من اعداد الطالبتين الاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية على الموقع http://www.algex.dz في: 02- 04- 2015.

من خلال الجدول يتبين لنا أن المورد الرئيسي للجزائر هي الصين بنسبة 14% متفوقة بذلك على فرنسا التي احتلت هذه المرتبة لعقود وباقي الدول الاوربية التي لم تشفع لها اتفاقية الشراكة ولا موقعها الجغرافي حيث مثلت 9% فقط من اجمالي الواردات، بالإضافة للدول الأوربية نجد الولايات التي مثلت ما نسبته 5% من الواردات وبالنسبة لأمريكا اللاتينية نجد الارجنتين والبرازيل بـ 3% و 2% على التوالي في حين مثلت الهند 2%.

المطلب الثالث: الانفتاح التجاري من خلال الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي.

سنتناول في هذا المطلب تحليل تطور النتائج الكلية للمبادلات التجارية الخارجية السلعية للجزائر، من خلال كل من الصادرات والواردات وعلاقتهما بالناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نموهما بالإضافة الى تحليل تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر.

أولا: تحليل وضعية الميزان التجاري: يمكن تجسيد وضعيته من خلال الجدول والشكل المواليين:

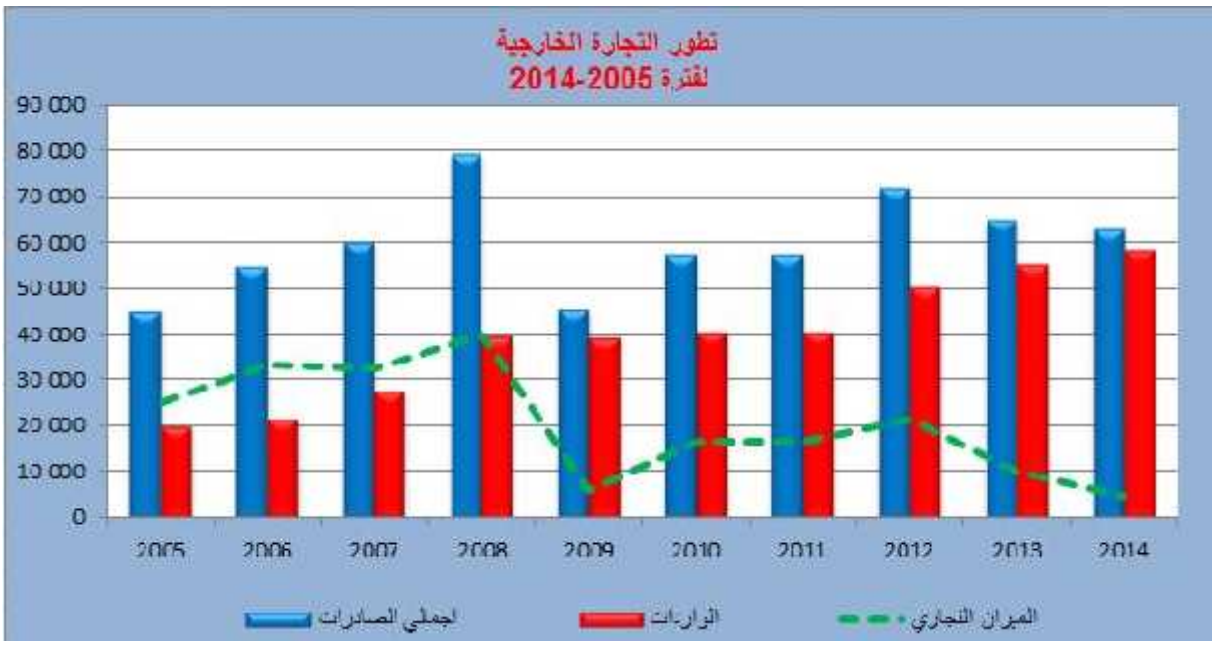
الجدول رقم (10-2): تطور الميزان التجاري والانفتاح التجاري خلال الفترة(1990-2013)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات	الواردات	نسبة التغطية (%)	الميزان التجاري	درجة الانفتاح التجاري (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
1990	122279	87018	140.52	35261	44.26	472805
1991	233589	139241	167.76	94348	49.53	752592
1992	249010	188547	132.07	60463	47.63	918623
1993	239552	205035	116.83	34517	44.23	1005031
1994	324338	340142	95.35	-15804	51.93	1279440
1995	498451	513193	97.13	-14742	58.01	1743631
1996	740811	498326	148.66	242485	54.90	2256712
1997	791767	501579	157.85	290188	53.17	2432462
1998	588875	552358	106.61	36517	46.68	2444370
1999	840516	610673	137.64	229843	51.36	2825227
2000	1657215	690425	240.03	966790	63.47	3698683
2001	1480335	764862	193.54	715473	59.79	3754870
2002	1501191	957039	156.86	544152	61.09	4023413
2003	1902053	1047441	181.59	854612	62.75	4700040
2004	2337447	1314399	177.83	1023048	65.84	5545851
2005	3421548	1493644	229.07	1927904	70.92	6930153
2006	3979000	1558540	255.30	2420460	70.65	7836997
2007	4214163	1916829	219.85	2297334	71.55	8567941
2008	5095019	2572033	198.09	2522986	76.65	10002133
2009	3347636	255805	117.26	492831	40.90	8808700
2010	4333587	3011807	143.88	1321780	70.43	10428714
2011	5630649	4114739	136.84	1515910	67.29	14481007
2012	5687370	3907072	145.56	1780298	66.55	15843000

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل (6-2): تطور التجارة الخارجية للفترة (2005-2014).



المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الميزان التجاري قد شكل فائضا طيلة فترة الدراسة باستثناء سنتي (1994-1995) أين نلاحظ هناك عجز وهذا راجع الى زيادة حجم الواردات أمام انخفاض الصادرات وكذا ارتفاع خدمة الدين الخارجي حيث اضطرت الحكومة الى إعادة جدولتها، ثم انطلاقا من سنة 1996 بدأ الميزان التجاري يعرف فوائض متتالية حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات[1] 157.88% سنة 1997 و يواصل فائض الميزان التجاري في الارتفاع ليصل إلى 966790 مليون دج سنة 2000 بمعدل تغطية بلغ 240% و255% سنة 2006 حيث بلغ فائض الميزان التجاري 2420460 مليون دج وهذا راجع إلى ارتفاع حصيلة الصادرات بسبب ارتفاع أسعار البترول بحكم الأوضاع السائدة أنذاك (غزو العراق)،ثم يسجل الميزان التجاري تراجعا سنة 2009 من خلال فائض قدره 492831 مليون دج ومعدل تغطية بلغ 117% بسبب الأزمة العالمية وانعكاسها على حصيلة الصادرات بحكم أن هذه الفوائض التي يسجلها الميزان التجاري مرتبطة بأسعار

[1] معدل التغطية: يعطى بالعلاقة (الصادرات / الواردات) * 100، **إذا كان المعدل أكبر من** 100 فيعني أن قيمة **الصادرات تغطي** قيمة **الواردات** والميزان في حالة فائض، أصغر من 100 يعني أن الصادرات لا تكفي لتغطية الواردات والميزان في حالة عجز.

النفط، وابتداءً من 2010 استعاد الميزان التجاري وضعيته الأولى بفعل انتعاش أسعار البترول حيث سجل فائضا قدر بـ 1780298مليون دج.

ثانيا: درجة الانفتاح التجاري: بالنسبة لمؤشر الانفتاح التجاري الذي هو نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي فنلاحظ أنه بلغ 44% سنة 1990 ليرتفع بعد تحرير التجارة الخارجية إلى 58% سنة 1995 و65% سنة 2004 وقد سجل أعلى نسبة له سنة 2008 بمعدل قدر بـ 76% ثم اخفض سنة 2009 الى 40% بسبب أثار الازمة العالمية سنة 2008 ثم عاود الارتفاع ليبلغ 70% و63% سنتي 2010 و 2013 على التوالي.

وعليه فإن المتتبع لسلوك الانفتاح التجاري يرى أنه يتأثر بأسعار النفط وفق علاقة طردية وهذا راجع لكون أن المحروقات تشكل ما لا يقل عن 97% من إجمالي الصادرات وبالتالي فإن ارتفاع الصادرات يؤدي زيادة الانفتاح، إضافة إلى أثر الصادرات فإن لتطور الواردات أثر هي الاخرى على زيادة الانفتاح حيث نلاحظ نمو في الواردات طيلة فترة الدراسة جاعلة هي الأخرى الاقتصاد الجزائري أكثر انكشافا على العالم وهذا الانفتاح الكبير يجعل الاقتصاد الوطني أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية.

المبحث الثالث: اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.

بعد قيام الجزائر بتحرير قطاع التجارة الخارجية صار لزاما عليها القيام بالخطوة الموالية وهي محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال الانضمام الى التكتلات التجارية كعقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي وكذا تفعيل مفاوضاتها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وعلى هذا الاساس سنتناول في هذا المبحث دوافع الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وواقع انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: دوافع اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.

تمثلت دوافع الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي في جملة من النقاط هي[1]:

1/ الاتجاه المتزايد نحو العولمة: في إطار انتشار ظاهرة العولمة لتي تشير إلى تقليص أو الغاء كافة القيود و الحواجز الجمركية أمام حركة التجارة الدولية، ظهرت العديد من التحديات التي تواجه دول العالم و خاصة النامية منه والمتمثلة في تزايد الدعوات إلى تحرير التجارة الخارجية مما يضر بالصناعات الناشئة في تلك الدول خاصة مع التزام الدول المتقدمة بالاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الاورغواي والتي تعطي معاملة خاصة للدول النامية.

2/ الثورة التكنولوجية: تعتبر الثورة التكنولوجية المحرك الرئيسي للعولمة الاقتصادية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال تلاشي عنصري الزمن والمكان في التحليل الاقتصادي وتزايد الأهمية النسبية لعنصر المعرفة والتكنولوجيا كعنصر من عناصر الإنتاج من خلال ابتكار منتجات جديدة أو طرق جديدة في الإنتاج تقلل التكاليف، وكذا الابتكار التسويقي للمنتجات في ضل المنافسة الشديدة.

3/ التحول إلى اقتصاد السوق: ان من أبرز ما يميز النظام العالمي الجديد هو توجه معظم دول العالم نحو التحرير المتزايد للاقتصاديات الوطنية من التدخلات الحكومية والتحول إلى اقتصاد السوق من خلال تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ولقد تقلص دور الدولة بعد ظهور مصطلح العولمة فلم تعد تتدخل مباشرة في عملية الانتاج تاركة المجال

[1] زينب يعلي، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 248.

للقطاع الخاص في اتخاذ القرار فيما يخص الأعمال الاقتصادية والتجارية والمالية ويتميز اقتصاد السوق بالملامح الآتية[1]:

- يكشف عن مجمل العمليات التي تجري في نطاق السوق (بيعا و شراء) بعيدا عن تدخل الدولة في مسار آليات السوق.

- يكشف عن ممارسة الحرية الاقتصادية من جانب المنتجين (المنظمين، رجال الأعمال، أصحاب رؤوس الأموال) الذين يستطيعون البدء في إقامة مشروعاتهم الاقتصادية، وهم أحرار في طرق استثمارهم للأموال وفي انتاجهم للسلع والخدمات وفي تحديد الشروط التي يشترون على أساسها ما يحتاجون من عناصر إنتاجية.

- يكشف عن ممارسة الحرية الاقتصادية من جانب المستهلكين، إذ أنه وفقا لمبدأ حرية الاستهلاك فإن للمستهلك مطلق الحرية في التصرف في دخله، وله كذلك مطلق الحرية في اختيار نوع السلعة التي يقتنيها.

- يكشف عن قيام المنافسة فيما بين المنتجين بصدد زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وكسب الأسواق بغية تحقيق أقصى الأرباح.

- يكشف عن قيام المنافسة فيا بين المستهلكين للفوز بالسلع التي يحتاجون إليها بغية تحقيق أقصى اشباع.

4/ تنامي الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى: يعرف الحالي اتجاها متزايدا نحو تشكيل التكتلات الاقتصادية نتيجة تعاظم الصراع بين القوى الكبرى في العالم على الثروة وذلك للاستفادة من المكاسب التي تخلفها التكتلات الاقتصادية والمتمثلة في زيادة درجة المنافسة وتحقيق وفرات الحجم في الإنتاج والتسويق بفعل اتساع نطاق السوق وتحقيق المرونة في انتقال السلع والخدمات بفعل إلغاء الحواجز الجمركية مما يقلص من درجة الاحتكار الممارس من قبل بعض المنتجين، هذا بالإضافة إلى زيادة إنتاجية عناصر النتاج بفعل حرية انتقالها صوب المناطق الأكثر إنتاجية.

المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي ضمن اعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف إلى إقامة منطقة لتبادل الحر بين الاتحاد الأوربي ودول البحر الأبيض المتوسط.

[1] زينب يعلي، **المرجع السابق**، ص250.

ففي سنة 1997 شرعت الجزائر في المفاوضات مع الاتحاد الأوربي ببروكسل ويعود تأخرها في المفاوضات إلى رغبتها في التفاوض ككتلة مع الدول الغابية لتعزيز الموقف التفاوضي إلا أن كل من تونس والمغرب توجهتا إلى الاتحاد و أمضيتا على الاتفاق منفردتين سنة 1995هذا من جهة و الظروف الأمنية والسياسية التي كانت تمر بها الجزائر في تلك الفترة من جهة أخرى، وقد تم توقيع الاتفاقية في 2002/04/22 ودخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005.

أولا: أهداف توقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي: تنبع أهمية هذه الاتفاقية من كون الاتحاد الأوربي يمثل الشريك التجاري الأول للجزائر اذ أنه يمثل ثلث المبادلات التجارية، وعليه تهدف الجزائر من خلال توقيعها لاتفاقية الشراكة إلى عدة غايات تمثلت في[1]:

- توفير الاطار الملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تطوير العلاقات فيما بينهم في جميع الميادين ذات الأهمية.
- تنمية و ترقية المبادلات التجارية وتحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع، الخدمات ورؤوس الأموال.
- تشجيع الاندماج المغاربي من خلال تنمية التبادل والتعاون بين الدول بين دول المغرب فيما بينها والدول المغاربة والاتحاد الأوربي.
- تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية والمالية، الاجتماعية والثقافية.
- دعم الاستثمار الخاص وخلق مناصب شغل.

ثانيا: مضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي: يسعى مضمون الاتفاقية بين الجزائر والاتحاد الأوربي إلى فتح الأسواق الاوربية أمام المنتجات الأوربية إلى فتح الأسواق الأوربية أمام المنتجات الجزائرية وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية 12سنة كحد أقصى من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، وتمثلت بنود اتفاق الاتفاقي في النقاط التالية:

- تطوير المبادلات من خلال التقليص التدريجي للحقوق الجمركية والرسوم المماثلة المطبقة على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي حسب الرزنامة الآتية:
- الحقوق المطبقة على الواردات من المواد الأولية تلغى نهائيا بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- الحقوق المطبقة على المواد نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية والفلاحية تبدأ في

[1] **جمل عمورة ، مضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33،سنة 2007، ص 5.

الانخفاض بعد سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ بنسبة 20% من الحق القاعدي ثم 30% في السنة الموالية بعدها 40%، 60%، 80% لتلغى نهائيا بعد 07 سنوات.

- الحقوق المطبقة على المواد الأخرى ستعرف انخفاضا سنويا يقدر بـ 10% ليصل إلى 5% من الحق القاعدي خلال إحدى عشر سنة ليلغى نهائيا في السنة الأخيرة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

- في إطار المعاملة بالمثل فإن المنتجات الجزائرية تستفيد من نفس النظام وهذه الرزنامة يمكن مراجعتها باتفاق مشترك من طرف لجنة الشراكة في حالة العوائق أو الصعوبات، كما أن هناك إجراءات استثنائية لمدة محدودة بإمكان الجزائر ان تطبقها في مجال الصناعات الناشئة.

- على الجزائر أن تلغي بحلول الفاتح من جانفي 2006 كحد أقصى الحق الإضافي المؤقت المضيّق على بعض الواردات الصناعية.

- في حالة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية فإن الحقوق المطبقة ستصبح مساوية لنسب المدعومة للمنظمة أو لنسب منخفضة مطبقة فعليا خلال الانضمام.

- المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المحولة وكذا منتجات الصيد البحري ليست معنية بهذه الرزنامة لأن مبادلتها تسيير وفق اتفاقيات الطرفين وبعد ست سنوات من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ يتعين على الجزائر والاتحاد الأوربي تحديد الإجراءات الخاصة بهذه المنتجات.

- ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر إضافة لإعادة توظيف هذه الاستثمارات.

- تفضيل المبادلات البشرية في إطار إجراءات إدارية.

- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف الموقعة من أجل تعزيز علاقات التعاون بينهم.

- احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان.

ثالثا: أثار الشراكة الأوروبية على التجارة الخارجية: ان التفكيك الجمركي للتعريفة المطبقة على المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوربي سيكون له أثر كبير على الميزان التجاري وذلك كالتالي:

1/ الآثار المتوقعة على الواردات: وتتمثل في:

أ/ تزايد و ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوربي(حدوث أثر تحويل التجارة): من بين أهم الأثار المتوقعة من إزالة الرسوم الجمركية نجد[1]:

- إن العمل على إزالة الرسوم الجمركية على الواردات المتأتية من الاتحاد الأوربي والمتمثلة في المنتجات الصناعية بصفة أساسية يعمل على تدعيم الآلة الإنتاجية بالاحتياجات الضرورية لعملية التصنيع بما يضفي عليها المرونة في عمليتها الإنتاجية، بالإضافة إلى تحويل هذه الاحتياجات بأسعار أقل عن تلك التي تحصل عليها في السابق.

- كما أن عملية التخفيض الجمركي بشكل تدريجي على المنتجات الصناعية سيعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى العمل بقاعدة التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل في الأنشطة الأكثر نفعا، وبذلك وعن طريق تحفيز الأنشطة التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية ستأدي إلى انخفاض في تكاليفها والأسعار للمنتوجات المصنعة منها و التي بها نكون قد حصلنا على منتوجات وطنية منافسة في السوق الداخلية والخارجية مع بيان أن هذه الحالة تعتبر مجرد توقع مصاحب للحالة التي يتم فيها فعليا تجسيد ما تم التطرق له.

- إن المستفيد الأساسي من التحرير النهائي للرسوم الجمركية وغير الجمركية للمنتجات الواردة من الاتحاد الأوربي هو المستهلك، كون أن الأسعار سوف تنخفض إضافة إلى التحسين في النوعية وجودة المنتوج نظرا للمنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة، وعليه زيادة في الرفاهية الاقتصادية نتيجة اشباع احتياجاته المختلفة بأقل التكاليف.

ب/ الارتفاع لبعض أسعار السلع المستوردة: بما أن الجزائر مستورد صافي للمواد الغذائية من الاتحاد الأوربي فأنها ستتكبد أعباء مالية إضافية أكيدة من هذه الواردات، حيث أن 48% من الواردات الغذائية الجزائرية تأتي من الاتحاد الأوربي، وعند القيام بخفض الدعم على المنتجات الفلاحية من خلال جولة الأورغواي بنسبة 40% فإنه سيؤدي بلا شك إلى ارتفاع

[1] ليلى قطاف ، **اتفاقية الشراكة الأوربية الجزائرية، الملتقى** الدولي بعنوان آثار و انعكاسات اتفاقيات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة العمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصيرة و المتوسطة من 13-14 **نوفمبر** 2006، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص07.

أسعارها، وحيث أن الزيادة تتراوح بين 10% و 15%، وهذا يعني زيادة الفاتورة الغذائية بحوالي 100 إلى 200 مليون دولار تجاه الاتحاد الأوربي فقط[1].

2/ الآثار المتوقعة على الصادرات: تعتمد الصادرات الجزائرية على سلعة واحدة تتمثل في المحروقات إذ تشكل هذه الأخيرة ما يقارب 96% من اجمالي الصادرات وكون أن هذه السلعة لا يشملها عملية التحرير في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، فإن الاستفادة من عملية التصدير نحو هذا الأخير تبقى مقتصرة فقط على القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية ومن هن يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من المنتجات وهي[2]:

أ/ المنتجات الصناعية: تتمثل هذه المنتجات في كل من الغاز الطبيعي، المنتوجات البترولية، منتوجات الكيمياء غير العضوية بالإضافة إلى المواد المعدنية الخام وهنا نجد الجزائر تحتل المرتبة السابعة من بين 184 من حيث الترتيب العالمي لمؤشر الأداء التجاري في المنتوجات البترولية والمرتبة 45 من حيث تطور الأداء.

ب/ المنتوجات الفلاحية: من بين المنتوجات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية هي المنتوجات البحرية والخضر...الخ وهي في الحقيقة تحتل مراتب جد ضعيفة على المستوى العالمي.

ج/ قطاع الخدمات: أصبح قطاع الخدمات هو القطاع الذي يستحوذ على معظم المعاملات التجارية وظل التزايد المستمر للطلب عليه خاصة إذا تعلق الامر بخدمات النقل والاتصال والتأمين وكذا الخدمات المالية ومن بين الدول التي تحتل القطاع مكانة نجد تونس، مصر والمغرب وهي تحوز مراتب مقبولة عالميا، أما عندنا في الجزائر فإنها لازالت إمكانياتها متواضعة في هذا القطاع وتحتاج إلى تطوير ومجهودات إضافية.

المطلب الثالث: مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

يعتبر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ضرورة حتمية تفرضها التحولات الاقتصادية العالمية للخروج بالدولة إلى وضع اقتصادي أفضل، لذلك فهناك دوافع أدت بالجزائر الى اتخاذ قرار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

[1] ليلى قطاف، **المرجع السابق**، ص8.
[2] المرجع نفسه، ص 9.

أولا: دوافع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: تعتبر الجزائر عضو ملاحظا في المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يمنحها عدم الاجبارية في تطبيق القيود التي فرضتها المنظمة ولكن من الضروريات التي دفعت بالجزائر إلى الشروع في الانضمام ما يلي:

- اعتبار الجزائر عضو في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، وبعدها عضو ملاحظ في المنظمة العالمية للتجارة فقد قامت بتخفيض المراقبة التجارية وهذا من خلال التعديل الذي شهده النظام الجمركي.

- لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي خلال التسعينيات أجبر الجزائر خاصة على مستوى التجارة الخارجية على حتمية الانضمام والاستفادة من قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

- ضعف الجهاز الانتاجي الجزائري وبالتالي عدم تنوع التبادلات الوطنية الخارجية وهذا ما أدى إلى توحد مصدر الموارد المالية، أغلبها من صادرات المحروقات وهذا كان لابد من التفكير في آليات التبادل والاستثمار لتقوية الطاقة الانتاجية للبلاد.

- الاستفادة من التكنولوجيا العالية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى من خلال تواجدها في السوق المحلية مما يؤدي إلى اكتساب خبرات وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

- الحفاظ على الموارد المالية الضخمة التي تنفقها الدولة خاصة في مجال التنقيب البترولي والمناجم من خلال إشراك رأس المال الأجنبي.

- الانضمام يمكن الجزائر من مكافحة الإغراق والقضاء على جميع مظاهر الرشوة والمحسوبية والتمييز كما يمكن الإدارة الجزائرية من التحرر من الأشكال المتعددة للضغوطات والمساومات.

ثانيا: أهداف الجزائر من الانضمام للمنظمة العالمية: تمثلت مختلف هذه الأهداف في[1]:

1/ انعاش الاقتصاد الوطني: مع انضمام الجزائر إلى المنظمة سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية وخاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى والامتناع عن استعمال القيود الكمية مما ينتج عنه زيادة الواردات وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية النتاج، كما ينتج عن زيادة الواردات زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

[1] ناصر دادي عدون و محمد منتاوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة(أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة و معالجتها)**، دار المحمدية العامة، الجزائر،2003، ص135

2/ تحفيز و تشجيع الاستثمار: إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة.

3/ الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول الأعضاء بالمنظمة: تسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة وبصفتها دولة نامية من جهة ثانية.

ومن أهم المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتج الوطني من المنافسة وخاصة في المدى القصير وذلك بالسماح لها بالإبقاء على التعريفة الجمركية مرتفعة نوعا ما، وكذلك مدة التحرير والتي قد تصل إلى عشر سنوات بالنسبة للدول المتقدمة.

ثالثا: جولات المفاوضات بين الوفد الجزائري والمنظمة العالمية للتجارة:

منذ الاستقلال كانت الجزائر مصنفة ضمن الدول المطبقة بحكم الواقع لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وفي أفريل 1987 استفادت من موقعها كعضو ملاحظ بعد تبليغها نيتها في الانضمام لهذه الاتفاقية، وفي الوقت الذي فتح فيه ملف الانضمام إلى الجات سنة 1993 كانت دورة المفاوضات جارية في الاورغواي قد وصلت إلى مراحلها الأخيرة والتي توجهت ببيان مراكش في أفريل 1994 ومن أهم نتائجها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و تنظيم قواعد وإجراءات جديدة للانضمام.

تم تأسيس مجموعة العمل من أجل انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية في 87/06/17 ومواصلة لهذا المسعى تم انشاء لجنة وزارية دائمة على مستوى وزارة التجارة في أكتوبر 1994 تهتم بدراسة أثر الانضمام على القطاعات والفروع والمنتجات المستلزمة للحماية، ووضع استراتيجية لضمان التوازن بين الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية والحفاظ على المصالح الاقتصادية الوطنية.

وقد انعقد أول اجتماع لفريقي العمل الخاص بانضمام الجزائر للمنضمة في أفريل 1998 ويمكن تلخيص ما تم لحد الآن من مفاوضات كالتالي[1]:

- بدأ المفاوضات: جوان 1987.
- أول اجتماع لفريق العمل الجزائري: افريل 1998.

[1] محفوظ لعشب، **منظمة التجارة العالمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، **الجزائر**، 2010، ص ص 47-48.

- آخر اجتماع لفريق العمل: فيفري 2005.

- آخر مراجعة لتقرير فريق العمل: جوان 2006.

وحسب التقرير الأخير لفريق العمل على انضمام الجزائر للمنظمة، فقد تم التطرق إلى الإصلاحات التي تمت بخصوص النظام التجاري الجزائري إلا أنه طلب من الجزائر إصلاحات أخرى في الميادين التالية:

- الشركات الحكومية.

- أسعار المحروقات حقوق التسويق والحضور التجاري.

- النظام الجبائي (الرسم على القيمة المضافة والرسوم الأخرى على الاستهلاك).

- الإجراءات الصحية وشبه الصحية.

- دعم الصادرات.

- الحواجز التقنية والملكية الفكرية.

رابعا: الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

1/ الآثار السلبية: منى بين أهم الاثار السلبية المتوقعة ما يلي:[1]

- ان فتح أسواقنا أمام المنتجات الأجنبية سيلقى الترحيب من قبل المستهلكين نظرا لجودتها مقارنة بمثيلاتها من الإنتاج المحلي، وهذا معناه أن المنتوج الوطني لن يكون قادرا على المنافسة و من ثم يحدث تقلص أو انكماش في الصناعات المحلية الخاصة بهذا المنتوج.

- باعتبار الجزائر تعاني من تبعية غذائية حيث أن أكثر من 24.21% من وارداتها هي عبارة عن مواد غذائية، فإنه بموجب الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة فعلى كافة دول المنظمة العالمية للتجارة رفع الدعم عن المنتجات الزراعية، وهذا حتما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الواردات الغذائية خاصة بالنسبة للمواد الأساسية، و قد قدرت الخسائر التي ستتحملها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية بما يقارب 300 مليون دولار إلى 400 دولار سنويا.

[1] صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الأول، جامعة سطيف، 2001، ص 54.

- ستتكبد الخزينة العمومية خسائر معتبرة من جراء التفكيك الجمركي تتمثل في تراجع الإيرادات لأن أكثر من 25% من المداخيل الجبائية مصدرها التحصيلات الجمركية وهو ما يعادل 1 إلى 1.5 مليار دولار سنويا.

- تخفيض التعريفة الجمركية ثم إزالتها كليا سيؤدي لا محالة إلى ارتفاع وتيرة الاستيراد على حساب التصدير، وهذا سينجم عنه من جهة خلل في ميزان المدفوعات ومن جهة أخرى صعوبة تصدي الصناعة الوطنية لمنافسة المنتجات الأجنبية المستوردة من الخارج، الامر الذي ينتج عنه غلق الكثير من المؤسسات و بالتالي خسائر اضافية للخزينة العمومية و ينطبق نفس الشيء على تجارة الخدمات.

2/ الآثار الإيجابية: تتمثل في[1]:

- توسيع الصناعات المحلية و إمكانية ظهور صناعات جديدة تتمتع الدولة في انتاجها بميزة نسبية، وذلك سواء من خلال إعادة تأهيل هذه الصناعات أو فتح استثمار فيها، حيث يتعلق الامر بالنسبة للجزائر بالصناعات البتروكيماوية والصناعات الاستراتيجية وذلك لارتباط الأولى بالصناعات النفطية وارتباط الثانية بالثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر وهذا ما يتوقع منه في الأخير أن يؤدي إلى رفع معدل نمو الصادرات في هذه الصناعات.

- زيادة الصادرات في الدول النامية وذلك نتيجة انتعاش الاقتصاد العالمي وخروج البلدان الصناعية من حالة الكساد الذي كانت تعني منه منذ السبعينيات لأن النشاط والانتعاش الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة يعتبر من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدول النامية وهذا بدوره يؤدي إلى نمو اقتصاداتها وهذا ينبق على الجزائر أيضا.

- تحرير عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة كفاءتها وإعادة توزيعها حسب متطلبات واحتياجات السوق.

- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض تكاليف وأعباء الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناتج عن التكلفة ومنه استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج.

[1] صالح صالحي، المرجع السابق، ص 56.

خلاصة:

من خلال عرضنا لتطور التجارة الخارجية في الجزائر تبين لنا بأنها تطورت من مرحلة احتكار الدولة لهذا القطاع إلى التحرير المقيد ثم التحرير التام وذلك تحت ضغط المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل مساعدة الجزائر للخروج من أزمة التي كان تتخبط فيها جراء انخفاض أسعار البترول. وبتحليل التركيبة السلعية للواردات تبين أن المواد الأكثر استيرادا من حيث الأهمية هي التجهيزات الصناعية والمواد النصف المصنعة، أما الصادرات نجد أن الطاقة والمحروقات تسيطر على الصادرات ثم تليها المواد النصف المصنعة، في حين تحليل البنية الجغرافية للمبادلات التجارية يظهر أن دول الاتحاد الأوربي هي أهم شريك للجزائر بحكم الموقع الجغرافي والإرث التاريخي، وقد حقق الميزان التجاري فائض مستمر و لكن هذا الفائض انخفض متأثرا بالأزمة العالمية ،كما أن الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي و هذا الانفتاح عائد بالدرجة الأولى إلى زيادة قيمة الصادرات الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات على غرار الزيادة المستمرة للواردات. ولتأكيد الجزائر لرغبتها على الانفتاح قامت بعقد شراكة مع دول الاتحاد الأوربي وهي تسعى الآن للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تمهيد:

لقد أصبح الطابع الكمي للعلاقات الاقتصادية محل اهتمام الاقتصاديين في محاولة لتطوير أساليب البحث و خلق فرع جديد يهتم بالقياس الميداني للعلاقات الاقتصادية و جعل النتائج كأرضية لاتخاذ القرار الملائم، ولهذا الغرض توجب المزج بين النظريات الاقتصادية والعلاقات الرياضية اعتمادا على البيانات الإحصائية وهذا المزج نتج عنه ما يسمى بالاقتصاد القياسي، حيث اهتم الباحثين في الاقتصاد القياسي بتحديد ودراسة العلاقة الكمية بين متغيرات النظرية الاقتصادية و تحديد العلاقات الاتجاهية بين تلك المغيرات، ولا شك أن هذا الهدف يتطلب الالمام الجيد بالنظرية الاقتصادية وكذا بأدوات التحليل الرياضي والاحصائي من أجل اختبار صحة النظرية الاقتصادية، وبعد تعرضنا في الجانب النظري لأهم الجوانب المتعلقة بالانفتاح التجاري سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي يفسر الانفتاح التجاري في الجزائر.

على هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث سنتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل الى ماهية الاقتصاد القياسي ونماذج التي يعتمدها ثم نعرج في المبحث الثاني إلى كيفية صياغة النماذج ومشاكل الاقتصاد القياسي، وفي الأخير سنحاول تحديد محددات الانفتاح التجاري بالجزائر من خلال اختيار أحسن نموذج باستخدام طريقة stepwise بالاعتماد على برنامج spss16 واختبار النموذج باستخدام برنامج eviews 6 وبالتالي تحليل النتائج وتفسيرها.

المبحث الأول: أساسيات الاقتصاد القياسي.

يعتبر الاقتصاد القياسي من أهم العلوم الاقتصادية والإحصائية وللعمل بنظريات هذا العلم يتطلب منا معرفة القواعد التي يستند إليها هذا العلم بداية من مفهومه، وللأخذ بفرضياته للوصول إلى نتائجه.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي.

أولا: نبذة تاريخية للاقتصاد القياسي و كيفية ظهوره :

الكلاسيك يبدؤون بحوثهم من العام متجهين إلى الخاص، أو بعبارة أخرى كانوا يبدؤون من مبادئ عامة جارية باعتبارها تمثل الحقيقة كمبدأ المنافسة الحرة حيث هو قانون طبيعي مستمر، و كمفهوم [الإنسان الاقتصادي الرشيد]، فمن جهة انتهى الكلاسيك عن طريق سلسلة من العمليات العقلية البحتة إلى وضع نظريات تفسيرية يخضعون لها أحداث الحياة الاقتصادية إلا أن مدرسة لوزان الرياضية قامت بتحديد للمنهج الكلاسيكي القائم على التجريد الاستنباطي بإدخال الرياضيات ومنطقها فيه كبديل للغة الأدبية والتدليل المنطقي العادي إلا أنها لم تغير من طبيعة ذلك المنهج الكلاسيكي حيث ظل منهجا تجريديا استنباطيا بحتا.

ومن جهة أخرى فنتيجة لما تحقق للإحصاء كأسلوب للملاحظة في تقدم، و قد استطاع اقتصاديو جامعة هارفارد الاستفادة من ذلك، و على الرغم من مشاركتهم للاتجاه الأول في رفضهم البدء من أية مبادئ عامة وفي ربط بحوثهم بالظروف المحددة في مقالاتهم في الارتباط بالملاحظة وحدها، إلا أنهم اختلفوا مع هذا الاتجاه الأول باعتمادهم على الإحصاء كأسلوب للملاحظة، الأمر الذي ربط منهجهم في البحث بالخطوات الثلاث التالية :

1/ تجميع البيانات اللازمة عن الظروف الاقتصادية المحددة والمستهدف دراستها.

2/ إعداد هذه البيانات إعدادإحصائيا، أي على أساس كمي.

3/ قراءة ما تشير إليه الصور النهائية من علامات ارتباط بين معطيات المستهدفة في البحث، هكذا انتهى الأمر في البحث الاقتصادي إلى منهجين متنافرين ظل كل منهما بعيدا عن الأخر و هما منهج التدليل الرياضي التجريدي البحت و منهج الوضعيين باختباراته الإحصائية الصرفة، إلى أن تهيأ لهما

الالتقاء في الحقبة الأخيرة على موقف منهجي موحد هو موقف الاقتصاديين القياسيين [1] Economètres إلا أنه لفظ اقتصادي قياسي استخدم لأول مرة عام 1926، و يرجع الفضل في ذلك للاقتصادي Ranger Frisch و هناك من يؤرخ لمولد الاقتصاد القياسي بفترة الثلاثينيات من القرن التاسع عشر حيث استخدم الاقتصادي كورنو Cournout التحليل الكمي في أبحاثه بطريقة منظمة منذ تلك الفترة و يعتبر بذلك كورنو أبو الاقتصاد القياسي في رأي البعض، مثلما يعتبر ادم سميث أبو علم الاقتصاد الوضعي ، بل إن هناك من يؤرخ لمولد الاقتصاد القياسي بظهور الجدول الاقتصادي عند مدرسة الطبيعيين على يد الطبيب الفرنسي كيناي Quesnay عام 1758م وبذكر البعض أن تطبيقات الاقتصاد القياسي بدأت دراسات انجل Engel في القرن التاسع عشر و الذي استخدم فيها بيانات عن إنفاق الأسر و توصل إلى قانون انجل المعروف حتى ألآن و هو ينص على أن (النسبة المخصصة للغذاء من الإنفاق الكلي للأسرة تقل مع زيادة الدخل)[2].

ثانيا: مفهوم الاقتصاد القياسي:

إن مصطلح اقتصاد قياسي (économétrie) مركب من كلمة اقتصاد (Economie) و(Métrise) والتي تعني قياسات و تعود جذورها إلى الأصول الإغريقية وهذا يعد أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية Economie Theory والرياضيات Mathématic والإحصاء[3]Statistics ولتقديم الظاهرة الاقتصادية القابلة للتكميم في شكل علاقات رياضية (معادلات دوال.....الخ)، تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية، بمعنى أخر تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى شكل كمي تحكمه علاقات كمية، رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية وإحصائية، فموضوع الاقتصاد القياسي إذا هو النمذجة الاقتصادية أي بناء النماذج الرياضية الاقتصادية [4]، و يعرفه بعض الاقتصاديين على انه القياس الاقتصادي، وبصورة أكثر تفصيلا، يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرف الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات

[1] سمير محمد عبد العزيز، **الاقتصاد القياسي (مدخل في اتخاذ القرارات)، النلشر مكتبة الإشعاع للطبع والنشر** والتوزيع ، سنة 1997، ص ص 15-17.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدر الجامعية حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الإسكندرية، سنة 2005 ، ص 3 .

[3] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان / الأردن – شارع الملك حسين ، الطبعة العربية ، ص 18.

[4] علي مكيد، **الاقتصاد القياسي (دروس ومسائل محلولة)**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، سنة 2007، ص 6.

الاقتصادية[1]، و يعرفه البعض الأخر على انه توليفات معينة بين النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي و الإحصائي إلى انه مازال يمثل فرعا مستقلا بذاته عن كل من هذه الفروع الثلاثة، فهو يمثل في واقعه فرعا مكملا له بغرض التوصل إلى تحديد قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية المختلفة وعلى ذلك يمكن اعتباره نوعا خاصا من التحليل والبحث الاقتصادي نجمع فيه بين الصياغة الرياضية للنظرية الاقتصادية و بين أدوات التحليل الإحصائي بعد تطويعها للتلاؤم مع طبيعة الظواهر الاقتصادية و ذلك بهدف عمل قياسات واقعية أو ميدانية للعلاقات الاقتصادية، ومن الصفات الرئيسية للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وجود عوامل أو متغيرات عشوائية يمكن أن تؤثر في هذه العلاقات إلا أن النظرية الاقتصادية و النماذج الرياضية لا يعيرها اهتماما والاقتصاد القياسي يحاول تحديد أثرها على العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.[2]

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تعريف علم الاقتصاد القياسي بأنه ذلك العلم الاجتماعي الذي يهتم بقياس العلاقات التي تتناولها النظرية الاقتصادية بعد تحويلها إلى صيغ رياضية وانطلاقا من بيانات واقعية بهدف اختبار مدى اتفاقيتها مع الواقع أو تفسير بعض الظواهر أو التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية في المستقبل أو اتخاذ القرارات الاقتصادية.[3]

ثالثا: أهداف الاقتصاد القياسي:

1/ اختبار النظرية الاقتصادية: وهو أحد الأهداف الأساسية للاقتصاد القياسي هو وضع هذه النظريات تحت الاختبار وذلك بالحصول على بيانات واقعية لاكتشاف مدى القدرة التفسيرية للنظريات الاقتصادية للواقع الفعلي، و حاليا لم يعد علم الاقتصاد مجرد حاوية نجمع فيها البيانات الإحصائية المختلفة عن كل دقائق البيئة الاقتصادية ولم يعد مسرحا لاستعراض النظريات الاقتصادية المختلفة المنمقة و التي نقف مبهورين أمام أحكام تركيبها و المنطق وراء تحديد نتائجها، ولكن أصبحت المهمة الأساسية للاقتصاد هي محاولة النفاذ إلى أعماق البيئة الاقتصادية لفهم متغيراتها وضبط اتجاهاتها، و من ثم فان أي نظرية اقتصادية تحاول تحديد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية يجب أن يصاحبها اختبار لمطابقتها بالواقع أو بالأحرى مدى قدرتها على تفسير الواقع المرافق للبيئة الاقتصادية الفعلية، وهذه المهمة يمكن انجازها عن طريق استخدام أساليب لاقتصاد القياسي والتي تؤدي إلى التوصل إلى نظريات جديدة أو إلى ضرورة تعديل نظريات قائمة.[4]

---

[1] عبد القادر محمد عطية، **المرجع السابق** ، ص 4.
[2] نجيب إبراهيم نعمة الله، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 2002، ص 2.
[3] سمير محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص ص 26- 27 .
[4] نعمة الله نجيب إبراهيم، المرجع السابق ، ص ص 11- 12 .

3/ رسم السياسات و اتخاذ القرارات: يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم فردية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير المرونة والمعلمات الفنية والتكلفة الحدية والإرادات الحدية والميل الحدي للاستهلاك والادخار والاستثمار وغيرها، وتأسيسا على ذلك فان معرفة القيم العددية لمعلمات النموذج المقدر تساعد على إجراء المقارنات واتخاذ القرار المناسب سواء على مستوى المنشأة أو الدولة[1]، فرسم السياسة الاقتصادية عملية اقتصادية تعتمد على المعلومات الواقعية والمعالجة اقتصاديا و قياسيا و على ضوئها ترسم سياسات وتوضع بدائلها لمعالجة أوضاع معينة ورسم مسار وسلوك موجهين[2].

3/ التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل : يساعد الاقتصاد القياسي رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم للعددية لمعلمات Paramètres المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا، وإن هذه التنبؤات تمكن السياسيين ومتخذي القرار لتنظيم الحياة الاقتصادية واتخاذ إجراءات معينة للتأثير في متغيرات اقتصادية معينة، مثل ذلك لو أرادت الحكومة معرفة الآثار المحتملة للسياسة النقدية على التضخم والبطالة، وما هو الأثر المتوقع لزيادة أسعار السلع البديلة أو المكملة على الكمية المطلوبة من السلع الأصلية، حيث أن الاقتصاد القياسي سيحدد مستوى الكمية فيما إذا كان مرتفعا أو منخفضا وهكذا لبقية الظواهر الاقتصادية وما يتعلق بها مستقبلا[3].

رابعا: مجالات وفروع الاقتصاد القياسي وأهدافه :

1/ مجلات الاقتصاد القياسي: للاقتصاد القياسي مجال واسع كعلم منفصل بذاته و كعلم مساعد للنظرية والممارسة الاقتصادية و يتسع مجاله إلى الآتي[4]:

- اختبار الفروض التي تتصل بالعلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية من خلال قياس العلاقة الاقتصادية (العلاقة القياسية) ومن ثم اختبار هذه العلاقة وأسباب الاختلاف بين المقدار الحقيقي وتقدير حجم الاختلاف، وتحديد القيم التي هي أقرب إلى الحقيقة المعبر عنها بأسباب التغير في الظاهر، عبر المشاهدات الإحصائية الاقتصادية .

[1] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، المرجع السابق ، ص 19.
[2] وليد إسماعيل السيفو و آخرون ، **أساسيات الإقتصاد القياسي التحليلي** ، الأهلة للنشر و التوزيع، عمان، ص 27.
[3] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **المرجع السابق ، ص** 20.
[4] وليد إسماعيل السيفو و آخرون، المرجع السابق .ص ص 30-31 .

- تقدير قيم المعلمات (Parameters) بين المتغيرات الاقتصادية بصورة كمية كالعلاقة بين الاستهلاك والدخل، ومن ثم تقدير قيم المتغير بصورة صحيحة لتكون أقرب إلى الواقع المشاهدة أو تصحيحه.

- استخدام القيم العددية بطريقة صحيحة في التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة، والمستقلة على حد سواء مع تقدير هامش الخطأ فيها.

- البحث عن أنسب الدوال الرياضية التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية تعبيرا دقيقا وتحديد عدد متغيراتها وشكلها.

- البحث عن تأثير عدم دقة البيانات ومدى تأثيرها على عملية التقدير والنتائج المستخلصة، وتقدير الخطأ نتيجة ذلك وقياسه.

- تحديد الطرق الخاصة بالقياس الاقتصادي و تقنياته.

- دراسة التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

2/فروع الاقتصاد القياسي :

ويمكن التمييز بين فرعين لعلم الاقتصاد القياسي هما كالتالي[1]:

- الاقتصاد القياسي النظري: ونعني به ذلك الفرع من علم الاقتصاد القياسي الذي يهتم بتنمية وتطوير الطرق والأساليب الإحصائية في مجال قياس العلاقات الاقتصادية أو التفسير و التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية أو اتخاذ القرارات الاقتصادية وبعبارة موجزة يتمثل الاقتصاد القياسي النظري في الطرق و الأساليب لهذا العالم.

- الاقتصاد القياسي التطبيقي: وهو ذلك الفرع من علم الاقتصاد القياسي الذي نطبق فيه أساليب الاقتصاد القياسي في مجال محدد من مجالات النظرية الاقتصادية مثل: الطلب ،العرض، الاستهلاك، الادخار والاستثمار ...إلخ، والهدف منه هو قياس العلاقات الاقتصادية في مجال من هذه المجالات واختبار مدى الاتفاق بين النظرية والواقع بالإضافة إلى التنبؤات الخاصة بتطور الظاهرة في المستقبل.

3/ وظائف الاقتصاد القياسي : للاقتصاد القياسي وظيفتين رئيسيتين وهما:

[1] سمير محمد عبد العزيز، **المرجع السابق**، ص ص 26- 27.

- توفير الأساليب التي يمكن على أساسها قبول أو رفض النظريات الاقتصادية.

- توفير تقدير كمي للقيم التي تقيس العلاقات الاقتصادية و قوانينها، والتنبؤ بسلوكياتها المستقبلية (كميا).

خامسا: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي: لا يختلف الاقتصاد القياسي عن غيره من العلوم الاقتصادية والرياضية في منهجية بحثه، إلا أنه يركز في بحثه على إيجاد ثلاثة قيم رئيسية وهي:

1/ قيم المعلمات الاقتصادية القياسية: وهي القيم التي تمثل حلقة الوصل والقياس بين المتغيرات المستقلة والتابعة، ولهذا يتركز جل اهتمامها في البحث عن أفضل الطرق التي يمكن أن نجد بواسطتها هذه المعلمات بأدق مستوى ممكن لنعبر أدق تعبير عن طبيعة و قوة العلاقات الحقيقية الموجودة بين المتغيرات، إما ذلك للمجتمع أو العينة بحيث تصل إلى أن تطابق قيمها مع تلك القيم الخاصة بالمجتمع كما أنها تكون ممثلة لحقيقة الواقع الاقتصادي للظاهرة قيد الدراسة وسلوكها في الحاضر والماضي .

2/ قيم المتغير العشوائي (ei)أو (ui): والذي يمثل حلقة الوصل بين القيم الحقيقية للقيم المقدرة والذي يقارب فيما بينها وصولا إلى الصفر إلى أقرب دقة للقيم المقدرة (Exactness).

3/قيم المتغير التابع المقدر أو المستقبلي وكذلك قيم المتغيرات المستقلة[1]: من خلال الإسقاط والاستطالة (interpolation & extrapolation) ولغرض الوصول إلى هذه القيم يتطلب الأمر حسب المنهج القياسي إتباع الخطوات أو المراحل الآتية:

- تكوين النموذج القياسي(نموذج الانحدار) : يعني تشكيل النموذج القياسي أي تكوين الصيغة الرياضية (الكمية) للمشكلة المدروسة التي تربط بين الظاهرة المدروسة وعناصر التي تتحكم فيها، وتحديد طبيعة هذه الصيغة، ينطلق تكوين النموذج من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير في ما بينها (المستقل والتابع)، نعبر عن هذه العلاقات النظرية في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات :

$y = f(X_1, X_2, \dots \dots . X_n)$، بحيث نرمز لكل عنصر أو عامل بمتغير.

[1] وليد إسماعيل السيفو وآخرون ، المرجع السابق، ص 31.

من أجل تحديد نوع العلاقة الرياضية التي تجمع بين المتغير التابع والمتغير (المتغيرات) المستقل، أي من أجل تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي تعتبر عن هذه العلاقة بين المتغيرات تعبيرا دقيقا (خطية أو غير خطية، بسيطة أم متعددة) يجب إتباع الخطوات التالية :

أ/ إجراء تحليل تمهيدي: نتناول في هذا التحليل قبل كل شيء تعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة (Y) ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها (الظواهر المسببة أو المفسرة)، يجب كذلك تحديد وحدات القياس التي نقيس بها تلك الظواهر و كل العوامل المؤثرة فيها على حدة.

ب/ التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.

ج/ جمع المعلومات الأولية: يبدأ جمع المعلومات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة[1] والتحقق من البيانات المتوفرة عن تطور الظاهرة وسلوكها في الماضي وتدقيقها عبر دراسة المجتمع الإحصائي وأسلوب اختيار العينة وملائمتها للمجتمع، ودقة المعالجة المعلوماتية وتقنينه ودقة جدولة المعلومات ووضعه في رسوم بيانية مناسبة، وعزل المعلومات المشوشة وتحديد التشويش ومصدره .... الخ .

د/ المعالجة الإحصائية للبيانات: كإيجاد المتوسطات المتحركة والثابتة وإزالة المعلومات الشاذة وتصنيفها لأغراض القياس، و يقوم بهذه المهمة الإحصاء الاقتصادي وهو يعد بمثابة العجلات التي يسير بها الاقتصاد القياسي[2].

ه/ التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة: ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدا، هذا الرسم يسمح إذا بتحديد الشكل البياني العام للعلاقة المدروسة بين مؤشرين (X) ,(Y) وذلك من خلال تحديد الاتجاه العام في شكل استثمار النقط الخاصة بهذين المؤشرين والقيام بعملية الرسم البياني للعلاقة بين هذين الؤشرين[3] نقوم بإسقاط أزواج المتغيرات على إحداثيات معين ورسم الشكل الانتشاري الذي يمكن أن يؤكد وجود علاقة أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والقوة التقديرية لهذه العلاقة وبناء النموذج الاقتصادي Economie Model على ضوئها، وصياغة هذه العلاقة باستخدام الرموز الرياضية كتطوير العلاقة بين السعر والطلب على شكل معادلة رياضية معينة كالاتي: $D=a - bp$

حيث :D :تمثل الكمية المطلوبة

[1] مكيد علي، المرجع السابق ، ص 11 .
[2] وليد إسماعيل السيفو و آخرون، المرجع السابق، ص 32.
[3] مكيد علي، المرجع السابق، ص 12 .

P: تمثل السعر

b،a:تمثل قيم (المعلمات)

وهذا النموذج الذي يتم صياغته رياضيا هو نموذج افتراضي لخطية أو لاخطية العلاقة بين المتغيرات .

بعد استكمال تحديد النموذج يتم ادخال المتغير العشوائي (u) لتقدير الاخطاء المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي [1] econometries model

- **مرحلة التقدير**: بعد تحديد النموذج فإن الخطوة اللاحقة في العمل الاقتصادي القياسي هي الحصول على تقديرات (estimate)، (قيم رقمية لمعلمات النموذج من البيانات المتوفرة) وهذه البيانات يمكن ان تجهزمن الاحصاء الاقتصادي[2] وتقيم بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

- **تقييم النموذج القياسي**: قبل استخدام النموذج القياسي المقدر يجب التأكد من وجود تقدير هذا النموذج، يتم هذا التقييم من خلال بعض الاختبارات الرئيسية مثل :اختبار المعنوية الاقتصادية، المعنوية الاحصائية، جودة الاداء العام وغيرها.

- **استخدام (تطبيقات)النموذج القياسي[3] :** وذلك باختبار قدرة النموذج على التنبؤ وإجراء الفعلي بعد قبول النظرية إذا تطابقت البيانات[4]، ويعني هذا استعمال النماذج القياسية المحصل عليها في إجراء مختلف أنواع التقديرات والتوقعات لتطور الظاهرة المدروسة في المستقبل، أي حساب قيم المتغير التابع في المستقبل باعطاء قيم ما للمتغيرات المستقلة[5].

المطلب الثاني: نموذج الاقتصاد القياسي وصياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط .

أولا: مفهوم النموذج القياسي و عناصره:

النموذج القياسي عبارة عن نموذج اقتصادي يعبر رمزيا عن طبيعة العلاقات الاقتصادية للظاهرة المدروسة و بصورة أقرب الى الدقة مستخدما في ذلك العامل (العوامل) المحددة او المؤثرة على سلوك الظاهرة المدروسة جزئيا أو كليا يضمنه العامل غير المحدد والمتمثل في المتغير أو الحد العشوائي، و يتألف النموذج من العناصر التالية :

[1] وليد إسماعيل السيفو و آخرون، **المرجع السابق**، ص 33.
[2] محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2004، ص 34.
[3] مكيد علي، **المرجع السابق**، ص ص 14- 15 .
[4] وليد إسماعيل السيفو **و آخرون**، **المرجع السابق**، ص 15.
[5] مكيد علي، **المرجع السابق**، ص15.

1/العنصر أوالمتغير المفسر(التابع): و المتغير بالمفهوم الرياضي هو ظاهرة يمكن أن تتخذ عدة قيم في الموضوع قيد البحث.

والمفهوم الرياضي يمكن أن يكون مفهوما عاما ليس له مقابل في الجهات العملية، أو يرمز له لأية ظاهرة تتحدد قيمتها بسلوك قيم أخرى مثل (x) أو (y) أو (z)، وفي المفهوم الاقتصادي له مضمون حقيقي وواقعي مثل الاستهلاك والدخل القومي ... الخ، وهو يرمز الى الظاهرة والذي يستجيب الى سلوك المتغيرات المستقلة، لهذا فهو مخرج النموذج (Output) مثل الاستهلاك الكلي الذي يتغير بمقدار محدد عندما يتغير الدخل القومي أو أحد العناصر المحددة للاستهلاك، ويسمى تابعا أو معتمدا لأنه مخرج (Output) لمدخولات معينة (inputs) ويتبعها بالسلوك طرديا أو عكسيا .

2/العنصر أو المتغير المستقل أو المفسر: وهوالعنصر المتحكم (افتراضا أوحقيقة) بسلوك الظاهرة المعينة، وهو متغير أو مدخل (inbut) المؤثرة والمحددة لحركة العنصر التابع و الذي يعد وفقا للنظرية القياسية العنصر المفسر لسلوك المتغير التابع .

وقد يكون استقلاله مطلقا مثل الاستثمارات التلقائية، والصادرات، والنفاق الحكومي، أو المناخ أو كمية الأمطار، يطلق عليه أيضا المتغير الخارجي (Endogenous variabl) وتتخذ قيمته من خارج النموذج، أي بفعل مؤثرات خارجية عن النموذج، و بهذا لايكون النموذج مسؤولا عن تفسيره، وقد يكون متغيرا داخليا (Exdogenous variabl) ويتحدد داخل النموذج وبفعل علاقاته، مثل الاستهلاك الذي يؤثر في الدخل القومي ويتأثر به في الوقت ذاته، وكذلك بالاستثمار المحفز.

3/العناصر الثابتة: و هي العناصر التي تمثل المعالج (operator) في النموذج القياسي وتمثل معلمات النموذج (parametres)[1].

ثانيا: نموذج الانحدار الخطي البسيط: هو النموذج الذي يتكون من متغير مستقل واحد، يكون هذا النموذج خطيا إذا كانت العلاقة بين المؤشرين المدروسين معبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر (معادلة منحنى).

ينقسم نموذج الإنحدار البسيط غير الخطي إلى نوعين :

- نموذج بسيط غير خطي بالنسبة للمتغيرات المستقلة التي يتكون منها هذا النموذج، مثال نماذج الإنحدار البسيط غير الخطية بالنظر للمتغيرات المستقلة التي تتكون منها وخطية بالنسبة لمعاملات هذه المتغيرات:

[1]وليد إسماعيل السيفو **وآخرون ، المرجع السابق** ، ص 47-48.

الدوال أو المعادلات من الدرجة الثانية وأكثر:

$$y = a + b_1 x + b_2 x^2 + b_3 x^3 + \varepsilon$$

المعادلات ممثلة للقطع الزائد: $y = a + \frac{b}{x} + \varepsilon$ وغيرها.

ـ نموذج بسيط غير خطي سواء بالنسبة للمتغيرات المستقلة أو لمعاملات هذه المتغيرات، مثال نماذج الانحدار البسيطة غير الخطية بالنظر لمعاملات المتغيرات المستقلة التي يتكون منها النموذج:

الدالة الصماء : $y = a.x^b.\varepsilon$

الدالة من النوع: $y = a.b^x.\varepsilon$

الدالة الأسية وغيرها $y = e^{a+b.x}.\varepsilon$

كثيرا من الاحيان يؤخذ هذا النموذج الشكل الجبري الاتي:

$$y_i = a + bx_i + \text{Ui} \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (I)$$

حيث أن:

(i): هو رقم المشاهدات (n..... 3, 2, i=1).

y_i:قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير التابع.

x_i:قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير المستقل.

Ui:قيمة الخطأ(i) الخاصة بالمتغير العشوائي.

و تعتبر المشاهدات الخاصة بالمتغير العشوائي مشاهدات مقدرة و غير حقيقية[1].

ثالثا: توليف نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى (c.l.s).

1/ مفهوم و أسلوب طريقة المربعات الصغرى:

توجد في الممارسة العملية عدة طرق لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في المشاهدات الاحصائية إلا أن أبرزها وأكثرها شيوعا هي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

[1]وليد إسماعيل السيفو **وآخرون، المرجع السابق** ، ص 89.

(o.l.s)، وقد شاع استخدام هذه الطريقة في التحليل والبحوث الاحصائية والقياسية انطلاقا من المعالجة الرياضية لدالة الهدف لنموذج الانحدار الخطي البسيط، ألا وهي تصغير مجموع مربع انحرافات قيم المشاهدة عن وسطها الحسابي وذلك باعتبار أن دالة الهدف عند تقدير الدالة الانحدارية هي الحصول على أدنى تباين ممكن أو أدنى مجموع مربع انحرافات أو أدنى انحراف معياري للقيم المشاهدة عند متوسطاتها، والمقصود هنا هو استخدام هذه الطريقة لتوليف النموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يحقق الاتي:

- أن يكون مجموع انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة في حده الادنى والهدف هو جعله في المحصلة النهائية صفرا، فإذا ما رمزنا للانحرافات هذه بـ (u) فإن الهدف هو أن يكون معامل الازعاج صفرا: $\sum(y_i - \hat{y}_i) = \sum U_i = 0$

و منه يكون مجموع مربعات الخطأ صفرا أيضا : $\sum(y_i - \hat{y}_i) = \sum e_i = 0$

- أن يكون مجموع القيم المقدرة يساوي مجموع القيم الشاهدة أي: $\sum \hat{y}_i = \sum y_i$

حيث أن:

$$\sum y_i = \sum \hat{y}_i + \sum U_i$$

و بما أن: $\sum U_i = 0$ ، فإن: $\sum \hat{y}_i = \sum y_i$

- أن يكون مجموع انحرافات القيم المقدرة أو المشاهدة عن متوسط القيم المشاهدة صفرا أي:

$$\sum(\hat{y}_i - \overline{y}_i) = 0$$

- إن مجموع مربع انحرافات القيم المشاهدة عن القيم المقدرة و تباينها و الانحراف المعياري (الخطأ المعياري للتقدير) يكون في حده الأدنى أي:

$$\sum(y_i - \hat{y}_i)^2 \Rightarrow [\sum(y_i - \overline{y}_i)^2]\frac{1}{n} = \delta^2 \rightarrow m$$

2/ أسباب استخدام طرقة المربعات الصغرى لتوليف النماذج القياسية :

يعود سبب شيوع استخدام هذه الطريقة إلى خصائصها الأساسية والتي يمكن تلخيصها في:

أ/ إن المعلمات المقدرة بواسطتها تتميز بكونها ذات خصائص إحصائية مرغوبة مثل عدم التحيز وصغر قيمة التباين و غيرها[1].

- خاصية عدم التحيز: حتى يكون التقدير مكتسبا لخاصية عدم التحيز فإن القيمة المتوقعة للقيمة المقدرة ينبغي أن تكون مساوية للقيمة الحقيقية، ولذلك نطلب أن تكون القيمة المتوقعة لكل من $(\hat{b})$ و$(\hat{a})$ مساوية لما يلي:

$$(1) \dots\dots\dots \mathrm{E}(\hat{b}) = \mathrm{b}$$

$$(2) \dots\dots\dots \mathrm{E}(\hat{a}) = \mathrm{a}$$

- خاصية صغر قيمة التباين:

$$\mathrm{var}(\mathrm{b}^*) = \sigma^2{}_{\mathrm{u}} \sum Q^2{}_{t} + \sigma^2{}_{\mathrm{u}} \sum \mathrm{v}^2{}_{\mathrm{t}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathrm{I})$$

بحيث أن $(\sigma^2{}_{\mathrm{u}} \sum Q^2{}_{t})$ تساوي تباين $(\hat{b})$، وقيمة $(\sum \mathrm{v}^2{}_{\mathrm{t}})$ هي قيمة موجبة أو تساوي الصفر على أقل تقدير.

إن $\boxed{Var\,(\mathrm{b}^*) \geq var(\hat{b})}$

كما يتضح من المعادلة (I)، ويعني ذلك أن التباين $(\hat{b})$ هو أقل تباين يمكن الحصول عليه، فبالرغم من اكتساب (b^*) لخاصية عدم التحيز، فإن تباين (b^*) لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون أقل من تباين $(\hat{b})$ وبذلك نستنتج أن القاعدة التي استندنا إليها في تقدير $(\hat{b})$ تكتسب الخاصية الثانية للتقدير الجيد، وهي خاصية أقل تباين ممكن.

بالنسبة لـ $(\hat{a})$: $\mathrm{var}(a^*) = \mathrm{var}(\hat{a}) + \sigma^2{}_{\mathrm{u}} \sum \mathrm{v}^2{}_{\mathrm{t}}$ وبذلك نستنتج أن:

$\boxed{Var\,(a^*) \geq var(\hat{a})}$ تكتسب خاصية أقل تباين ممكن وهما الخاصيتان اللازمتان لأي تقدير جيد، وبذلك يمكننا الاعتماد على قيمتي $(\hat{a})$ و$(\hat{b})$ في تقدير العلاقة بين (y) و(x).

ب/ بساطة العمليات الحسابية المنجزة لتقدير المعلومات قياسا للطرق الأخرى.

ج/ إن حاجتها للبيانات الاحصائية يكون أقل من غيرها من الطرق.

[1] وليد إسماعيل السيفو و آخرون ، المرجع السابق، ص ص 91-92 .

د/ تم اختبارها في مجالات اقتصادية مختلفة وأعطية نتائج جيدة.

ه/ سهولة فهم آليتها و كيفية استنتاجها رياضيا.

و/ تحولت إلى لبنة أساسية لطرق أخرى قامت عليها[1].

المطلب الثالث: النموذج الخطي المتعدد: يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع (y_i) و عدد من المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, x_3, \dots \dots \dots x_k$ وحد عشوائي Ui و يعبر عن هذه العلاقة، بالنسبة لـ n المشاهدات و k المتغيرات المستقلة، بالشكل الآتي:

$$y_i = B_0 + B_1 X_{i1} + B_2 X_{i2} + \cdots + B_k X_{il} + U_i$$

أولا: فرضيات النموذج: عند استخدام طريقة o.l.s في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، فإنه يجب توافر الافتراضات الاتية:

1/ القيمة المتوقعة لمتجه حد الخطأ تساوي الصفر[2]، أي:

$$E(U_i) = 0$$

$$E(U_i) = E\begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ . \\ . \\ . \\ U_i \end{bmatrix} = E\begin{bmatrix} E(U_1) \\ E(U_2) \\ . \\ . \\ . \\ E(U_i) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ . \\ . \\ . \\ 0 \end{bmatrix} =$$

2/ تباين العناصر العشوائية ثابت، والتباين المشترك بينها يساوي صفرا، أي أن[3]:

$$c_i \quad (U) = E(UU) = \sigma^2$$

[1] محمد لطفي فرحات، **مبادئ الإقتصا دية القياسي (قياس العلاقات الاقتصادية)**، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلام ،الطبعة الثانية، ص ص 58- 60.

[2] حسن علي بخيت، سحر فتح الله، **المرجع السابق** ، ص 136.

[3] المرجع نفسه، ص 137.

$$E(U\dot{U}) = E\begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ . \\ . \\ . \\ U_n \end{bmatrix}[U_1, U_2, \ldots, U_n] = E\begin{bmatrix} U_1^2 & U_1U_2 \ldots & U_1U_n \\ U_2U_1 & U_2^2 \ldots & U_2U_n \\ & . & \\ & . & \\ & . & \\ U_nU_1 & U_nU_2 \ldots & U_n^2 \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} E(U_1^2) & E(U_1U_2) \ldots & E(U_1U_n) \\ E(U_2U_1) & E(U_2^2) \ldots & E(U_2U_n) \\ & . & \\ & . & \\ & . & \\ E(U_nU_1) & E(U_nU_2) \ldots & E(U_n^2) \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} var(U_1) & cov(U_1U_2) \ldots & cov(U_1U_n) \\ cov(U_2U_1) & var(U_2) \ldots & cov(U_2U_n) \\ & . & \\ & . & \\ & . & \\ cov(U_nU_1) & cov(U_nU_2) \ldots & var(U_n) \end{bmatrix}$$

$$v \quad (U_i) = E(U_i^2) = \delta^2$$

وإن:

$$c \quad (U_iU_j) = (U_iU_j) = 0 \qquad , \qquad i \neq j$$

$$E(U\dot{U}) = \begin{bmatrix} \delta_1^2 & 0 \ldots & 0 \\ 0 & \delta_2^2 \ldots & 0 \\ 0 & 0 \ldots & \delta_n^2 \end{bmatrix}$$

حيث أن:

$$\delta_1^2 = \delta_2^2 = \ldots = \delta_n^2$$

$$E(U\dot{U}) = \delta^2 \begin{bmatrix} 1 & 0 \ldots 0 \\ 0 & 1 \ldots 0 \\ 0 & 0 \ldots 1 \end{bmatrix}$$

$$E(U\dot{U}) = \delta^2 I_1$$

وتسمى المصفوفة العددية أعلاه بمصفوفة التباين المشترك variance_covariance matrix مصفوفة تباين قيم U بينما تبقى العناصر غير القطرية (أعلى و أسفل القطر) مساوية للصفر لانعدام التباين المشترك والترابط بين قيم U1.

3/ ليس هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة لما وأن عدد المشاهدات يجب أن يزيد على عدد المعلمات المطلوب تقديرها أي أن:

$$r(x) = k + 1 < n$$

- حيث أن (r) رتبة مصفوفة البيانات، (x) تساوي عدد المتغيرات المستقلة (k) زائد (1) الحد الثابت وهي أصغر من عدد المشاهدات (n)، وهذه الفرضية ضرورية جدا لضمان إيجاد معكوس المصفوفة ($\dot{X}X$)، إذ أن اختفاء هذا الفرض يجعل رتبة المصفوفة (x) أقل من (k+1) و بالتالي فإن رتبة ($\dot{X}X$) التي تستخدم في الحصول على مقدرات o.l.s بدورها أقل من (k+1) و لا يمكن إيجاد معكوسها بسبب ما يسمى بمشكلة الارتباط الخطي المتعدد وبالتالي لا يمكن الحصول على مقدرات المربعات الصغرى العادية (o.l.s)[1].

ثانيا: صياغة وتقدير معلمات النموذج:

يمكن أن نحصل على الحالة الخاصة وهي العلاقة بين متغيرين بفرض أن (m) عدد المتغيرات المستقلة يساوي واحد و بذلك نحصل على التالي[2]:

$$y_t = b_0 + b_1 x_{1t} + U_t \ldots\ldots (I)$$

(t): هو رقم المشاهدات (n..... 3, 2, 1=t).

و يوضع هذا النموذج في الصورة، التي تعودنا عليها، وهي:

$$y_t = a + bx_t + U_t$$

حيث إن (xt) حلت محل (x_{1t})، و(b) حلت محل (b_1) و(a)حلت محل (b_0).

وبما أن الفروض الخاصة بمعامل الإزعاج يمكن استخدامها للحصول على المعادلتين التاليتين:

$$\sum y_t = \hat{a}n + \hat{b}\sum x_t$$

[1] حسن علي بخيت، سحر فتح الله ،المرجع السابق ، ص 138 .
[2] محمد لطفي فرحات، المرجع السابق ، ص ص 146- 147.

$$\sum x_t y_t = \hat{a} \sum x_t + \hat{b} \sum x_t{}^2$$

فإنه يمكن وضع هاتين المعادلتين باستخدام المصفوفة بالشكل التالي:

$$\begin{bmatrix} \sum y_t \\ \sum x_t y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} n \sum x_t \\ \sum x_t \sum x^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \hat{a} \\ \hat{b} \end{bmatrix} \ldots\ldots (I)$$

ويمكن الحصول على قيمة كل من ($\hat{a}$) و($\hat{b}$) بعد إيجاد مقلوب المصفوفة ($X^{'}$) التالية:

$$(\dot{X}X) = \begin{bmatrix} n \sum x_t \\ \sum x_t \sum x_t{}^2 \end{bmatrix}$$

$$(\dot{X}X)^{-1} = \begin{bmatrix} \frac{\sum x_t{}^2}{n\sum(x_t-\bar{x})^2} & -\frac{\sum x_t}{n\sum(x_t-\bar{x})^2} \\ -\frac{\sum x_t}{n\sum(x_t-\bar{x})^2} & \frac{n}{n\sum(x_t-\bar{x})^2} \end{bmatrix}$$

وذلك كما يلي[1]:

$$\begin{bmatrix} \hat{a} \\ \hat{b} \end{bmatrix} = (X^{'})^{-1} \begin{bmatrix} \sum y_t \\ \sum x_t y_t \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} \hat{\mathbf{a}} \\ \hat{\mathbf{b}} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \frac{(\bar{y}-x_t)\sum(x_t-\bar{x})y}{\sum(x_t-\bar{x})^2} \\ \frac{\sum(x_t-\bar{x})y_t}{\sum(x_t-\bar{x})^2} \end{bmatrix}$$

ويمكننا أن نلاحظ هنا أن التقديرات التي حصلنا عليها هي نفس التقديرات وذلك لأن:

$$\hat{a} = \bar{y} - \hat{b}\bar{x}$$

$$\hat{b} = \frac{\sum(x_t-\bar{x})y_t}{\sum(x_t-\bar{x})^2}$$

وحيث أن تباين هذه القيم يمكن إعطاؤه كما يلي:

$$v \quad (\hat{a}) = \frac{\hat{\delta}_{ut} \sum x_t{}^2}{n\sum(x_t - \bar{x})^2}$$

[1] محمد لطفي فرحات، المرجع السابق ، ص ص 147- 148.

$$v \quad (\bar{b}) = \frac{{\delta_u}^2}{\sum(\mathrm{x_t} - \bar{\mathrm{x}})^2}$$

فإننا نلاحظ أن هاتين القيمتين يمكن الحصول عليهما بضرب ${\delta_u}^2$ في القيم الموجودة في محور المصفوفة مقلوب $(X^{'})$، وهي القيم التي توجد داخل الحاضنتين في المصفوفة[1]:

$$(X^{'})^{-1} = \begin{bmatrix} \left\{\frac{\sum \mathrm{x_t}^2}{\mathrm{n}\sum(\mathrm{x_t}-\bar{\mathrm{x}})^2}\right\} & -\frac{\sum \mathrm{x_t}}{\mathrm{n}\sum(\mathrm{x_t}-\bar{\mathrm{x}})^2} \\ -\frac{\sum \mathrm{x_t}}{\mathrm{n}\sum(\mathrm{x_t}-\bar{\mathrm{x}})^2} & \left\{\frac{\mathrm{n}}{\mathrm{n}\sum(\mathrm{x_t}-\bar{\mathrm{x}})^2}\right\} \end{bmatrix}$$

وبضرب القيم التي توجد بعيدة عن محور المصفوفة السابقة في $({\delta_u}^2)$ نحصل على قيمة التباين المشترك بين $(\bar{b})$ و$(\hat{a})$ و إذا استخدمنا الرمز $(X^{'})$ للدالة على:

$$(X^{'}) = \begin{bmatrix} \sum y_t \\ \sum x_t\, y_t \end{bmatrix}$$

و بالرمز $(\hat{\beta})$ للدالة على:

$$\hat{\beta} = \begin{bmatrix} \bar{a} \\ \bar{b} \end{bmatrix}$$

فإنه يمكن أن نعطي تقديراتنا كما يلي:

$$\hat{\beta} = (X^{'})^{-1}(\dot{X}Y)$$

و إذا كانت الفروض التالية صادقة:

$(t = 1,2,. . . . . n)$ $\quad E(U_t) = 0$ /1

$(t = 1,2,. . . . . n)$ $\quad E(U_t \mathrm{x_{ij}}) = 0$ /2

$(t = 1,2,. . . . . n)$ $\quad E({U_t}^2) = {\delta_u}^2$ /3

$t \neq s$ $\quad E(U_t U_s) = 0$ /4

$(X^{'})$ مصفوفة غير شاذة /5

[1] محمد لطفي فرحات، المرجع السابق ، ص 148 .

فإنه يمكن الحصول على المعادلات التالية:

$$:\left\{\begin{array}{c} \sum Y_t = \widehat{b_0}n + \widehat{b_1}\sum x_{1t} + \widehat{b_2}\sum x_{2t} + \ldots\ldots + \widehat{b_m}\sum x_m \\ \sum X_{1t}Y_t = \widehat{b_0}\sum x_{1t} + \widehat{b_1}\sum {x_{1t}}^2 + \ldots\ldots + \widehat{b_m}\sum x_{1t}x_m \\ . \\ . \\ . \\ . \\ \sum X_{mt}Y_t = \widehat{b_0}\sum x_m + \widehat{b_1}\sum x_m\, x_{1t} + \ldots\ldots + \widehat{b_m}\sum x_{1t}x_m \end{array}\right\}$$

حيث إن $\widehat{b_0}, \widehat{b_1}, \widehat{b_2}, \ldots\ldots\ldots, \widehat{b_m}$ هي القيم المقدرة وفي الحالة الخاصة بالنموذج (I) و باستخدام المعادلات السابقة يمكن الحصول على الصيغة التالية:

$$\begin{bmatrix} \sum Y_t \\ \sum X_{1t}Y_t \\ . \\ . \\ . \\ \sum X_{mt}Y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} n & \sum x_{1t} & \sum x_{2t} & \ldots\ldots & \sum x_m \\ \sum x_{1t} & \sum {x_{1t}}^2 & \sum x_{1t}x_{2t} & \ldots\ldots & \sum x_{1t}x_m \\ & & . & & \\ & & . & & \\ & & . & & \\ \sum x_m & \sum x_m\, x_{1t} & \sum x_m\, x_{2t} & \ldots\ldots & \sum x_{1t}x_m \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \widehat{b_0} \\ \widehat{b_1} \\ . \\ . \\ . \\ \widehat{b_t} \end{bmatrix}$$

و بمقارنة هذه بالصيغة (I) نلاحظ أنهما متشابهتان، وإن هذه الصيغة تتضمن مجموعة أكبر من المتغيرات، وذلك يمكن وضعها بالكيفية التالية:

$$\left(X^{*}\right) = (X^{*})\,\bar{\beta}$$

وذلك باستخدام المصفوفات، وبذلك يمكن أن نعطي تقديراتنا بالكيفية التالية:

$$\hat{\beta} = (X^{*})^{-1}\left(X^{*}\right)$$

وذلك إذا كانت المصفوفة (X^{*}) غير شاذة.

أما تباين هذا التقدير فيمكن الحصول عليه باستخدام مقلوب المصفوفة (X^{*})، و بضرب القيم التي نحصل عليها في المحور الخاص بهذه المصفوفة $((X^{*})^{-1})$ في قيمة تباين معالم الإزعاج وهي : $({\delta_u}^2)$ وذلك لأن:

$$v\left(\hat{\beta}\right) = {\delta_u}^2 (x^{*})^{-1}$$

يعطينا التباين، والتباين المشترك لكل القيم المقدرة[1].

[1] محمد لطفي فرحات، المرجع السابق ، ص 149 .

المبحث الثاني: اختبار فرضيات النموذج الخطي ومشاكل الاقتصاد القياسي:

يهدف هذا الجزء إلى توسيع معارفنا الأساسية لنموذج الانحدار وذلك بإجراء اختبار معنوية الانحدار وذلك بإجراء اختبار t ومن ثم تقييم كفاءة الأداء العام لنموذج الانحدار المتعدد R^2 ومقارنته بمعامل التحديد المقدر المعدل $\bar{R}^2$، و كذلك اختبار العلاقة بين F وR^2 من جدول تحليل التباين ANOVA ثم علاقة R^2 بقيمة المتغير العشوائي $\sum e_i^2$.

فاختبار الفروض هو تحديد ما إذا كنا نقبل أو نرفض فرضا ما عن معلمة على ضوء معلومات العينة و الاختبار الإحصائي test statistique هو عبارة عن علاقة رياضية تربط المعلمة paramétrer التي يجري الاختبار بقيمتها المسحوبة من العينة، وهذه العلاقة هي دالة في قيم مفردات العينة، وبالتالي فهي متغير عشوائي له دالة توزيع احتمالي.

كما يهدف هذا الجزء إلى معرفة المشاكل التي تعترض الدراسة القياسية وكيفية معالجتها والتخلص منها.

المطلب الأول: اختبار فرضيات النموذج الخطي.

أولا: اختبار معنوية المعالم (t):

يستخدم اختبار ستيودنت (t) لنقيم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة$X_1, X_2, \dots \dots \dots, X_k$ في المتغير التابع y في نموذج الانحدار المتعدد وذلك بالاعتماد على نوعين من الفروض :

- فرضية العدم:

$$H_0 : B_i = 0$$

- الفرضية البديلة:

$$H_1 : B_i \neq 0$$

بعد احتساب قيمة (t) تقارن مع قيمتها الجدولية لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم ومن ثم تقيم معنوية معلمات النموذج المقدر[1] والصيغة الرياضية لهذا الاختبار يمكن بيانها كما يلي:

بالنسبة إلى $\bar{B}_1$:

[1] محمد لطفي فرحات، المرجع السابق ، ص 150 .

$$t_{\bar{B}_1} = \frac{\bar{B}_1}{S_{\bar{B}_1}}$$

$$S_{\bar{B}_1} = \sqrt{S^2{}_{\bar{B}_1}}$$

$$S^2{}_{\bar{B}_t} = va\ (\bar{B}_1) = S_{\bar{e}}{}^2 a_1$$

$$v\quad (\bar{B}) = S_{\bar{e}}{}^2 (\grave{x}\ )^{-1}$$

$$S_{\bar{e}}{}^2 = \frac{\grave{e}e}{n-k-1} = \frac{\grave{y}\ - \bar{B}\grave{x}}{n-k-1} = \frac{\sum y^2 - (\bar{B}_1 \sum x_1 y + \bar{B}_2 \sum x_2 y)}{n-k-1}$$

بالنسبة إلى $\bar{B}_2$:

$$t_{\bar{B}_2} = \frac{\bar{B}_2}{S_{\bar{B}_2}}$$

$$S_{\bar{B}_2} = \sqrt{S^2{}_{\bar{B}_2}}$$

$$S^2{}_{\bar{B}_2} = va\ (\bar{B}_2) = S_{\bar{e}}{}^2 a_2$$

$$S_{\bar{e}}{}^2 = \frac{\grave{e}e}{n-k-1}$$

ثانيا: معامل التحديد المتعدد[1] (R^2):

حساب معامل التحديد المتعدد يعتمد كما هو الشأن في نموذج الانحدار البسيط على تحليل تباين المؤشر التابع (y): التباين الكلي $\delta_y{}^2$، تباين القيم التقديرية $\delta_{\bar{y}}{}^2$ وتباين التمثيل، حيث أن:

$$\delta_y{}^2 = \delta_{\bar{y}}{}^2 + \delta_{y\bar{y}}{}^2$$

تباين القيم التقديرية من التباين الكلي كلما كان التأثير المشترك للمتغيرات $(x_1, x_2, \dots\dots\dots, x_n)$ على المتغير التابع كبيرا وهذا يعني أن معادلة الانحدار المقترحة لتمثيل

[1] محمد لطفي فرحات، المرجع السابق ، ص 151 .

العلاقة المدروسة تعتبر ذات فعالية كبيرة، إن موضوع وجودة تمثيل المعادلة المفروضة يعبر عنها معامل التحديد المتعدد (R^2) :

معامل التحديد R^2= مربع معامل الارتباط المتعدد:

$$R^2 = \left(R_{yx_1, \ldots\ldots x_n}\right)^2$$

أي أن:

$R^2 = 1 - \frac{A}{B}$:

أو: $R^2 = 1 - \frac{\sum(y_i - \bar{y}_i)^2}{\sum(y_i - \bar{y})^2}$

يمكن حساب قيمة R^2 من العلاقة التالية أيضا:

$$R^2 = \frac{b_1 . \sum(y_i - \bar{y}) \ . (x_{1i} - \bar{x}) + b_2 \sum(y_i - \bar{y}) \ . (x_{2i} - \bar{x})}{\sum(y_i - \bar{y})^2}$$

مجال تغير R^2 هو [1+، 0]، كلما اقترب R^2 من1 يدل على أن معادلة الانحدار تمثل تمثيلا جيدا للعلاقة المدروسة بين (x_i) و(y)، وكلما اقترب R^2 من الصفر فإن نموذج الانحدار المقترح لا يصلح لتمثيل الظاهرة المدروسة ويجب استبداله بنموذج آخر أو أن هناك عوامل مستقلة أخرى هي ذات تأثير كبير على (y_i) لم نأخذها بعين الإعتبار.

وإن إضافة متغيرات مستقلة جديدة إلى المعادلة يؤدي إلى رفع قيمة R^2، وذلك لثبات قيمة المقام وتغير قيمة البسط بمقدار ($\bar{B}_x$) غير إن الاستمرار إضافة المتغيرات المستقلة سيؤدي إلى انخفاض درجات الحرية ($n - k - 1$) مما يتطلب استخراج معامل التحديد المعدل أو المصحح R^2 وعلى النحو الآتي:

$$\bar{R}^2 = 1 - \left[(1 - R^2)\frac{n-1}{n-k-1}\right]$$

ثالثا: اختبار إحصائية فيشر (F): يستهدف هذا الاختبار معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة[1]، $x_1, x_2, \dots \dots \dots, x_k$ على المتغير التابع، وكما هو الحال في الانحدار البسيط فإنه يعتمد على نوعين من الفروض:

- فرضية العدم H_0: و تنص على انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة $(x_1, x_2, \dots \dots \dots, x_k)$ وبين المتغير التابع y، أي:

$$H_0: \bar{B}_1 = \bar{B}_2 = \cdots \dots \dots \bar{B}_k = 0$$

- الفرضية البديلة H_1 : وتنص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي: $H_1: \bar{B}_1 \neq \bar{B}_2 \neq \cdots \dots \dots \bar{B}_k \neq 0$

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

$$F = \frac{\bar{B}\grave{x}y/k}{e\grave{}e/n-k-1}$$

أو:

$$F = \frac{R^2/k}{1-R^2/n-k-1}$$

وبعد احتساب قيمة F تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية (K) و $(n-k-1)$ للبسط والمقام ولمستوى معنوية معين، فإذا كانت القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية ترفض H_0 وتقبل H_1 أي أن العلاقة المدروسة معنوية، وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات x_k ذو تأثير في y، أما إذا كانت القيمة المحتسبة أصغر من الجدولية فإن ذلك يعني قبول H_0 أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية أي أنه ليس ثمة تأثير من أي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

المطلب الثاني: مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

أولا: اختبارات الارتباط الذاتي: من جملة الافتراضات (Assomption) الأساسية التي يقوم عليها النموذج الخطي، افتراض انعدام الارتباط بين قيم المتغير العشوائي U في السنة t وقيمته في

[1] حسين علي بخيت، المرجع السابق، ص 198.

السنوات السابقة U_{t-2}،U_{t-1} ..... الخ، أو اللاحقة U_{t+2} , U_{t+1} .....الخ، أي أن قيم تكون مستقلة عن بعضها البعض.

ويعبر عن ذلك بمساواة التباين المشترك للأخطاء المتتالية بالصفر وكالآتي: $Cov(U_t, U_{t-s}) = 0$

حيث: t=1 ,2, ... ,n

1/ اختبار داربن – واتسن Durbin – Watson Test:

هو الذي يرمز له بالرمز (D-W)[1] ويعتمد هذا الأخير على بواقي الانحدار المقدر، ويفترض الاختبار وجود فرضيتين أساسيتين هما:

- فرضية العدم: التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي:

$$H_0: p = 0$$

- الفرضية البديلة: وتعني وجود ارتباط ذاتي موجب :

$$H_1: p \neq 0$$

يفترض في هذا الاختبار أن الارتباط الذاتي لقيم U يتخذ نمط الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى:

$$U_t = P_{t-1} + e_t$$

ويتم احتساب الأخطاء العشوائية للنموذج أعلاه كالآتي:

$$e_t = y_t - \hat{y}_t$$

وبالتالي تحسب قيمة D-W بموجب الصيغة الآتية :

$$D\text{-}W = \frac{\sum_{t-2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

إن قيمة (D-W) الاختبارية مجدولة بقيمتين تشير احدهما إلى الحد الأدنى lozer limit ويرمز لها بالرمز (dl) والأخرى إلى الحد الأعلى Upper limit ويرمز لها بالرمز (du) حسب درجات الحرية n و$\dot{k}$ ولمستوى معنوية معين حيث:

n: تمثل عدد المشاهدات في عينة موضوع الدراسة.

[1] حسين علي بخيت، سحرفتح الله، المرجع السابق، ص 199

$\hat{k}$: تمثل العدد الكلي للمتغيرات المستقلة.

ويتم الاختبار على أساس مقارنة قيمة (D-W) المحتسبة بقيمة dl وdu المجدولة لاتخاذ القرار الإحصائي المطلوب[1].

ويمكن تلخيص مدى اختبار (D-W) في الجدول الآتي:

الجدول (1-3): اختبار داربن واتسن (D-W)

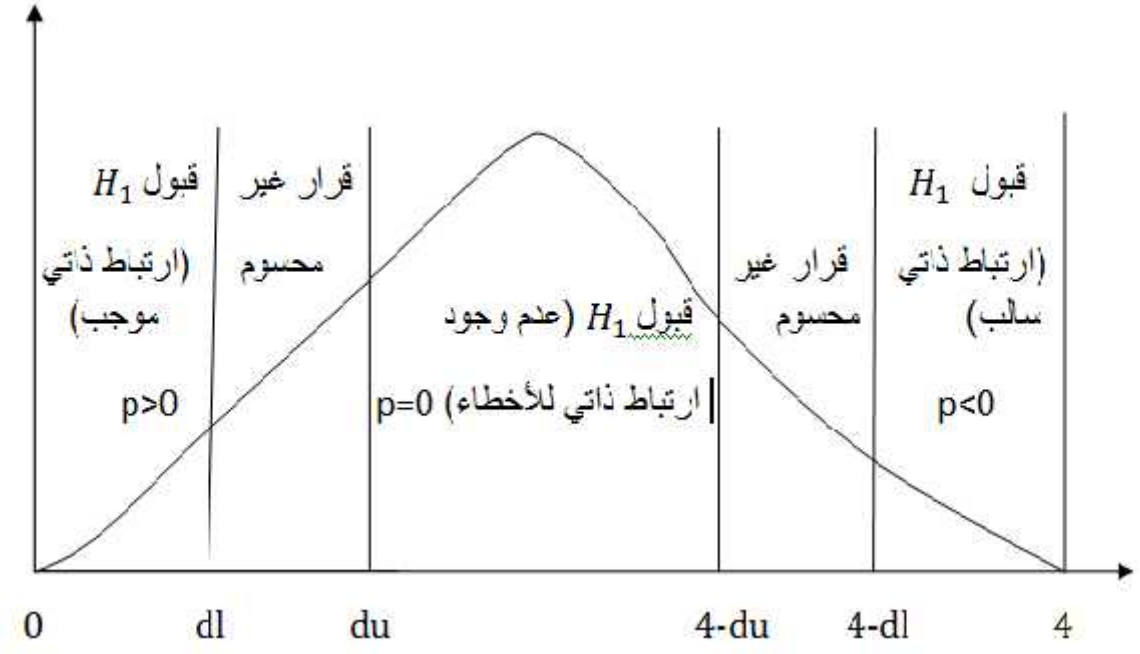
/	D.W	النتيجة
1	$4 - dl < D^* < 4$	رفض فرضية العدم، أي وجود ارتباط ذاتي سالب، أي أن$p<0$
2	$4 - d < D^* < 4-dl$	نتيجة غير مؤكدة (أو غير محددة)
3	$2 < D^* < 4-dl$	قبول فرضية العدم، أي عدم وجود ارتباط ذاتي، أي أن$p=0$
4	$d < D^* < 2$	قبول فرضية العدم، أي عدم وجود ارتباط ذاتي، أي أن$p=0$
5	$d < D^* < du$	نتيجة غير مؤكدة (أو غير محددة)
6	$0 < D^* < dl$	رفض فرضية العدم، أي وجود ارتباط ذاتي موجب، أي أن$p>0$

المصدر: حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، اليازوري للنشر، ص 202.

والشكل البياني (1-3) يعطي صورة موضحة لاختبار (D-W) كما يلي:

[1] حسين علي بخيت، سحرفتح الله، المرجع السابق، ص 200.

الشكل رقم(1-3): اختبار داربن واتسن (D-W)



المصدر: حسين علي بخيت، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي، اليازوري للنشر،2007 ،ص 200.

2/ اختبارات فون – نيومن وثايل وهنشو وغيرها:

هناك عدة اختبارات للكشف عن ظاهرة الارتباط الذاتي عدا اختبار دربن – واطسون، ومن أشهرها، اختبار معدل فون نيومن (Von Neuman Ratio) و الذي ينص على الصيغة التالية:

$$\frac{\sigma^2}{S^2} = \frac{\sum_{t-2}^{t}(U_t - U_{t-1})}{\sum_{t-1}^{t} U^2{}_t} * \frac{T}{T-1}$$

وهذا الاختبار يعتمد بالأساس على المشاهدات العشوائية و توزيع (U_t)، ان المشاهدات العشوائية (U_t) غير معروفة في حين أن اختبار (d*) يعتمد علي بواقي الانحدار $(\bar{U}_t)$، وهذا تطبيق مباشر، كذلك هناك اختبار أخر هو اختبار ثايل (H-Theil) و الذي يعتمد اختباره على التوزيع التقريبي بقيمة (d*) في صيغة دربن – واطسون بين dl وdu، وهناك اختبار أخر حديث قام به هانشو (R-Henstaw) ويتضمن حسابات في غاية الصعوبة، وهناك محاولات عديدة من قبل دربن نفسه وثايل في تحقيق قيم للمنطقة الحرجة وكذلك تحقيق طرق أخرى لاختبار وجود الارتباط الذاتي.

ثانيا: طرق معالجة الارتباط الذاتي:

هنـــاك عـــدة طـــرق للـــتخلص مـــن الارتبـــاط الـــذاتي أهمهـــا طريقـــة التحويـــل (TransformationMethod) والطرق التكرارية (IterativeMethods) وطريقة المربعات الصغرى العمومية (GLS)[1]، ونشرح من بين هذه الطرق طريقة التحويل كالاتي:

1/ طريقة التحويل (كوكران–اوركان):

أسهل الطرق استخداما، ويمكن توضيحها باستخدام النموذج الخطي البسيط لتوضيح المعالجة القياسية للارتباط الذاتي:

نفترض وجود النموذج الخطي البسيط و فرضياته كما هو مذكور أدناه:

$$y_t = \alpha + \beta \quad + U_t$$

وبافتراض كون (ut) تخضع للارتباط الذاتي من الدرجة الأولى أي:

$$U_t = pU_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن : $p \leq 1$

وأن الحد العشوائي (U_t) له الفرضيات التالية:

$$\left.\begin{matrix} S = 0 \\ S \neq 0 \end{matrix}\right\} E(\varepsilon_t) = 0 \quad \text{for allt}$$

$$E(\varepsilon_t \varepsilon_{t-1}) = \sigma^2{}_t$$

وعليه فمن أجل التخلص من الارتباط الذاتي بهذا النموذج تحول بياناته كما يلي:

$$Y \ = \alpha + \beta X \ + U \ \ldots\ldots\ldots (1)$$

وبأخذ التباطؤ الزمني (t-1) تكون المعادلة (1) كما يلي:

$$Y_{t-1} = \alpha + \beta X_{t-1} + U_{t-1} \ldots\ldots.. (2)$$

[1] وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح، **مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي**، الأهلة لنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، عمان سنة 2006، ص 158.

وبضرب معادلة (2) بـ (p) نحصل على:

$$py_{t-1} = p \quad + p \ X_{t-1} + U_{t-1} \dots \dots . (3)$$

وبطرح المعادلة (3) من المعادلة (1) نحصل على:

$$(y_t - py_{t-1}) = \alpha(1-p) + \beta(X_1 - pX_{t-1}) + (U_t - pU_{t-1}) \dots \dots . . (4)$$

ومن ملاحظة المعادلة (4) يتضح لنا بان الحد الأخير هو عبارة عن:

$$U_t - pU_{t-1} = \varepsilon_t$$

$$U_t = pU_{t-1} + \varepsilon_t$$

ومع هذا فان الطريقة غير عملية كما هو مبين حيث أن (p) يبقى مجهولا وعليه يجب استخراج قيمته وبهذا فان دربن اقترح الطريقة التالية للتخلص من الارتباط الذاتي[1].

2/ طريقة التكرار:

أ/ نبدأ باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (ols) لتقدير المعلمات النموذج ولغرض الإيضاح نفترض نموذجا يتضمن متغير مستقل واحد كالاتي:

$$y_t = B_0 + B_1 X_t + U_t$$

حيث نحصل على $\bar{B}_0$ و$\bar{B}_1$ باتباع (ols) وكالاتي:

$$\hat{y}_t = \bar{B}_0 + \bar{B}_1 X_t$$

ثم يتم حساب بواقي المربعات الصغرى (e_t) من خلال المعادلتين اعلاه:

$$e_t = y_t - \hat{y}_t$$

ب/ نحسب قيمة معامل الارتباط الذاتي التقديري ($\hat{p}$) وفق القانون الاتي:

$$\hat{p} = \frac{\sum_{t=2}^{n} e_t e_{t-1}}{\sum_{t=2}^{n} e^2{}_{t-1}}$$

[1] وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح، **المرجع السابق**، ص ص 159، 160.

ج/ بعد حساب قيمة ($\hat{p}$) يتم تحويل بيانات كل من المتغير التابع Y_t والمستقل X_t الى القيمتين الجديدتين X^*_t و Y^*_t وكالاتي:

$$y^*_t = y_t - \hat{p}y_{t-1}$$

$$X^*_t = X - \hat{p}X_{t-1}$$

ويتم تقدير معالم النموذج من جديد في ضوء البيانات المحولة للمتغيرين المذكورين باعتماد (ols) أي إجراء انحدار المتغير التابع المحول Y^*_t على المتغير المستقل المحول X^*_t فنحصل على:

$$\hat{y}^*_t = \hat{B}^*_0 + \hat{B}^*_1 X^*_t$$

و من ثم نحسب البواقي الجديدة e^*_t وكالاتي:

$$e^*_t = y^*_t - \hat{y}^*_t$$

وبالتالي نحسب قيمة (d-w) مرة أخرى بموجب الصيغة الآتية:

$$D - W = \frac{\sum(e^*_t - e^*_{t-1})^2}{\sum e^{*2}_t}$$

وتقارن مع القيمة الجدولية لقبول أو رفض فرضية العدم، ففي حالة قبول H_0 يعني انعدام الارتباط الذاتي والتوقف عند هذا الحد، اما في حالة قبول H_1 عندها تجرى عملية تنقية للبيانات باتباع الخطوات السابقة نفسها اي تكرار ما قمنا به وبالأسلوب ذاته لرؤية مدى تناقص الارتباط الذاتي، ويمكن الاستمرار في عملية التصحيح والتقدير إلى أن تتقارب القيم التقديرية لكل من $\hat{H}_0$ و $\hat{H}_1$ للنموذج المدروس بين مرحلة وأخرى[1].

المطلب الثالث: مشكلة التعدد الخطي.

تعد هذه المشكلة إحدى المشكلات القياسية التي تنشأ نتيجة اختلال واحدا من شروط طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وهو أن لا يكون في نموذج الانحدار المتعدد ارتباطا خطيا تاما (أو قويا) بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة في النموذج المراد تقديره، لذا فإن وجود علاقة خطية بين أحد المتغيرات المستقلة ومتغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة الأخرى يؤدي إلى ظهور مشكلة التعدد

[1] حسين علي بخيت ، المرجع السابق، ص ص 204-206.

الخطي، مما يترتب عليه العديد من المشكلات عند تحليل الانحدار من حيث تقدير معالم النموذج وكذلك الأخطاء المعيارية لهذه المعالم.

إذا يمكن القول أن مشكلة التعدد الخطي توجد فقط إذا كان هناك علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة، مما يعني أنه إذا كانت العلاقة غير خطية فإن هذه المشكلة لا تظهر[1].

أولا: أسباب حدوث ظاهرة التعدد الخطي وكيفية التعرف عليه:

1/ أسباب حدوث ظاهرة التعدد الخطي: يرجع ظهور مشكلة التعدد الخطي لأسباب عدة، أهمها النقاط التالية[2]:

أ/ ميل المتغيرات الاقتصادية لأن تتحرك معا عبر الزمن لتأثرها بنفس العوامل.

ب/ إن صغر حجم العينة بحيث يصبح عدد المتغيرات المستقلة أكثر من عدد المشاهدات يؤدي إلى ظهور مشكلة التعدد الخطي.

ج/ الطريقة المستخدمة لجمع البيانات: فالمتغيرات المستخدمة قد تكون مرتبطة على مستوى العينة أما على مستوى المجتمع فهناك متغيرات أخرى تقلل من أثر تلك المتغيرات بعضها ببعض مما يجعلها أكثر استقلالية ولذلك فإن مشكلة التعدد الخطي يقال أنها مشكلة عينة.

د/ بعض القيود المستخدمة في النموذج (أو المجتمع المأخوذ من العينة)، كأن يكون في انحدار استهلاك الكهرباء (Y) على الدخل X_1 وحجم البيت X_2، افتراض أن من يملك دخلا مرتفعا يعني أنه يملك بيتا كبيرا.

2/ التعرف على وجود مشكلة التعدد الخطي: هناك قواعد يمكن من خلالها التعرف على هذه المشكلة وهم كالاتي[3]:

1/ ارتفاع قيمة معامل التحديد مع عدم معنوية أو قلة معنوية معاملات الانحدار الجزئية، حيث أنه غالبا مع ارتفاع قيمة مثلا R^2 ، 0,8 فإن قيمة اختبار F تكون عالية وكافية بإثبات معنوية مجموعة المتغيرات المستقلة ككل أي رفض الفرض الأصلي، (أن هذه المعاملات تساوي(=)

[1] **حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي، بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع – عمان، الطبعة الأولى، سنة 2013م، ص 367.

[2] المرجع نفسه، ص ص 378- 379.

[3] **كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد القياسي**، الناشر: مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، سنة 2014م، ص ص 223-224.

الصفر(0)، ولكن في نفس الوقت فإنه قيم t تكون منخفضة بحيث لا يمكن إثبات معنوية تلك المعاملات منفردة أي اختلافها عن الصفر.

2/ وجود ارتباط عالي بين مجموعة المتغيرات المستقلة، أي على سبيل المثال إذا كانت معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة وبعضها مرتفعة أي 0,8 أو تزيد فإن مشكلة التعدد الخطي تكون مشكلة خطيرة.

لكن يجب التأكد فإنه بالرغم من ارتفاع معاملات الارتباط من الدرجة الصفرية zero – order correlations فإن هذا لا يؤكد وجود تلك المشكلة حيث أنه من الناحية فإن ارتفاع معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة تمثل الكافي وليس الشرط الضروري لوجود مشكلة بالرغم من الانخفاض النسبي في معاملات الارتباط البسيط (أي أقل من 0,5).

- بالإضافة إلى ما سبق فهناك بعض الطرق للكشف عن مشكلة التعدد الخطي وهي

أ/ عن طريق معامل الارتباط البسيط (بيرسون pearson) بين المتغيرين المستقلين X_j و X_I أي $(r_{X_I X_j})$:

$$r_{X_j X_I} = \frac{\sum X_j X_i}{\sqrt{X_j^2}\sqrt{X_i^2}}$$

فإذا كان معامل ارتباط بيرسون كبير أي يقترب من الواحد الصحيح، دل ذلك على وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة[1]، ولكن من المستحسن في حالة أن يكون الارتباط المتعدد بين ثلاثة متغيرات أو أكثر استخدام معامل الارتباط الجزئي Prtial Correlation

فإذا وجد أن معامل التحديد $R^2_{y.x_1x_1}$ كبيرا نسبيا في حين أن مربعات معاملات الارتباط الجزئية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة منخفضة نسبيا فإن هذا يعني أن هناك ارتباطا بين المتغيرات المستقلة يجعل أثرها مجتمعة كبيرا على المتغير التابع، في حين أن أثرها منفردة على المتغير التابع ضعيفا بمعنى آخر وجود مشكلة تعدد خطي.

ب/ باستخدام محدد معاملات الارتباط الجزئية في مصفوفة الارتباط (R_x) Matrix Correlation فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا ثلاثة متغيرات مستقلة فإن مصفوفة الارتباط r_x بين المتغيرات المستقلة يمكن كتابتها على النحو الآتي:

[1] حسلم علي داود، خالد محمد السواعي، المرجع السابق، ص 381.

$$T_X = \begin{bmatrix} 1 & T_{x_1 x_2} & T_{x_1 x_3} \\ T_{x_1 x_2} & 1 & T_{x_2 x_3} \\ T_{x_1 x_3} & T_{x_2 x_3} & 1 \end{bmatrix}$$

ويجري حساب محدد هذه المصفوفة بعد ذلك، فإذا كانت قيمة المحدد مساوية للصفر، فإن ذلك دلالة على وجود ارتباط خطي تام بين المتغيرات المستقلة أو بعضها، أما إذا كانت قيمة المحدد مساوية للواحد الصحيح فإن ذلك دلالة على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي[1].

ج/ طريقة Farrar_ Glauber: لاكتشاف ظاهرة التعدد الخطي يتبع Farrar_ Glauber الخطوات التالية:

1/ حساب محدد مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

$$D = \begin{vmatrix} 1 & T_{x_1 x_2} & T_{x_1 x_3} & \dots & T_{x_1 x_k} \\ T_{x_2 x_1} & 1 & T_{x_2 x_3} & \dots & T_{x_1 x_k} \\ \dots & \dots & \dots & & \dots \\ T_{x_k x_1} & T_{x_k x_2} & T_{x_k x_3} & \dots & 1 \end{vmatrix}$$

عندما تكون قيمة المحدد تقترب من الصفر فإن هناك دليل على وجود تعدد خطي.

2/ نستعمل اختبار x^2 وذلك بوضع الفرضيات التالية:

$H_0: D = 1$ (استقلال خطي)

$H_1: D < 1$ (ارتباط خطي)

القيمة المحسوبة تعرف كما يلي: $x^{2*} = -\left[n - 1 - \frac{1}{6}(2k + 7)\right] . \ln D$

حيث n هو حجم العينة، k هو عدد المتغيرات المفسرة في النموذج وln هو اللوغاريتم النبري.

فإذا كانت قيمة x^{2*} أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع x^2 بدرجة حرية:

$$\left[\frac{1}{2}k(k + 1)\right]$$

ونسبة معنوية α، نقبل H_1 أي هناك تعدد خطي[2].

---

[1] **حسام علي داود، خالد محمد السواعي، المرجع السابق**، ص ص 381-382.

[2] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع- **عمان، الطبعة الأولى**،سنة 2012، ص ص 94-95.

د/ اختبار Klein Test: يعتقد Klein أن التعدد الخطي يكون مشكلة إذا كان مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين أكبر من أو يساوي معامل التحديد لمعادلة الانحدار أي:

$$r^2_{x_1 x_2} \geq R^2_{y.x_1 x_2}$$

حيث أن:

$R^2_{y.x_1 x_2}$: معامل التحديد لمعادلة انحدار المتغير التابع Y على المتغيرين المستقلين.

$r^2_{x_1 x_2}$: مربع معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين المستقلين.

إلا أن بعض الإحصائيين يرون أن الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة لا يعد معيارا دقيقا لمدى التأثير الذي يحدثه وجود التعدد الخطي على قيم المعلمات المقدرة وقيم الأخطاء المعيارية، فقد تكون معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة ضعيفا بالرغم من وجود مشكلة تعدد خطي خطيرة[1].

ثانيا: أنواع التعدد الخطي وطرق معالجته:

1/ أنواع التعدد الخطي:

أ/ الارتباط الخطي التام: إن حدوث الارتباط الخطي التام من المستحيل الحصول على نتائج تقدير النموذج بسبب عدم قدرتنا الحصول على تقدير لمصفوفة المتغيرات المستقلة لأن محدد المصفوفة ذو قيمة صفرية $|X'| = 0$ مما يجعل هذه المصفوفة مصفوفة شاذة.

يقصد بالتعدد الخطي التام بشكل أساسي إلى وجود علاقة خطية تامة ومحددة بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج الانحدار، وهذا يعني أن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة مساويا للواحد أو ناقص واحد.

ب/ الارتباط الخطي الغير التام: مثلما تعرفنا على الارتباط الخطي التام وقلنا أن مصفوفة المتغيرات تصبح شاذة ولا يمكن تقديرها إلا أن في الارتباط الخطي الغير التام فإن المصفوفة يمكن تقديرها وايجاد معكوس المصفوفة لأن محددها له قيمة وبالتالي يمكن الحصول على تقدير المعالم ولا نعرف أن هناك ارتباط خطي ما بين المتغيرات المستقلة إلا بعد الكشف عنه بواسطة الاختبارات التي تجرى للكشف عن هذه المشكلة، ويكون الارتباط بين متغيرين مستقلين أو أكثر في نموذج الانحدار الخطي

[1] حسام علي داود، خالد محمد السواعي، المرجع السابق، ص ص 382- 383.

المتعدد ارتباطا مرتفعا ولكنه غير تام أي تكون العلاقة التي تجمع بين المتغيرين عشوائية غير محددة[1].

2/ طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي:

يعتمد اختيار طريقة العلاج الملائمة لمشكلة التعدد الخطي على العديد من العوامل منها الغرض من استخدام النموذج المقترح وطبيعة المشكلة نفسها، فإذا كان الغرض من النموذج قياس العلاقة الهيكلة للوصول إلى تقديرات لقيم معلمات النموذج، فإن مشكلة التعدد الخطي يجعل التقديرات غير دقيق، أما إذا كان الغرض من النموذج التنبؤ فإن مشكلة التعدد قد لا تكون مشكلة كبيرة في هذه الحالة في ضوء شروط معينة كأن يستمر نمط الارتباط خلال فترة التنبؤ على ما كان عليه في فترة التقدير.

ويعتمد طرق العلاج على طبيعة المشكلة أيضا ويمكن تلخيص هذه الطرق فيما يلي:

أ/ إسقاط بعض المتغيرات المستقلة من النموذج: إذا كانت المتغيرات المستقلة المرتبطة ليست ذات أهمية كبيرة في التأثير على الظاهرة، يمكن أن الحل هو إسقاط هذه المتغيرات المستقلة من النموذج.

ب/ زيادة حجم العينة والحصول على مزيد من البيانات: إذا كانت مشكلة التعدد الخطي ناتجة عن مشكلة العينة فقد يكون الحل بزيادة حجم العينة وإضافة بيانات جديدة فإن ذلك يساعد على تقليل حجم التباينات مما يقلل من درجة التعدد الخطي[2].

ج/ استخدام خليط من البيانات السلاسل الزمنية والقطاعية: عند تحليل دالة الطلب على سلعة معينة فإنه يتم استخدام مثلا سلاسل زمنية لتقدير مرونة الطلب ومنها مرونة السعر على سبيل المثال وحيث أن تلك المتغيرات (السعر- الدخل - .....) فإنه يظهر مشكلة التعدد الخطي المتعدد.

ولبيان هذا التحليل فيمكن افتراض النموذج التالي:

$$\ln Y_t = \beta_1 + \beta_2 \ln p_t + \beta_3 \ln I_t + u_t \qquad (1)$$

حيث أن:

Y = حجم الطلب (عدد الوحدات المباعة).

P = متوسط السعر.

[1] حسام علي داود، خالد محمد السواعي، المرجع السابق، ص 375.
[2] المرجع نفسه، ص ص 392- 393.

I = الدخل.

t = الزمن.

وفي ضوء ظهور مشكلة التعدد الخطي في ذلك النموذج عند استخدام سلسلة زمنية فيمكن حل تلك المشكلة من خلال استخدام بيانات قطاعية لتقدير مرونة الدخل β_3 وبالتالي يمكن إعادة تقدير المتغير التابع بعد استبعاد أثر الدخل كالتالي:

$$y^* = \ln y - \hat{\beta}_3 \ln I \qquad (2)$$

وبالتالي يصبح النموذج في (1) كما يلي: $Y^* = \beta_1 + \beta_2 \ln p_t + u_t$

ولكن يتضمن ذلك الحل افتراض ^ تماثل أو تساوي^ مرونة الدخل التي قدرت من البيانات القطاعية مع نظيرتها ^المقدرة ^ أو التي يمكن تقديرها من بيانات السلاسل الزمنية.

د/ استخدام الانحرافات عن المتوسط للمتغيرات المستقلة بدلا من المتغيرات العادية يقلل من مشكلة الامتداد الخطي المتعدد[1].

ه/ تحويل المتغيرات باستخدام الفرق الاول:

من اسباب التعدد الخطي أن المتغيرات الاقتصادية تميل للمتغير في نفس الاتجاه عبر الزمن، وربما يؤدي تحويل المتغيرات باستخدام الفروق الأولى بدلا من استخدام القيم نفسها إلى علاج مشكلة التعدد الخطي.

ومن المرجح أنه في حالة أن كانت العلاقة بين X_{1t} و X_{2t} ليس هناك ما يدعو لأن تكون فروقها مرتبطة.

فإذا افتراضنا أن المعادلة التالية تعكس النموذج الأصلي المراد تقديره في الفترة الحلية:

$$Y_t = B_0 + B_1 X_{1t} + B_2 X_{2t} + u_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

وبفرض أن العلاقة تتحقق أيضا في الفترة الزمنية السابقة (t-1)، ولذلك فإن:

$$Y_{t-1} = B_0 + B_1 X_{1t-1} + B_2 X_{2t-1} + u_{t-1} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

وبطرح المعادلة رقم (1) من المعادلة رقم (2) نحصل على:

[1] كمل سلطان محمد سالم، المرجع السابق، ص ص 238- 239.

$$\Delta Y_t = B_0 + B_1 \Delta X_{1t} + B_2 \Delta X_{2t} + \Delta u_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث أن:

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$$

$$\Delta X_{1t} = X_{1t} - X_{1t-1}$$

$$\Delta X_{2t} = X_{2t} - X_{2t-1}$$

$$\Delta U_t = u_t - u_{t-1}$$

ويلاحظ على طريقة التحويل هذه أنه ليس من المؤكد أن تؤدي بالضرورة إلى علاج مشكلة التعدد الخطي، كما أن حد الخطأ في النموذج المعدل لا يستوفي فرض انعدام التغاير اللازم للحصول على مقدرات المربعات الصغرى العادية المتصفة بالكفاءة[1].

[1] حسلم علي داود، خالد محمد السواعي، المرجع السابق، ص ص 395- 396.

المبحث الثالث: محددات الانفتاح التجاري في الجزائر.

تتمثل عملية تحديد المتغيرات المؤثرة في الانفتاح التجاري الجزائري، في تقدير نموذج قياسي لدرجة الانفتاح التجاري والذي يربطها بمختلف المتغيرات التي تعتبر من أهم محددات الانفتاح التجاري، وذلك اعتمادا على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: تقديم متغيرات ومعطيات الدراسة.

نعتمد في تكوين النموذج المفسر للانفتاح التجاري في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تلعب دورا أساسيا في توضيح سلوك الانفتاح التجاري دون الخوض في بعض المتغيرات التي تعذر علينا الوصول إلى معطياتها كالضرائب المفروضة على التجارة الخارجية. وقد استعملنا في دراستنا هذه المعطيات المتوفرة للفترة 1996-2012 وذلك بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

في هذا الصدد سوف نقوم بدراسة المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة والمتمثلة في:

- درجة الانفتاح التجاري(الاقتصادي) ouver: عرفناه سابقا على أنه معامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني (F) ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به أو درجة انفتاحه عليه والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$F = \frac{(X+M)}{P} * 100$$

حيث: x: تمثل الصادرات.

M: تمثل الواردات.

PIB: تمثل الناتج المحلي الاجمالي.

يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد[1].

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي PH: ويسمى أيضا معدل الدخل الفردي وهو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما ويتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي على عدد السكان، كما يستعمل لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة، فهو مؤشر يعبر عن القدرة الشرائية للأفراد ويمكن لنصيب الفرد من الناتج المحلي أن يؤثر على الانفتاح التجاري من خلال أن زيادة الرفاه الاجتماعي يجعل الافراد يقبلون على المنتجات ذات الجودة العالية والأسعار

[1] حورية بوسبعين، مريم ناوي، **المرجع السابق**، ص 57.

المرتفعة مما يؤدي إلى زيادة الاقبال على المنتجات المستوردة بحكم ضعف القوة التنافسية وقلة جودة المنتجات المحلية وبالتالي زيادة الاستيراد مما يؤثر على مستوى الانفتاح والتبعية للخارج.

- التضخم inf: يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أو هو الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة نقد، هذه القيمة تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها لهذه الوحدة في النقد[1]، و لإيجاد العلاقة بين التضخم و مؤشر الانفتاح التجاري نجد أن التحرير التجارة الخارجية يستوجب التوسع في منح الائتمان والاعتمادات الذي يعتبر عامل مهم في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة فقد ترغب الدولة في تنشيط الاعمال العامة وزيادة الإنتاج فتشجع هذه البنوك على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة وبذلك يزيد اقبال رجال الاعمال على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئًا عن ظاهرة تضخمية، و بالتالي فإن زيادة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة التضخم لأن الانفتاح على العالم الخارجي يخلق تضخما بالتكاليف.

- الاستثمار الأجنبي المباشرinvs: الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرز له حق في الإدارة .....وذلك يقصد المشاركة الفعالة معتمدا على موارده المالية الخاصة بالإضافة إلى الموارد غير مالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية، زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق الأرباح وعوائد تغطي تكاليف الاستثمار[2]، و يرتبط الاستثمار الأجنبي الوافد بعلاقة طردية مع الانفتاح التجاري و ذلك أن زيادة حجم التجارة الخارجية و خاصة الصادرات يؤدي إلى زيادة الفرص أمام المستثمر للإنتاج و التوزيع عبر التصدير إلى الأسواق العالمية و هو ما يعمل على زيادة الايرادات التصديرية المتحققة و ذلك ما يشكل حافز لجلب المستثمرين الأجانب و بالتالي الانفتاح التجاري يساهم في جلب و زيادة التدفق الاستثمارات .

-الدين الخارجي dett : لقد وضع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعريفا للديون الخارجية ينص على أنها الدين الإجمالي في تاريخ معين يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجرية والمؤدية إلى دفع المقيمين إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي

---

[1] ضياء مجيد، **الاقتصاد القدي**، مؤسسة شباب الإسكندرية، مصر، 2000، ص 214.

[2] حمزة بوبلال، يمين بوشيشة، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي تخصص: احصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، سنة 2009-2010، ص 5.

مع فوائد أو بدونها أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو بدونه، وهو مؤشر يعبر عن مدى استقرار دولة ما ، و على هذا الأساس فإن المديونية ترتبط بالانفتاح التجاري وفق علاقة طردية لأن المديونية تجبر الدول على زيادة صادراتها من أجل تعويض آثار انخفاض على القدرة على التمويل و خدمة الديون من خلال ترقية الصادرات (مصدر العملة الصعبة) و بالتالي تغطية الواردات، أي أن تغطية الديون تكون بالصادرات لأنها هي من تجلب العملة الصعبة الخاصة بالديون.

وفي دراستنا اعتمدنا على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي .

- **سعر الصرف tch:** ويعرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة اخرى[1]، ويمكن لتقلبات سعر الصرف أن تؤثر حجم الانفتاح التجاري و ذلك أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع سعر المنتجات القابلة للتصدير (المعبر عنه بالعملة المحلية) و هي سياسة تنتهجها الدول لتشجيع الصادرات، كما أن ارتفاع سعر الصرف بالنسبة للعملات الأجنبية فإن الصادرات تصبح أغلى (مقومة بالعملة الاجنبية) مما يزيد معه انخفاض في مقدار الصادرات و في نفس يؤدي ذلك انخفاض أسعار الواردات، و بالتالي فإن الواردات ستزداد و مع زيادة الصادرات و انخفاض الواردات فإن زيادة سعر الصرف الأجنبي يؤدي الى انخفاض صافي الصادرات[2]، وفي دراستنا اعتمدنا على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي.

- **القروض الممنوحة للقطاع الخاص csp:** يعد من أهم محددات الانفاق الاستثماري الخاص، فكلما زادت الأرصدة الموجهة للقطاع الخاص أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار الخاص، إذ أن معظم الدول النامية تعتمد في تمويل استثماراتها على القطاع المصرفي وبذلك هي ترفع القيود على تمويل الاستثمار الخاص مما يؤدي زيادة الانتاجية و بالتالي احلال الواردات و تغطية الصادرات .

حيث سنعتمد على هذه المتغيرات في دراستنا التطبيقية، والمعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة القياسية هي معطيات سنوية، وذلك خلال الفترة (1996-2012) وهي معطيات الخاصة بالبنك العالمي كما هي موضحة في الملحق رقم 1.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص 96.
[2] **تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2004، ص 255.

المطلب الثاني: صياغة النموذج وتقديره.

باعتبار أننا لا نعرف صياغة نموذج الانحدار الخاص بدرجة الانفتاح التجاري والعوامل المؤثرة فيها فإننا سنفترض في البداية أنها خطية وتعطى صياغة الانحدار الخطي للنموذج الكلي بالشكل التالي:

$$Ouver = f (ph , csp, inf, invs, tch, dett)$$

ارتأينا استعمال طريقة (Stepwise) وهي تعرف بطريقة الاسقاطات المتتابعة حيث تقوم بإسقاط المتغيرات غير المؤثرة واحدا تلو الأخر مقترحة مجموعة من النماذج، وتهدف هذه الطريقة لاختيار أفضل نموذج مقدر وخالي من المشاكل القياسية، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (MCO) في تقدير معالم النموذج[1] أو هي طريقة تستخدم لاختيار عدد محدود من المتغيرات المستقلة التي تفسر قدر معقول من التغير الحاصل في المتغير التابع[2].

كما تعتبر أعقد الطرق الاحصائية، وفيها يتم إدخال كل واحد من المتغيرات بالتتابع ويتم تقييم إسهامه، فإذا أسهم المتغير في النموذج يتم الاحتفاظ به، ولكن يتم تقييم أو اختبار المتغيرات الأخرى للوقوف على إسهامها في النموذج فإذا لم لها الإسهام الجوهري يتم حذفها، ولهذا فإن هذه الطريقة تنتهي بأقل مجموعة من المتغيرات التي تسهم في النموذج[3].

ولاستعمال هذه الطريقة لاختيار أفضل نموذج سنستعين ببرنامج SPSS16 كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1] **Régression linéaire,** Régression pas à pas,sur http://www.unesco.org/webworld/portal/idams/html/french/F1regres.htm

[2] Daniel Borcard, Régression multiple - corrélation multiple et partielle, Département de sciences biologiques, Université de Montréal,2009 ,p17 .

[3] سامي البلوي، تحليل الانحدار المتعدد، جامعة مؤتة، كلية العلوم التربوية، العراق،2008، ص 7، على الموقع: htt:www. Matah. Edu.

الجدول رقم (2- 3): جدول تقدير أفضل نموذج باستعمال طريقة (Stepwise).

Coefficients[a]

Mode		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	60,094	563		106,243	000					
	csp	3,093E-12	000	863	6,613	000	,833	,833	,833	1 000	1 000
2	(Constant)	60,912	363		96,693	000					
	csp	2,893E-12	000	803	6,772	000	,833	,875	,730	965	1 047
	inf	-,132	061	-,203	-2,163	047	-,437	-,503	-,254	965	1 047
3	(Constant)	56,447	1 942		29,069	000					
	csp	5,062E-12	000	1 414	5,177	000	,833	,827	,522	133	7 341
	inf	-,163	054	-,325	-3,051	009	-,437	-,846	-,338	963	1 123
	dett	1,276E-13	000	663	2,396	032	-,738	,553	,242	131	7 365

a. Dependent Variable: OUVER

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 16.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج الثالث به أكثر المتغيرات المفسرة لدرجة الانفتاح التجاري وهي معنوية اذ تعطى صيغته المقدرة بالشكل التالي:

Ouvert = 56,447 +5,062 *1 ^{1} csp – 0,16 inf + 1,276 *1 ^{1} dett

R^2= 0 ,837 (29,069) (5,177) (-3,051) (2,396)

DW= 1,769

تحليل النتائج: تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية لأنها قد تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات والتي تعتمد في ذلك على منطق معين، فإذا جاءت المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية الاقتصادية مسبقا فيمكن اعتباره كمبرر لرفض هذه المعلمات المقدرة ما لم يوجد هناك من المبررات المنطقية القوية ما يؤدي للتسليم بصحة التقديرات ورفض ما تقرره النظرية ولكن في بعض الحالات فإن اختلاف المعلمات المقدرة عما تنص عليه النظرية الاقتصادية سببه هو قصور في البيانات المستخدمة في تقدير النموذج.

- اما المعايير الاحصائية فتهدف إلى اختبار مدى الثقة الاحصائية في التقديرات الخاصة لمعلمات النموذج ومن أهمها معامل التحديد واختبار المعنوية.

- أما المعايير القياسية فإنها تستخدم من أجل اختبار المعايير الاحصائية نفسها ومن بين هذه المعايير: معيار الارتباط الذاتي، معايير الاعتداد الخطي المتعدد، معايير ثبات التباين وغيرها[1].

أولا: من الناحية القياسية:

1/ معامل التحديد (R^2): إن قيمة 0,83 =R^2 وهذا يعني أن 83% من التغيرات الحاصلة في درجة الانفتاح التجاري سببها القروض الممنوحة للقطاع الخاصة، التضخم، والدين الخارجي، في حين تعود 17% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى. (أنظر الملحق رقم 2 و3)

2/ المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر): Prob (F-statistic)=0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني أن ليست كل معلمات متغيرات النموذج تساوي الصفر وعليه فإنه يوجد على الأقل متغير مسقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية. (أنظر الملحق رقم 3 و4)

3/ اختبار ستودنت: من خلال النتائج المحصل عليها فإن معلمات المعادلة كانت كالتالي (أنظر الملحق رقم 3):

- بالنسبة للحد الثابت: Prob (c)=0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c معنوية إحصائيا.

- بالنسبة للمعلمة csp: Prob (csp)=0,0002 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة csp معنوية إحصائيا.

- بالنسبة للمعلمة INF: Prob (INF)=0,0093 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة INF معنوية إحصائيا.

- بالنسبة للمعلمة DETT: Prob (DETT)=0,0323 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة DETT معنوية إحصائيا.

ثانيا: من الناحية الاقتصادية: أثبتت النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير النموذج بأن هناك تأثير لكل من القروض الممنوحة للقطاع الخاص، معدل التضخم ومستوى المديونية الخارجية على الانفتاح التجاري بالجزائر، حيث دلت نتائج التقدير أن اشارة معامل القروض الممنوحة للقطاع الخاص موافقة للنظرية الاقتصادية أي أن لها تأثير طردي على الانفتاح التجاري وذلك أن ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع الخاص يزيد من الانتاجية والمنافسة مما يشجع على التصدير ويقلل من استيراد السلع الجاهزة، أما تأثير معدل التضخم على الانفتاح الاقتصادي فإن النتائج أبرزت علاقة

[1] عبد القادر عطية، **طرق قياس العلاقات الاقتصادية، دار الجامع**ات المصرية، مصر، 1990، ص ص 30- 32.

عكسية مما يخالف النظرية الاقتصادية حيث أن ارتفاع درجة الانفتاح تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، في حين أكدت النتائج فيما يخص نسبة الديون الخارجية على وجود علاقة طردية مع الانفتاح التجاري و هذا موافق للنظرية الاقتصادية.

المطلب الثالث: اختبارات النموذج.

أولا: اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار DW): من خلال النتائج المحصل عليها نجد قيمة داربن واتسون (DW=1,769) محصورة بين (DU=1,71) و(4-DU= 2,29) أي عدم وجود ارتباط ذاتي. **(**أنظر الملحق رقم 2 و3**)**

ثانيا: اختبار الكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي:

1/ معامل VIF: يستخرج معامل VIF لكل متغير مستقل (Variance Inflation Factor) حيث أن $V = \frac{1}{T}$ يعتبر هذا المعامل مقياسا لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة على زيادة تباين معلمة المتغير المستقل، والحصول على قيمة المعامل VIF لأحد المتغيرات المستقلة تزيد عن 5 أو 10 تشير إلى أن تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة التعدد الخطي[1].

من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول أعلاه نجد أن قيمة معامل VIF للمتغيرات المستقلة هي أقل من 10 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لا تتأثر بمشكلة التعدد الخطي.

2/ دليل الحالة condition Index: لاختبار وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة يستعمل ما يعرف بدليل الحالة condition Index وهو عبارة عن الجذر التربيعي لحاصل قسمة جذر مميز على كل من الجذور المميزة.

فإذا زادت قيمة الدليل عن 15 فهذا المؤشر يدل على إمكانية وجود مشكلة التعدد الخطي، أما إذا زادت عن 30 فهذا المؤشر يدل على خطورة مشكلة الارتباط الذاتي[2].

من خلال النتائج المحصل عليها نجد أن قيمة condition Index لاحد المتغيرات تساوي 22 وهي أكبر من 20 مما يعني وجود تعدد خطي غير خطير. (أنظر الملحق رقم 5)

ثالثا: اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الاخطاء: من خلال النتائج المحصل عليها نجد احتمال مربع كاي obs*R-Squared تساوي (Prob. Chi-Square(9)=0,297) وهي أكبر من

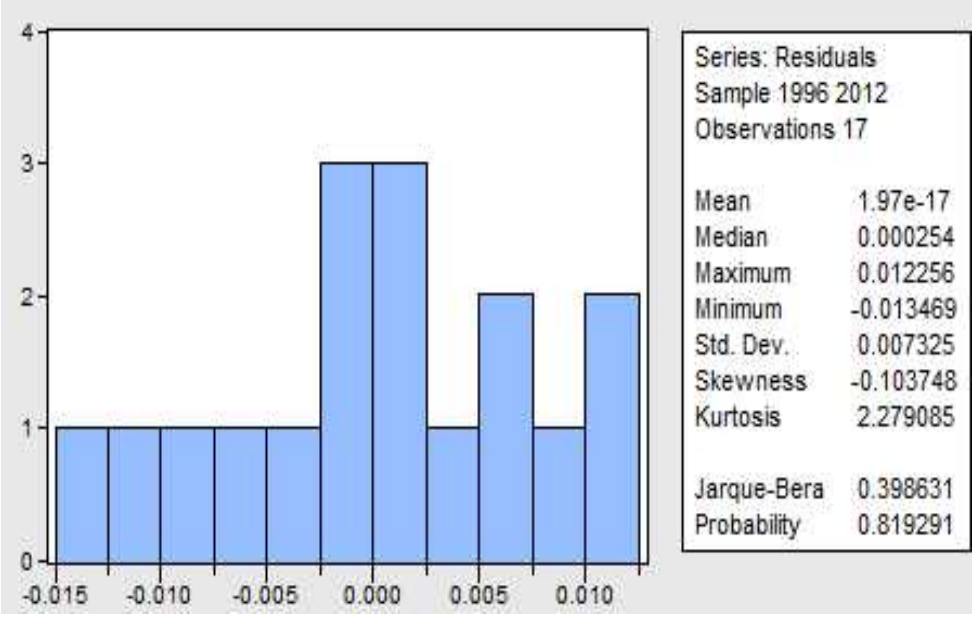
[1] سعد زغلول بشير، **دليلك إلى البرنامج الاحصائي SPSS**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، العراق، الإصدار العاشر، 2003، ص 156.

[2] **نفس المرجع**، ص ص 165- 166.

مستوى الدلالة 5% وبالتالي نستنتج ثبات تباين حد الخطأ. (أنظر الملحق رقم 6)

رابعا: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (Jarque-Bera): يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2- 3): التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر: مخرجات EViews 6.

من خلال النتائج نجد أن احتمال احصائية (Jarque-Bera) تساوي (Probability= 0,819) وهي أكبر من 5% بمعنى أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

خلاصة:

إن هذا الفصل يعرف لنا الاقتصاد القياسي و فروعه و علاقته بالرياضيات، الإحصاء والاقتصاد ومن هذا الفصل نستخلص أن الهدف الرئيسي الذي يقوم عليه الاقتصاد القياسي هو قياس العلاقات التي تتناولها النظرية الاقتصادية وما مدى مطابقتها للواقع وهذا من خلال اختبار قدرة نماذجه على التنبؤ ومن ثم اتخاذ القرار السليم ورسم السياسات المناسبة وهذا في المجالات التي يمكن دراستها بالنماذج القياسية وذلك بعد تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة وتحديد شكل النموذج واختبار فروضه اقتصاديا وإحصائيا. كما أن اطلاعنا على النظرية الاقتصادية سمح لنا بتحديد جملة من العوامل المحددة للانفتاح التجاري في الجزائر و قد تمثلت هذه المتغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، القروض الممنوحة للقطاع الخاص، معدل التضخم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و رصيد المديونية الخارجية ، حيث توصلنا إلى صياغة نموذج قياسي خاص بالجزائر وذلك باستخدام طريقة stepwise باستعانة برنامج spss 16 التي سمحت لنا باختيار أحسن نموذج يفسر الانفتاح التجاري في الجزائر و الممثل بثلاث متغيرات هي: القروض الممنوحة للقطاع الخاص، معدل التضخم والمديونية الخارجية وكانت النتائج معنوية وموافقة للنظرية الاقتصادية باستثناء معدل التضخم الذي كانت إشارة معلمته مخالفة لنظرية الاقتصادية.

يعود الاهتمام بالانفتاح التجاري في احداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية إلى بداية السبعينات والثمانينات بسبب الحاجة إلى التنمية متعددة الجوانب والتي تعتبر قضية مصيرية للشعوب خاصة مع تراكم المشاكل الاقتصادية وزيادة الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

الجزائر كغيرها من الدول النامية تحاول الاستفادة من مزايا التبادل والاندماج في الاقتصاد العالمي حيث باشرت بجملة من الإصلاحات لقطاع التجارة الخارجية بدء من سنة 1989 لتنتهي سنة 1994 بتحرير هذا القطاع كليا.

بهدف الالمام بالموضوع كانت دراستنا مقسمة إلى ثلاث فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالانفتاح الاقتصادي وذلك للتسهيل الولوج إلى الموضوع، ومن ثم تطرقنا مختلف أشكاله وكذا الآثار الناجمة عنه على مختلف المستويات.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى مسار الانفتاح التجاري وذلك انطلاقا من عرض مراحل التحرير التجاري وتحليل بنية التجارة الخارجية في الجزائر من خلال تحليل تطور البنية السلعية لكل من الصادرات والواردات من جهة والتوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية من جهة أخرى، وصولا إلى تحليل تطور الميزان التجاري.

أما فيما يخص الفصل الثالث فقد تعرضنا فيه إلى بعض المفاهيم الأساسية للاقتصاد القياسي ولمختلف المشاكل القياسية، وفي الأخير حاولنا بناء نموذج قياسي يوضح العوامل المؤثرة على الانفتاح التجاري في الجزائر بالاعتماد على خطوات البحث في الاقتصاد القياسي من تقدير، اختبار وتحليل للنتائج.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: الانفتاح التجاري ينصرف إلى علاقة الاقتصاد الوطني باقتصاد العالمي و ذلك بإزالة القيود أمام حركة السلع و الخدمات و كذا حركة رؤوس الأموال و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى بشأن أن الانفتاح التجاري يعني دمج الاقتصاد الوطني بالعالمي.

الفرضية الثانية: عدم اختلاف البنية السلعية للصادرات خلال فترة الدراسة و ذلك بسيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الكلية و ذلك بنسبة 97%، مع تطور قيمة الصادرات التي تمثل نسب ضئيلة من الصادرات الكلية، أما فيما يخص الواردات فنلاحظ هيمنة الواردات من المواد الغذائية و كذا مواد التجهيز على طبيعة الواردات.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية فنجد أن الاتحاد الأوربي يعتبر المورد الرئيسي للجزائر وذلك خلال فترة الدراسة، كما يعتبر الزبون الرئيسي باستحواذه على أكثر من 50% من اجمالي الصادرات، وكل هذا يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: من خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى أن المديونية الخارجية تعتبر أهم نتغير يؤثر في الانفتاح التجاري بالإضافة إلى كل القروض الممنوحة للقطاع الخاص ومعدل التضخم.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها نستخلص النتائج التالية:

- ان الأزمة التي مرت بها الجزائر بسبب الاعتماد على المورد الوحيد في التصدير، و هو البترول دفعت بها إلى تحرير تجارتها الخارجية، و بالتالي عملية التحرير جاءت كحتمية و ليس كخيار بالنسبة للجزائر.

- حرية التجارة تتطلب نجاعة المؤسسات الاقتصادية وأن تكون مؤهلة للمنافسة الخارجية.

- إن نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية مرهون بالقيود التي تقع على الدولة وطبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة و الاستقرار على كل المستويات الاجتماعية، السياسية ، الأمنية وغيرها، و الجزائر بدأت في تحرير التجارة و إرساء قواعد السوق في ظروف جد صعبة كانت بمثابة عائق حقيقي للقيام بعملية تحرير التجارة الخارجية و ضمان نجاحها.

- ارتفاع درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي و اعتماد هيكل الصادرات الجزائرية على الموارد الطبيعية (النفط و الغاز) بصورة كبيرة، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا على الموارد الطبيعية، بحكم أنه يملك ميزة نسبية كبيرة، اذ يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري منفتح انفتاحا طبيعيا.

- إن انضمام الجزائر إل المنظمة العالمية للتجارة لا يعني إلا فتح أسواقها أمام الدول المتقدمة كما أنه لا يتوانى عن وضع المؤسسات المحلية في امتحان صعب حيث العديد منها سيفشل فيه، فتحرير التجارة الخارجية الذي تقرر دون إعطاء الوقت لهذه المؤسسات سيضعها في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات الأقوى والأفضل في عمليات التسويق.

- ان لعملية تحرير التجارة الخارجية آثار سلبية على العديد من النشاطات الاقتصادية نظرا لرفع القيود على السلع الأجنبية التي ترد إلى الأسواق المحلية مما دفع بالسلع الوطنية التي هي في معظمها غير قادرة على منافسة سلع ذات جودة عالية الى الركود وهو ما سوف يخلق مشاكل للمؤسسات الجزائرية التي ستضطر إلى الغلق وبالتالي تسريح العمال مما يؤدي إلى رفع نسبة البطالة.

- ينجم عن تحرير التجارة آثار إيجابية حيث يمكن للفرد المستهلك الاختيار بين السلع المحلية أو المستوردة، كما أن التحرير يحفز المؤسسات الجزائرية على بذل مزيد من الجهود لأجل انتاج منتوج مقبول لدى المستهلك.

- تتأثر التجارة الجزائرية بأسعار المحروقات حيث أن الفائض المسجل في الميزان التجاري نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية الذي يعد المورد الأول من العملة الصعبة حقق الاستقرار الاقتصادي وساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني.

- عدم توازن اتفاق الشراكة السارية المفعول بين الجزائر والاتحاد الأوربي بخروج الجزائر خاسرة من هذه الشراك باعتبارها سوقا لتصريف المنتجات.

أما بالنسبة لنتائج الدراسة التطبيقية فقد أفضت إلى أنه:

-لا توجد علاقة بين مؤشر الانفتاح ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف من خلال عدم معنوية معملها.

- تعتبر المديونية الخارجية والقروض الممنوحة للقطاع الخاص ومعدل التضخم من أهم محددات الانفتاح التجاري بالجزائر.

اقتراحات و التوصيات:

- الاهتمام بقطاع الخدمات و الذي يشكل أكثر من 20% من المبادلات التجارية العالمية خاصة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية و قطاع الاتصالات بالإضافة إلى قطاع السياحة.

- ضرورة ترشيد الاستيراد و توجيهه بطريقة تضمن تحقيق الأهداف المنشودة.

- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفعيل دورها في النشاط الاقتصادي قصد زيادة الإنتاج مما يؤدي الى تنويع الصادرات و إيجاد بدائل للسلع المستوردة.

- الاستفادة من الموارد الطبيعية مما يخلق للسلع ميزة تنافسية، سواء ما تعلق الأمر بالثروات الباطنية و الطبيعة و خاصة قطاع الفلاحة باعتباره ثروة غير زائلة.

أفاق البحث:

بهدف توسيع نطاق البحث نقترح بعض العناوين تصلح لأن تكون إشكاليات لبحوث مستقبلية:

- دراسة محددات الانفتاح الاقتصادي وذلك بإدماج شقيه المالي و التجاري.

- استخدام نماذج الجاذبية في تحديد درجة الانفتاح التجاري بين الجزائر و دولة أخرى فرنسا مثلا.

- دراسة قياسية للوصول إلى محددات أسعار الصادرات أو الواردات سواء من الناحية الكلية أو من ناحية المجموعات.

فهرس المحتويات:

البيان.	الصفحة
المستخلص.	
كلمة شكر.	
إهداء.	
فهرس المحتويات.	06
قائمة الجداول.	08
قائمة الأشكال.	09
المقدمة العامة.	أ
الفصل الأول: الأبعاد النظرية للانفتاح الاقتصادي.	
تمهيد.	15
المبحث الأول: ماهية الانفتاح الاقتصادي.	16
المطلب الأول: مفهوم الانفتاح الاقتصادي.	16
المطلب الثاني: أهمية الانفتاح الاقتصادي وأهدافه.	19
المطلب الثالث: أسباب ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي.	23
المبحث الثاني: أشكال الانفتاح الاقتصادي وآثاره.	26
المطلب الأول: الانفتاح التجاري والمالي.	26
المطلب الثاني: أشكال أخرى للانفتاح.	29
المطلب الثالث: آثار الانفتاح الاقتصادي.	31
المبحث الثالث: طرق قياس الانفتاح الاقتصادي.	35
المطلب الأول: طرق قياس الانفتاح التجاري.	35
المطلب الثاني: طرق قياس التحرير المالي.	38
المطلب الثالث: طرق أخرى لقياس الانفتاح الاقتصادي.	41
خلاصة.	44
الفصل الثاني: الانفتاح التجاري في الجزائر	
تمهيد.	46
المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.	47
المطلب الأول: دوافع تحرير التجارة الخارجية.	47
المطلب الثاني: أهداف التحرير التجاري.	**52**
المطلب الثالث: مراحل تحرير التجارة الخارجية.	**53**
المبحث الثاني: بنية التجارة الخارجية في الجزائر.	**57**
المطلب الأول: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية.	**57**
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية.	**66**

المطلب الثالث: الانفتاح التجاري من خلال الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي.	**75**
المبحث الثالث: اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.	**79**
المطلب الأول: دوافع اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.	**79**
المطلب الثاني: اتفاق الشراكة الأورو جزائرية	**80**
المطلب الثالث: مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية	**84**
خلاصة.	**89**
الفصل الثالث: نمذجة قياسية للانفتاح التجاري	
تمهيد.	**90**
المبحث الأول: أساسيات الاقتصاد القياسي.	**91**
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي.	**91**
المطلب الثاني: نموذج الاقتصاد القياسي وصياغة نموذج الانحدار الخطي البسيط.	**98**
المطلب الثالث: النموذج الخطي المتعدد.	**103**
المبحث الثاني: اختبار فرضيات النموذج الخطي ومشاكل الاقتصاد القياسي.	**109**
المطلب الأول: اختبار فرضيات النموذج الخطي.	**109**
المطلب الثاني: مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.	**112**
المطلب الثالث: مشكلة التعدد الخطي.	**118**
المبحث الثالث: محددات الانفتاح التجاري في الجزائر.	126
المطلب الأول: تقديم متغيرات ومعطيات الدراسة.	**126**
المطلب الثاني: صياغة النموذج وتقديره.	**129**
المطلب الثالث: اختبارات النموذج.	**132**
خلاصة.	**134**
خاتمة عامة.	**135**
قائمة المراجع.	**137**
الملاحق.	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(2-1)	تطور المديونية خلال الفترة (1990- 1998).	**49**
(2-2)	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1990- 2000).	**58**
(2-3)	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2001- 2013).	**59**
(2-4)	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1990- 2000).	**63**
(2-5)	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2001- 2013).	**64**
(2-6)	التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (1990- 2000).	**67**
(2-7)	التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (2001- 2013).	**68**
(2-8)	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (1990- 2000).	**71**
(2-9)	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2001- 2013).	**72**
(2-10)	تطور الميزان التجاري والانفتاح التجاري خلال الفترة (1990- 2013).	**76**
(3-1)	اختبار داربن واتسن (D-W)	**114**
(3-2)	جدول تقدير أفضل نموذج باستعمال طريقة (Stepwise).	**130**

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(2-1)	تطور الصادرات وصادرات خارج المحروقات.	**61**
(2-2)	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2005-2012).	**65**
(2-3)	زبائن الجزائر لسنة 2014.	**70**
(2-4)	مموني الجزائر لسنة 2014.	**74**
(2-5)	تطور الانفتاح التجاري والصادرات خلال الفترة (1990-2013).	**77**
(3-1)	اختبار داربن واتسن (D-W).	**115**
(3-2)	التوزيع الطبيعي للبواقي.	**133**

الملحق رقم (1): معطيات إحصائية امتغيرات النموذج.

Ph-pib	tch	dett	csp	invs	inf	ouvr	المتغيرات / السنوات
1698,3338	54,75	3,365E+10	3,776E+11	270000000	18,67	59,63	1996
1690,2375	57,71	3,0903E+10	2,781E+11	260000000	5,73	61,86	1997
1750,6509	58,74	3,0693E+10	3,4139E+1	606600000	4,95	61,03	1998
1781,1425	66,57	2,8207E+10	4,1594E+1	291600000	2,64	61,75	1999
1794,4052	75,29	2,5477E+10	4,7066E+1	280100000	0,33	62,52	2000
1814,4151	77,26	2,2764E+10	6,6561E+1	1,108E+09	4,22	60,67	2001
1871,922	79,69	2,3045E+10	1,071E+12	1,065E+09	1,41	64,02	2002
1971,5128	77,37	2,3775E+10	1,0639E+1	633700000	4,26	63,09	2003
2043,1357	72,07	2,2427E+10	1,0832E+1	881900000	3,96	64,46	2004
2115,186	73,37	1,7092E+10	1,2396E+1	1,081E+09	1,38	65,89	2005
2124,9578	72,65	5910801000	1,2964E+1	1,796E+09	2,31	63,21	2006
2155,4852	69,36	6134509000	1,4584E+1	1,662E+09	3,67	63,03	2007
2173,7879	64,58	6246392000	1,4573E+1	2,594E+09	4,86	63,83	2008
2192,704	72,65	7405467000	1,8701E+1	2,761E+09	5,73	65,78	2009
2231,9802	74,41	7246004000	1,8232E+1	2,264E+09	3,91	65,60	2010
2255,2255	72,85	6044720000	1,6763E+1	2,57E+09	4,52	65,88	2011
2282,187	73.20	5643447000	1,7978E+1	2,832E+09	5.09	66,05	2012

المصدر: إحصائيات البنك العالمي 2013.

الملحقرقم(2): نتائج التقدير باستعمال طريقة (Setpwise).

Model Summary[d]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,863[a]	,745	,728	1,05123	
2	,900[b]	,810	,782	,94020	
3	,932[c]	,868	,837	,81265	1,769

a. Predictors: (Constant), csp

b. Predictors: (Constant), csp, inf

c. Predictors: (Constant), csp, inf, dett

d. Dependent Variable: OUVER

المصدر: مخرجات SPSS 16.

الملحق رقم (3): نتائج جدول تقدير النموذج الثالث.

Dependent Variable: OUVR
Method: Least Squares
Date: 06/10/15 Time: 21:19
Sample: 1996 2012
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	56.44677	1.941790	29.06946	0.0000
CSP	5.06E-12	9.78E-13	5.176828	0.0002
INF	-0.165658	0.054298	-3.050902	0.0093
DETT	1.28E-10	5.33E-11	2.395736	0.0323

R-squared	0.867887	Mean dependent var	63.43563
Adjusted R-squared	0.837399	S.D. dependent var	2.015298
S.E. of regression	0.812646	Akaike info criterion	2.625281
Sum squared resid	8.585107	Schwarz criterion	2.821331
Log likelihood	-18.31489	Hannan-Quinn criter.	2.644769
F-statistic	28.46676	Durbin-Watson stat	1.769104
Prob(F-statistic)	0.000006		

المصدر: مخرجات EViews 6.

الملحق رقم (4): اختبار ANOVA.

ANOVA[d]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	48,407	1	48,407	43,803	,000[a]
	Residual	16,576	15	1,105		
	Total	64,983	16			
2	Regression	52,607	2	26,304	29,756	,000[b]
	Residual	12,376	14	,884		
	Total	64,983	16			
3	Regression	56,398	3	18,799	28,466	,000[c]
	Residual	8,585	13	,660		
	Total	64,983	16			

a. Predictors: (Constant), csp

b. Predictors: (Constant), csp, inf

c. Predictors: (Constant), csp, inf, dett

d. Dependent Variable: OUVER

المصدر: مخرجات SPSS 16.

الملحقرقم(5): نتائج التقدير باستعمال طريقة (Setpwise)2.

Collinearity Diagnostics[a]

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions			
				(Constant)	csp	inf	dett
1	1	1,893	1,000	,05	,05		
	2	,107	4,199	,95	,95		
2	1	2,526	1,000	,02	,03	,05	
	2	,394	2,533	,01	,16	,65	
	3	,081	5,591	,97	,81	,31	
3	1	3,244	1,000	,00	,00	,03	,00
	2	,482	2,594	,00	,03	,13	,02
	3	,268	3,480	,00	,00	,83	,04
	4	,006	22,823	1,00	,97	,02	,94

a. Dependent Variable: OUVER

المصدر: مخرجات SPSS 16.

الملحق رقم (6): نتائج اختبار (white) .

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.320445	Prob. F(9,7)	0.3650
Obs*R-squared	10.69837	Prob. Chi-Square(9)	0.2970
Scaled explained SS	4.001067	Prob. Chi-Square(9)	0.9113

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/06/15 Time: 19:51
Sample: 1996 2012
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-26.84958	21.29609	-1.260775	0.2478
CSP	2.71E-08	2.45E-08	1.108606	0.3042
CSP^2	-6.88E-18	6.83E-18	-1.006828	0.3475
CSP*DETT	-7.47E-16	6.18E-16	-1.209574	0.2657
CSP*INF	-5.54E-11	6.49E-10	-0.085349	0.9344
DETT	1.74E-06	1.10E-06	1.582649	0.1575
DETT^2	-3.04E-14	1.50E-14	-2.026461	0.0823
DETT*INF	1.80E-08	3.93E-08	0.458947	0.6602
INF	-0.042523	1.342653	-0.031671	0.9756
INF^2	-0.020329	0.014171	-1.434488	0.1946

R-squared	0.629316	Mean dependent var	0.505006
Adjusted R-squared	0.152722	S.D. dependent var	0.588723
S.E. of regression	0.541906	Akaike info criterion	1.901718
Sum squared resid	2.055633	Schwarz criterion	2.391844
Log likelihood	-6.164606	Hannan-Quinn criter.	1.950438
F-statistic	1.320445	Durbin-Watson stat	2.771896
Prob(F-statistic)	0.365006		

المصدر: مخرجات EViews 6.

قائمة المراجع:

الكتب :

1- السواعي خالد محمد، **التجارة والتنمية**، دار المناهج، عمان، 2006.

2- السيفو وليد إسماعيل،**شلوف** فيصل مفتاح، صائب جواد إبراهيم جواد، **مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي**، الأهلة لنشر و التوزيع، المملكة الأردنية، عمان سنة 2006.

3- السيفو وليد إسماعيل،**شلوف** فيصل مفتاح، صائب جواد إبراهيم جواد، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الأهلة للنشر و التوزيع، عمان.

4- العدلي أشرف احمد، **التجارة الدولية، التجارة الخارجية: الصادرات و الواردات التعريفة الجمركية**،شركة رؤية للنشر، الطبعة الأولى.

5- اندراوس عاطف وليم، **أسواق الأوراق المالية، بين ضروريات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، السنة 2006.

6- بخيت حسين علي،**سحر فتح الله**، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – شارع الملك حسين، الطبعة العربية.

7- برتان جيل، **الاستثمار الدولي**، ترجمة على مقلد وعلى زيعور، منشورات عويدات، سنة 1981

8- تركي القريشي محمد صالح، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،سنة 2004.

9- حسام علي داود، السواعي خالد محمد، **الاقتصاد القياسي، بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع – عمان، الطبعة الأولى،سنة 2013.

10- حشيش عادل أحمد، مجدى محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون طبعة، سنة 2005.

11- رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق** أسيا وأمريكا اللاتينية **مع التطبيق على مصر**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية بالمنصورة، مصر،سنة 2007.

12- زغلول سعد بشير، **دليلك إلى البرنامج الاحصائي SPSS**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، العراق، الإصدار العاشر، 2003.

13- سلامة محمد علي، الدسوقي عاصم، **الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

14-سلطان كمل محمدسالم، الاقتصاد القياسي، الناشر: مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى،سنة 2014م.

15- سمير محمد عبد العزيز، **الاقتصاد القياسي (مدخل في اتخاذ القرارات)،** الناشر مكتبة الإشعاع للطبع والنشر والتوزيع ، سنة 1997.

16- شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي،** دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع- عمان، الطبعة الأولى،سنة 2012.

17- ضياء مجيد، **الاقتصاد القدي،** مؤسسةشباب الإسكندرية، مصر، 2000.

18- قابل محمد صنوت، **تحرير التجارة الدولية بين التأييد و المعارضة،** دار الحكمة للنشر، القاهرة، 2002.

19- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى** السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان **المطبوعات** الجامعية، **الطبعة الثالثة، الجزائر،** 2006.

20- عطية **عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق،** الدر الجامعية حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الإسكندرية، سنة 2005.

21- عطية **عبد القادر، طرق قياس العلاقات الاقتصادية،** دار الجامعات المصرية، مصر، 1990.

22- فرحات محمد لطفي، **مبادئ الإقتصادية القياسي (قياس العلاقات الإقتصادية) ،الدار الجماهرية** للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الثانية.

23- لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك،** ديوان المطبوعات الجامعية، **الجزائر، الطبعة السادسة،** 2007.

24- مكيد علي، **الاقتصاد القياسي (دروس ومسائل محلولة)،** الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، سنة 2007.

25- لعشب محفوظ، **منظمة التجارة العالمية، ديوان المطبوعات الجامعية،** الجزائر.

26- ناصر دادي عدون و محمد منتاوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة(أسباب الانضمام، النتائج المرتقبة و معالجتها)،** دار المحمدية العامة، الجزائر،2003.

27- نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي،** الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 2002.

28-Claud Daniele ECHAUDEMAISON : dictionnaire de l'économie et de science sociales, BERTI edition, 2009, Algérie, page 791

المذكرات والرسائل:

1- بن سيد أحمد مليكة، **الانفتاح الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، سنة 2010- 2011.

2- بن ديب عبد الرشيد، **تنظيم و تطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

3- بن طيب زهية، **تحرير التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008.

4- بوبلال حمزة، بوشيشة يمين، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي تخصص: احصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، سنة 2009-2010.

5- بوسبعين حورية، ناوي مريم، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة البويرة، سنة 2013- 1014.

6- بوشلوش طاهر، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967- 1999)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، سنة 2006.

7- بوضياف مختار، **أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، جامعة المدية، سنة 2011 - 2012.

8- مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

9- زينب يعلي، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.

10- طيبة عبد العزيز، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990 – 2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :نقود و مالية، جامعة الجزائر،سنة 2011 – 2012.

11- عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، أطروحة مقدمة** لنيل شهادة **الدكتوراه في العلوم** الاقتصادية تخصص :اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، سنة 2010 - 2011.

12-Daniel Borcard, **Régression multiple - corrélation multiple et partielle**, Département de sciences biologiques, Université de Montréal,2009

13-Gilbert Niyongabo**, Politiques d'ouverture commerciale et d_eveloppement _economique**, do-main other, Universit_e d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2007.

المجلات:

1- بلغرسة عبد اللطيف، **آثار العولمة المالية على المؤسسات المصرفية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عنابة، دون عدد،سنة 2004.

2- جمل عمورة ، مضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33،سنة 2007.

3- صالحي صالح، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الأول، جامعة سطيف، 2001.

4- عباس علي عدنان، مخاطر التكامل المالي الدولي في البلدان النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 22، العدد الثاني، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2001 .

5- يونس منى، **اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح والتحول**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 26، 2011.

6-Abdekader Kadid**, Nouvelle Approche de musure de l'ouverture commerciale dans les Modèles de Gravite**, Revue, des études humaines et Sociales – A sience économique et droit, N_=^0 13, janvier, 2015

الملتقيات:

1- بن أشنهو عبد اللطيف، **عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق، ألفا** ديزاين، باريس، **فرنسا**،2004.

2-Bertrand Blancheton **, criossance et développement : malentendus et ambiguïtés des débats,** le concept de développement en débat, 16,17 Septembre , Université montesquieu – Bordeaux 2004.

المواقع الالكترونية:

1- http://www.unesco.org/webworld/portal/idams/html/french/F1regres.

2- htt:www. Matah. Edu htt:www. Matah. Edu**.**

3 -htt:www.douane.gov.dz application/stat.

4- htt :www.algex.dz.

5- htt:www.ons.dz